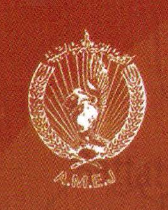


لاميج ملحمة النضال و الأمل

50 سنة في خدمة الطفولة و الشباب

مسار حركة جمعوية من خلال وثائقها الرسمية

الدكتور حسن أميلي

منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
ماي 2006

لاميج : ملحمة النضال والأمل

50 سنة في خدمة الطفولة والشباب



مسار حركة جمعوية وطنية من خلال محاضرها

الدكتور حسن أميلي

منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
الرباط – 2006

العنوان: لاميج ملحمة النضال والأمل
50 في خدمة الطفولة والشباب
المؤلف: د. حسن أميلي
غلاف وضبط الصور: ذ. محمد أبريض
الناشر: الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
التاريخ: ماي 2006

إهداء

إلى السيدة زهور بن بركة

ملتقى الشهادة والشهامة

وعبرها إلى كل من كان عطاؤه خالصا للجمعية

أقوال مؤطرة

" *شرط التجاوز هو التحقيق* "

هيجل

"*لولا وجود الجمعية المغربية لتربية الشبيبة التي كنا نعرف ما لأطرها*

من تجربة وخبرة ومقدرة، لما أقدمنا على تنظيم مشروع طريق الوحدة "

المهدي بن بركة

"*أن تنتظر مجرد الثناء على فعلك التطوعي، فتلك بداية الحس الانتهازي* "

محمد الحيحي

"*تطور الأمة رهين بتوفير الإمكانات لشبابها* "

محمد السلالي

" *إن قدسية ريال واحد من المال العام، أشبه بقدسية المليون* "

العربي لحلو

في السياق..

والجمعية تحتفي في هذه الأيام بيوبيلها الذهبي المخلد لخمسين سنة من استمراريتها في الإدمان على العشق الشعبي الذي تماهت معه منذ فترة الحماية إلى الآن، لتحس في الوقت ذاته بثقل المسؤولية التي وضعت على كاهلها تجاه طفولة وشبيبة المغرب المتعاقبة أجيالها داخل فروعها وفي أنشطتها وملتقياتها، فأثمرت في كافة ربوع الوطن حركية اجتماعية بأبعادها الثقافية والتربوية والفكرية، ساهمت إلى حد كبير في التبشير للفكر المواطني الخلاق، وفي تقعيده عمليا في إطار تجارب مهدت - إلى جانب التنظيمات الشبابية والسياسية الأخرى - بصورة من الصور للمغرب للإنصات إلى النبض العميق للقوى الصاعدة التي عليها يتأسس مستقبله، ومكنت الشبيبة من اعتناق ثقافة الأمل والمشاركة، بديلا عن ثقافة التضليل والتدجيل واليأس.

لقد مضى على تأسيس لاميج أزيد من نصف قرن بحجم تاريخ المغرب المستقل وما قبله، أثبتت فيه الجمعية - وهي سليلة أفكار عريس الشهداء المهدي بن بركة - مدى استيعابها للأدوار والغايات التي تأسست من أجلها، فلم تنتقل البتة من اعتبار نفسها مجرد أسلوب لا غاية في حد ذاتها، تفسيرا لفلسفة التطوع والعطاء الصوفي التي لا تبتغي من ورائها تبجيلا ولا تقديسا، قدر ارتمائها في أتون مختلف المعارك المصيرية التي تنبعث من احتياجات المجتمع، وتهدف لخدمة أغراضه. إنها الثقافة التي ما فتئ رواد العمل الجمعوي: عبد السلام بناني، محمد الحيحي، محمد بنسعيد، محمد السملالي، العربي لحلو... وقائمة طويلة من خيرة أبناء هذا الوطن، يزرعونها في الأجيال المتواترة التي شربت من رحيق مدرسة الأطر، وجربت في ميادين الأنشطة المختلفة، وتفاعلت مع الأفكار المتنوعة بالصخب الجميل حينا، وبالتوافق المفروض حينا آخر، بغية إرساء معالم حقيقية للديموقراطية الحقة، وللاختلاف والقبول بالآخر دونما تمييز عرقي أو لغوي أو اجتماعي أو فكري.

وبحكم طبيعته الجماعية الطوعية، والمشاركة التقائية في نسج عطاءاته، فإن العمل الجمعوي عموما، والمساهمة الرائدة للجمعية المغربية لتربية الشبيبة فيه على الخصوص، قد ظل بعيدا عن الرأي العام إلا بنتائجه المباشرة، ومن ثم كان الالتباس الحاد في إدراك كنه الجمعية ومقاصدها، بما سمح للتأويل المجاني أن يتخذ مواقعه فوق جسد الحقائق، وترك لمن شاء من

الأقلام أن يؤرخ للأراجيف على حساب الوقائع الميدانية، لا سيما بعد انتفاء الذاكرة الشفاهية بموت الرعيل الأول أو صمت من بقي منه على قيد الحياة. والسبب في ذلك كون الجمعيات، ومن بينهم جمعيتنا، كانت تؤرخ لعملها بالعرق والصمود والممانعة، ولم تكن تضع في الحسبان العمق التربوي والثقافي والتاريخي للتدوين وللتأريخ المكتوب، والذي نعتقد أنه جزء لا يتجزأ من الخدمة الطوعية التي تقدمها لفائدة الشبيبة المغربية، بما تبسط بين أيديها من تجارب، وما تمنحه لها من استخلاص لنتائج قد تفيد الدارس والباحث والمهتم من معرفة التطورات الاجتماعية التي عرفها الحقل الجمعوي، ومدى تأثره بالوقائع العامة للمحيط الذي يفعل فيه. إن هذا ما حاولنا إثارته قبلا في ندوة العمل الجمعوي التاريخ والهوية (فبراير 2000).

والجمعية اليوم هي محظوظة، وقد زامن احتفاؤها بذكراها الخمسين، بمبادرة أخينا الدكتور حسن أميلي – في نطاق اهتمامه العميق بأرشفة وثائقها وبإبراز بعض كنوز مدخراتها المكتوبة والغميسة – إلى صياغة تاريخ شامل للجمعية بحسه الأكاديمي انطلاقا من الوثائق المركزية ذات الصبغة الوطنية، يتجاوز الكرونولوجيا الموجزة، ويعطي للجمعية بعدها الموضوعي المرتبط أشد الارتباط بالمحيط الاجتماعي والسياسي والفكري الذي تحيى فيه، مستعرضا لحظات القوة ولحظات الضعف وأسبابهما الدفينة. تاريخ نعتقد بأهميته لفروعنا وهياكلنا الراهنة في المزيد من التعرف على العمق التاريخي للجمعية، ولظروف الفعل والصمود المثالي الذي تبنته في خدمة الطفولة والشباب؛ وفي الوقت ذاته تاريخ قد يستفز الجمعيات الوطنية الأخرى للخروج عن صمتها، واستكمال التأريخ لمبادرات الشباب الجمعوية، علنا نقدم لأجيالنا الراهنة واللاحقة، وكذا للمهتمين المادة الخصبة لاستكمال الصورة العميقة للتاريخ المغربي، لمعرفة خاصياته ومبارداته وإحقاقاته وإخفاقاته.

وكلنا أمل في ألا تكون هذه المبادرة يتيمة حد الفرادة داخل الجمعية، ما دام التراكم الأرشيفي موجود، ويستحق منا بدل المزيد من الجهد لتقديمه مقروءا لعموم الشباب؛ فالأمة التي لا تدون تاريخها ولا تقرأه، أمة مهزوزة الهوية.

ومن شرب من مائها لحظة، فليرمها :..... بوردة

المكتب الوطني

توطئة

هل بالمقدور صياغة رصد تاريخي متكامل للجمعية المغربية لتربية الشبيبة بعد انهيار مخزونها الشفاهي الذي كان يمثله شخص الفقيد السي محمد الحيحي طيب الله ثراه؟ وهل من الممكن استنهاض تفاصيل هذا الفعل الجمعوي على امتداد أزيد من نصف قرن بتشابكاته الوجدانية والثقافية والاجتماعية والسياسية في مائتي صفحة؟ وهل يمكن لأي مؤلف منتم أن يعزل نفسه تماما داخل الحياد الموضوعي، أو ينجح في دمج " التواريخ المفترضة " في تاريخ واحد؟

ثمة أسئلة التباسية عديدة شكلت كوابح معرقلة لاهتمامي برصد تاريخ لاميج، منذ أن كلفني المرحومان الحيحي والسملالي بإنجاز مطويات التعاريف الأولى للجمعية في خريف 1993، استنادا إلى الأرشيف والوثائق اللذين أدمنت على تبويبهما وتصنيفهما لحوالي عقد سابق من الزمن. وكانت هذه الأسئلة تدفع بي إلى الإحجام عن التفكير فيها بتحويل المهمة كلها إلى من هو أجدر بالإجابة عنها كاملة وغير منقوصة، أي الحيحي.

غير أن رحيله رفقة سميه في صيف 1998 جعلني في غفلة مني مسؤولا بشكل من الأشكال على لملمة ما فضل من ذاكرة الجمعية، ورتق أكبر قدر من ثقوبها. فقد عاينت حالات كتابات الزور وزفات التدجيل التي أضحت تتهدد تراث الحركة الجمعوية، في مقابل الصمت أو اللامبالاة إزاء التصدي لذلك من طرف من تبقى من رواد العمل الجمعوي، ومن طرف الجمعيات الوطنية أيضا. وقد بادرت إلى محاولة استفزاز مشاعر الرواد والمهتمين الجمعويين بضرورة المساهمة في إثراء الخزانة الجمعوية بالمونوغرافيات أو الكتب التعريفية على الأقل أثناء الندوة الفكرية المهداة إلى المرحومين " العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " (الرباط- فبراير 2000) التي نظمتها الجمعية.

وهذه الدعوة الموجهة إذاك إلى الآخر، كان نصلها المسنن موجها في الحقيقة إلى الأنا الذاتية والأنا الجمعوية في نفس الوقت؛ إذ من خلال اهتمامي الأكاديمي بالتاريخ الاجتماعي، كنت أحس بأن الكتابة عن تاريخ

الحركة الجمعوية بالمغرب من خلال لاميج هي تتبع للأحداث الباطنية لتاريخ المغرب المستقل في مختلف تجلياته. فالشأن الجمعوي تنبعث جذوره من تربة وسطه، وينمو في فضائها كشجرة تعود حتما لتورف بظلالها على ذات الوسط، لحمها الشبيبة، وأوارها الشبيبة، ومبتغاها الشبيبة قبل كل شيء.

والأهمية المعقودة على محاولة التأريخ هذه تكمن في الإسهام المتواضع في متابعة الدفق الشبابي المعاصر، الذي تفجر بصورة ملموسة منذ وثيقة 11 يناير 1944 التي كانت تعي بأن بناء استقلال البلد وصيانته فيما بعد لن يكون حقيقة إلا إذا حصنته بقوى المستقبل، المؤمنة بالكفاح من أجل التغيير ضد الحجر، والتخلف، والتشرذم، والتخاذل، والاتكالية، والتضليل؛ إنها معركة تحررية قوامها المواطنة التي لا يمكن أن يبنيها ويصونها إلا مواطن حر، منفتح، موحد، مبادر، ومؤمن بقدرته على تحمل المسؤولية، مثلما على الصمود والمقاومة في الجهاد الأصغر المرحلي أولا، ثم في الجهاد الأكبر الاستراتيجي ثانيا.

وإذا كانت الحركة الجمعوية غنية عمليا بوقائع حركيتها الاجتماعية المتنوعة حسب رصدها للأصداء المحيطة بها، فإن هذا الغنى سرعان ما يتوارى إلى دائرة النسيان بحكم سيادة الشفاهي على المكتوب، وضعف التراكم التوثيقي لدى أغلب الجمعيات، بصورة جعلت التاريخ المروي رهن شخصيات بعينها، يصعب معها تحفيز الباحثين والدارسين على الانكباب على تحمل مشاق التدوين والتحليل، ويجعل كل وفاة تؤشر على انهيار جدار مهم في الذاكرة الجمعية، فاسحة المجال لكتابات ابتسارية أو تزييفية، غالبا ما أقبرت الحقائق ورفعت الأراجيف إلى سماء اليقينيات المطلقة دون أن تجد من يفندها.

من هذا المنطلق، والجمعية تحتفي بذكراها الذهبية من جهة، واستكمالا لرغبة أستاذي المرحوم السي محمد الحيحي ثانيا، وإمعانا في استفزاز باقي الجمعيات الأصيلة، وعلى رأسها مكونات اتحاد المنظمات التربوية المغربية، رمت بهذه الكتابة أن ألقي حجرا في البركة الراكدة، من خلال تتبع المسار التاريخي للاميج باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للمشهد الجمعوي عبر تاريخه العملي، حرصت فيه على أن يكون استقراء منهجيا للجانب الوطني الشمولي من وثائقها، دونما الدخول في التفاصيل – على أهميتها – ذات الطابع المحلي، مبئرا حركيتها الداخلية لحظات الانفراج

والتأزم، ومنتبها إلى علاقة ذلك بانعكاسات المحيط العام على مستويات عملها التربوي والثقافي والاجتماعي والتكويني، وراصدا درجة هضمها يسرا أو عسرا للتأثيرات الإيديولوجية والفكرية، وكاشفا لتطور علاقتها بمؤسسات الدولة، ولا سيما الجهاز المكلف بقطاع الطفولة والشباب.

إن الأمل في أن تكون هذه الكتابة تاريخا شاملا للجمعية شرف لا أدعيه، وإنما هي رغبة متواضعة في أن أضع رهن إشارة الأجيال المتعاقبة للاميج ولباقي الفاعلين الجمعويين والمهتمين، ومن خلالهم إلى " المجتمع المدني " الذي رفعت يافطته قبل أن يخلق عمليا، متابعة تحليلية سريعة لما يناهز 1.500 محضر من محاضر اجتماعات الهياكل الوطنية للجمعية (مؤتمرات، مجالس نواب الفروع، اللجنة الإدارية، المجالس الوطنية، المكتب المركزي وكتابته). وهي محاضر لا يشك في أهميتها، وإن عرفت غيابا لتوثيقها الشمولي لسنوات ما قبل 1971 نتاج المضايقات والمصادرات التي عرفتها الجمعية خلال فترة الاستثناء. والحقيقة أن ما تم اعتماده لا يشكل إلا نسبة لا تتجاوز 10 % من مجموع الذاكرة التوثيقية المحفوظة لدى المكتب الوطني، والتي مع الأسف لا يزال أكثر من نصفها دون تصنيف أو تبويب.

وهذا الكتاب يوزع الخمسين سنة من عمر الجمعية إلى ست مراحل تاريخية، كصيانة جزئية للذاكرة الجمعوية الخاصة، ولتنظيمات الشباب بصفة عامة، خصصنا الفصل الأول منها للحديث عن **إرهاصات البداية**، حيث بعد محاولة أولى سنة 1949 لتأسيس لاميج، أشرف عريس الشهداء المهدي بن بركة على التنسيق بين مجموعة الحيحي بالرباط ومجموعة عبد السلام بناني بالبيضاء في فبراير 1956 من أجل تعزيز حضور حركة الطفولة الشعبية بجمعية تربوية ثقافية تعنى بالشباب، أسفرت عن ميلاد الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، المعروفة اختصارا بـــ " لاميج " في 19 ماي 1956.

وتطرقنا في الفصل الثاني **لمرحلة التأسيس** وعنفوان الفعل، التي عرفت فيها الجمعية اهتماما كبيرا بالحقل التربوي المخصص للأطفال، والمشاركة في تأطير المخيمات وتكوين الأطر في هذا الصدد، مع التفاتات خجولة إلى المناشط الخاصة بالشباب، التي لم تعرف زخمها الحقيقي إلا بعد المساهمة الهامة للاميج في تأطير أوراش طريق الوحدة (1957)، وصقلها لوسائل التنشيط السوسيو-ثقافي التي كانت جزءا مهما في ذلك المشروع التطوعي الفريد.

أما الفصل الثالث والذي عنونناه بـ" **في ظل الاستثناء** "، فخصصناه للتطرق إلى الاضطراب السياسي العام الذي عرفه المغرب عقب أزمة حزب الاستقلال أولا، ثم مع وفاة أب الأمة – جلالة المغفور له محمد الخامس –، جعل الجمعية وقد أعلنت حيادها الحزبي، تنكب على الشأن الشبابي بما يعنيه ذلك من اهتمام متزايد بكل ما يرتبط بهذه الشريحة، تعليما وتثقيفا وتربية ودمقرطة، الأمر الذي جعلها عرضة للمضايقات والعراقيل المسترسلة، ودفعها إلى نهج مقاومة بصمود ونضال طيلة فترة الاستثناء حتى حدود 1975.

وعقبنا على هذا الفصل بـ" **الانطلاقة المتجددة** " التي عرفتها لاميج بعد حدث المسيرة الخضراء والانفراج النسبي العام، عرفت معه الجمعية انتعاشا جديدا لأنشطتها دون التخلي عن مواقفها، مستعيدة إشعاعها القوي، وفارضة نفسها في صلب المعادلة كصوت منافح عن مكتسبات الشبيبة دون مساومة، ولم يفرمل توجهها إلا اكتواؤها بالصراعات الإيديولوجية الناجمة عن أزمة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وانفجارها داخليا سنة 1988.

وتحيل هذه الأحداث على الفصل الخامس الذي يتطرق إلى " **الأزمة التنظيمية** " الناشبة جراء حدة الاختلاف والتنافر بين مكونات الجمعية، بشكل حول جهود الجمعية إلى الإنصات إلى الوضع الداخلي أكثر من استكمال أدوارها؛ فتقلصت قدرتها العملية وتراجع حجم إشعاعها، وأصبح الجهاز المركزي – بمتابعة دقيقة من المرحوم السي محمد الحيحي – صاحب المبادرة الكاملة في التنظيم والتنشيط والتنسيق.

وركزنا الفصل الأخير على المرحلة التي تلت رحيل المحمدين – السملالي والحيحي – في صيف 1998، حيث تحولت صدمة الرحيلين لدى المكونات المتصارعة داخل الجمعية إلى حوافز من أجل تجاوز الأزمة، استعادت بها لاميج موقعها على خارطة الفعل، وإن أصبح توجهها نحو الأنشطة الاجتماعية يطرح إشكالات جديدة، تنضاف إلى الإشكالات الإيديولوجية السابقة، بما يضع الجمعية في **مفترق طرق** في بداية الألفية الثالثة.

د. حسن أميلي

الرباط في: أبريل 2006

1- إرهاصات البداية

(1956/1947)

ولدت التحولات العميقة التي عرفتها البنيات الاجتماعية المغربية في عهد الحماية، لا سيما في الحواضر الكبرى " للمغرب النافع "، إفرازات تنظيمية حديثة تختلف جذريا من حيث الشكل عن البنيات التي ألفها المغرب التقليدي؛ إذ أدى تحسن الوضع المعيشي والصحي إلى الزيادة في الأعداد الديموغرافية لفئة الطفولة والشباب، وفجرت الوتيرة المتزايدة لنسب التمدرس في أوساطها وعيا متعاظما بالمحيطين الداخلي والخارجي، وتأطر ذلك سياسيا بالمجهود التعبوي المقاوم الذي انتهجته الحركة الوطنية منذ استقرار الوضع العسكري في ثلاثينات القرن العشرين مع استكمال " التهدئة " الاستعمارية أولا، ثم مع اختتام الحرب الكونية الثانية وارتقاء الحس الوطني إلى التعبير عن أمنية التحرر والانعتاق طبقا للمبادئ والأسس التي استند عليها الحلفاء في حروبهم ضد دول المحور، ومشاركة المغرب سلطات وقوات في الدفاع عن أوربا الحرة، ومن بينها الأراضي الفرنسية.

* شبيبة عهد الحماية *

هذه الوضعية النشاز بالنسبة للواقع المغربي جعلت الطليعة المتنورة من الشباب تدرك – بدفع من الزعماء الوطنيين – أهمية المرحلة، وضرورة إعداد الطاقات الحيوية التي تختزلها الشبيبة باعتبارها عماد المستقبل وخميرة بناء الغد، للانتقال بها من دور المجتر إلى المساهم في عملية التحرير أولا، ثم إلى وضع البلد على سكة بناء الدولة العصرية بعد ذلك؛ فعلى الشبيبة تقوم مسؤولية الجهاد بمرحلتيه: الصغرى قصيرة الأمد (نيل الاستقلال)، والكبرى طويلة الأمد (بناء البلد المستقل).

إن النموذج الأول الذي قدمته طنجة الدولية وتطوان مع بروز أولى حركات العمل الجمعوي رغم محدودية تأثيره، قد تأجج بصورة غير مباشرة مع نقل الحماية الفرنسية من خلال سلطات إدارة الشبيبة والرياضة أو من خلال الأندية الرياضية والثقافية والتربوية التي أسستها أوساط المعمرين لوسائل ترفيه وتكوين وتوجيه طفولتها وشبيبتها، وأطلع رجال الحركة الوطنية – وعلى رأسهم رجال التعليم في المدارس الحرة – على الأشكال التنظيمية الحديثة التي تعد المختبر الأول للانتقال بالفرد من مفهوم الرعية إلى مفهوم المواطنة، بما تحققه من تلزيم للواجبات وصيانة للحقوق، وتداول الشأن الجماعي بكل تجرد ومسؤولية، وإقصاء للتقديس الشخصي؛ كما أبرزت من جهة ثانية أنماط التكوين والتنشئة العصرية المدعمة بأحدث المقومات البيداغوجية، بما تحمله من الفوائد المقرونة بالترفيه القائمة على خدمة أسس وأهداف مدروسة سلفا، بعيدا عن الارتجالية والانفعالية والعفوية. لقد كان عليهم نقل ذلك إلى أوساط الطفولة والشباب المغربية المغيبة من اهتمامات إدارة الحماية، مع تسليحها بخيار الدفاع عن الهوية الأصلية والتشبث بروح المقاومة.

وقد سمحت إدارة الحماية في البداية بتأسيس جمعية " الاتحاد الرياضي للرباط وسلا " سنة 1932، وتم الاعتراف بها رسميا في 7 يوليو من نفس السنة؛ وعنها انبثقت في 9 مارس من السنة الموالية هيئة كشفية وضعت النواة الأولى للكشفية المغربية خاصة، وللحركة الجمعوية في المغرب الفرنسي عامة، وضمنت استمراريتها بالدعم الشرفي الذي حظيت به من لدن المغفور له محمد بن يوسف، وبالدعم العملي بإسناد رئاستها السامية إلى ولي عهده مولاي الحسن، أطلق عليها اسم " الكشفية الحسنية "؛ فكانت تلك لبنة رئيسية جعلت الشبيبة المغربية تؤمن بمقدراتها وأهليتها لمقارعة ثقافة الحماية في عقر ميدانها. وما لبثت أن سعت إلى تدعيم الوجود التنظيمي الجنيني بتأسيس حزب الشورى والاستقلال لهيئة كشفية ثانية على يد المرحوم محمود العلمي، حملت اسم " منظمة الكشافة المغربية الإسلامية "، التي لم يكتب لها الاعتراف القانوني بها إلا سنة 1949، بعد ثلاث سنوات من وجودها.

ولا يعني هذا أن إدارة الحماية قد استسلمت لمطالب الشبيبة المغربية ومن يقف وراءها من رجال الحركة الوطنية في هذا المجال، بل إنها قد استشعرت ما تمثله هذه الحركة من تهديد مباشر لمشروعها الاستعماري،

فسعت إلى عدم السماح بتأسيس الحركات الجمعوية الثقافية والفنية والتربوية، اعتقادا منها بكون الأنماط الكشفية بما تتسم به من تراتبية شبه عسكرية يجعل تأثيرها غير المتحكم فيه محدودا، وهو ما ينطبق على الجمعيات الرياضية، وبدرجة أقل على التنظيمات الإسرائيلية طائفية النمط.

* أنوية أولى *

إن هذا الحظر العلني المتسم بالمراقبة الإدارية والبوليسية لانطلاقة الشبيبة المتعطشة للتعبير عن أمانيها، لم يحل دون انبعاث أنوية قاعدية محلية داخل المدن الكبرى، تمثلت في نشوء جمعيات ونوادي مسرحية ورياضية وثقافية تلوح ظاهريا ببعدها التربوي والترفيهي الخالص، وتنشط باطنيا كمشاتل خلايا وطنية مقاومة حاضنة لرغبات الانعتاق والانتصار للهوية والتاريخ المغربيين، وتحضر لمستقبلهما الحتمي؛ كما تنبش في الأعماق لتكوين المناضلين الجدد وتستقطبهم لخط المقاومة في كافة مظاهرها، بادرت معها إدارة الحماية بواسطة القواد والشيوخ والمقدمين إلى نسفها، أو على الأقل تحجيم إشعاعها في أضيق بوتقة بالضبط والمراقبة والتجسس، وحواجز التنقل والتحرك، حتى أضحت مجرد خلايا معزولة يصعب الربط بينها.

من هذا الموقف شعرت الحركة الوطنية عامة، وحزب الاستقلال على الخصوص بفضل امتداد إشعاعه في كافة ربوع الوطن، وارتباط عدد كبير من المدارس الحرة برجالاته، بالحاجة إلى تعدد وسائل مقارعة الاحتلال لا بالمواجهة السياسية فحسب، وإنما أيضا بمجابهته بأدواته الاجتماعية التنظيمية، وخاصة بتسليح الشباب بالمدارك والكفاءات والتنظيمات التي بمقدورها أن تمنح البلد القاعدة البشرية المؤهلة معرفيا وتربويا وبيداغوجيا للتصدي لحجج الحماية ومبررات وجودها، مثلما للتحضير بعد ذلك للتحديات العظيمة التي يفرضها بناء الوطن الحديث المتحرر من الأسباب التي أدت إلى انهياره سنة 1912، والمتجلية في تخلفه العام. فاحتياجات المغرب الأساسية تتطلب بناء على ذلك ضرورة إعداد الشبيبة بما يمكنها من مناهضة الواقع الاستعماري بكافة الأسلحة الثقافية والفنية والتعبيرية والتربوية، والتي لا يمكنها أن تحقق أهدافها إلا بالتحكم في أدواته التنشيطية، واعتمادها بأبعاد

ثلاثية التوجه: أولها الانتصار للهوية لمكافحة الانسلاخ، وثانيها إشاعة الثقافة العصرية لمحاربة التخلف، وثالثها التحريض والمقاومة لمواجهة الاندثار.

إن هذا ما آمن به رجال الحركة الوطنية، وعلى وجه الخصوص أحد روادهم الشباب: الشهيد المهدي بن بركة، الذي كان مقتنعا بضرورة تأهيل المغاربة للحظة القطيعة مع الاستعمار، من خلال إعدادهم لبناء مجتمع قوي بمؤسساته وبأفراده، قادر على التخلص من تخلفه، ومؤهل للرقي بوضعه إلى درجة عالية من المناعة، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أدرك ووعى جسامة المشاكل المطروحة على عاتقه، سواء على مستوى التربية والتكوين، أو على المستوى المعيشي والصحي، وبالأساس بوضعه على سكة المواطنة والديمقراطية والعدالة، التي بها يمكنه تحقيق أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كمعركة تستوجب استنهاض الطاقات والهمم، والتي لا يمكن انتشالها إلا من الشبيبة، الرأسمال الحقيقي للبلد؛ وما من وسيلة لاختبار معادنها إلا بتشجيعها على التنظيم وتجريب كفاءاتها وصقلها في هيئات خاصة بها، تمثلها الجمعيات المدنية.



الشهيد المهدي الأب الروحي للحركة الجمعوية فجر الاستقلال

إن الحياة الجمعوية من حيث المبدإ حركة اجتماعية شبابية بامتياز، يفرزها المجتمع وفقا لحيويته وحاجته؛ وهي المقياس الذي تقاس به حيوية الشعوب، بحكم أن التنظيمات الأهلية المنبعثة من عنفوانها تشكل الوعاء

الحضاري الأنسب لخدمة مصالح أفراده المشتركة. إنها حركة ملتحمة بنبض المجتمع، منه تستمد مقوماتها وأسس بقائها واستمراريتها، وإليه تعود بنتائجها وإفرازاتها، إما بتجديد قيم ومبادئ تشكل جزءا من هويته، أو بترسيخ أفكار ومثل تصون خصوصيته، أو بالتصدي لانحرافات ومنزلقات تستهدف بقاءه. إن دورها يتعاظم حسب احتياج المجتمع إليها ودرجة إنصاتها لمتطلباته وطموحاته، وحسب إخلاصها لدرجة العطاء الصوفي غير الربحي قدر إيمانها التفاؤلي بمستقبل المجتمع الذي تتفاعل فيه.

إن الحياة الجمعوية فوق ذا وذاك مختبر نظري-تطبيقي لوضع المعدن الإنساني الاجتماعي على المحك، فالشباب المؤطر يتعلم داخل حركته حس الإدراك الحقيقي بالواقع المعيشي، ويتلقى التأهيل الأساسي لصيانة مفهوم المواطنة بأدوارها المتكاملة في خدمة المصالح المشتركة بعيدا عن الفردانية والتربح، باعتباره يتلقن المفهوم الحقيقي للمسؤولية، والإخلاص للقيم والمبادئ والمثل العليا.

* لاميج: بوادر التأسيس *

هذه الرؤيا المتعمقة في ذهنية الرواد الشباب من رجال الحركة الوطنية وحزب الاستقلال آنذاك، واكبت سقوط " الكشفية الحسنية " في نوع من الرتابة والفتور غداة نهاية الحرب الكونية الثانية، وتردي الأوضاع العامة للشبيبة المغربية جراء اندماج المغرب في المجهود الحربي الفرنسي، الأمر الذي جعل مسألة استقطاب الشبيبة تنم عن صعوبة كبرى؛ زادها استفحالا تشدد مراقبة سلطات الحماية لتحركات الطاقات الاجتماعية الحية بأفكارها المتعارضة مع الأهداف الاستعمارية. ومن ثم كانت غاية الشهيد المهدي خلق آفاق جديدة للشبيبة أكثر سلاسة في تنظيمها، وأوسع انفتاحا على المشارب والطموحات والمواهب، مقصده في ذلك تأهيلها للانخراط الحي في المجهود الوطني الآني والمستقبلي. ومن ثم أضحى يجس نبض عدد من رجال التعليم الشباب المنتمين للحزب من أجل تجنيدهم في المقاومة التربوية، عبر الزج بهم في التكوينات البيداغوجية المتطورة الملقنة في التداريب التي تشرف عليها إدارة الشبيبة والرياضة.

لقد كان عليه أن يقنع تلك الصفوة أولا بكون تلك المشاركة لا تتعارض البتة مع ما أدمنوا عليه من مواقف متصادمة مع المشروع الاستعماري، موضحا بأن مقاطعة الحزب للأنشطة التي تقوم بها أو تشرف عليها إدارة الحماية لا يجب أن تثنيهم عن الأخذ بأسباب التطور والتقدم الفرنسيين، وعن الاستفادة من التجارب التأهيلية في الميدان التربوي، واعتبار ذلك مندرجا في باب الإخلاص للوطنية الحقة، بما أنهم سيكونون رسلا مكلفين بضبط وإتقان وفهم تلك التجارب وحفظ تلك المعلومات، في أفق نقلها وتبليغها للشبيبة المغربية المفتقرة إليها؛ ومن ثم تستلزم عليهم المشاركة في تداريب الحماية، والحرص على الاختلاط والاحتكاك بأفراد يخالفونهم الانتماء عنصريا وثقافيا وعقائديا (مسلمون، يهود، مسيحيون)، مؤكدا أن ذلك لن يتحقق نجاحه إلا إذا أخلصوا خلال مرحلة التدريب للمهمة التربوية بما يفرضه عليهم ذلك من التخلي المؤقت عن نزعتهم الحزبية. وقد كان على رأس ذلك الرعيل المنتدب للمشاركة في تداريب سنة 1947 المرحوم السي محمد الحيحي، الذي قلده الشهيد المهدي مسؤولية إنجاح تلك المهمة[1].

وقد تحددت المهمة في الاستفادة الشخصية من التكوين أولا، ثم في القراءة المقارنة بين طرق الترفيه والتوجيه التقليدية والوسائل العلمية الحديثة المعتمدة فرنسيا، ختاما بالتحكم في وسائل التنشيط والتسيير ومضامينها، ومقاربتها مع الأهداف والمرامي التي تنشدها التربية الوطنية. ومن ثم عزز هذا التدريب من تجمع الوفد المذكور في الرباط برعاية مباشرة من المهدي قصد وضع الأسس التطبيقية للمناهج المطلع عليها في أنشطة المدارس الحرة عموما، والمدرسة المحمدية على وجه الخصوص، لفائدة أطفال وشباب المدينة، مع فتح نقاشات حول المضامين الفرنسية ومدى توافقها مع الهوية والثقافة المغربيتين.

وحول هذه الأنشطة والنقاشات بدأت تتشكل نواة هيئة جمعوية تربوية، أخذت دائرة أفرادها تتسع تدريجيا لتضم من حولها أطرا أخرى احتكت بتكوينها الحديث، وفرضت على المجموعة الأصلية بمبادرة من الحيحي العمل من أجل تطعيمها بتجاربهم الجامعة بين التكوين الفرنسي والأهداف المغربية، كمؤشر لوضع قواعد تجربة أول تدريب مغربي لأطر

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي بتاريخ 17 يونيو 1990.

المخيمات وأنشطة الأطفال، اعتمد في جزء هام منه على تعريب المناهج ووسائل التنشيط بمساعدة بعض الفرنسيين الأحرار، وعلى رأسهم السيد تيبو (*Thibault*)، المسؤول عن قسم أنشطة الهواء الطلق بإدارة الشبيبة والرياضة.



محمد الحيحي في ريعان شبابه يتطلع إلى مسؤولية تربية أجيال المغرب

شجع نجاح تنظيم ذلك التدريب في سنة 1949 الحيحي ومجموعته على ضرورة الانتقال إلى مرحلة التنظيم بتأييد تلقائي من طرف الشهيد المهدي، فكانت المحاولة الأولى في الرباط لتأسيس الجمعية؛ وهي المحاولة التي عرفت الإجهاض في مهدها جراء موقف سلطات الحماية من نشأة هيئة ترتبط مكوناتها بحزب الاستقلال، وخاصة محركها الحيحي الذي كان لمفرده يثير الشبهة باعتبارها أحد " المشاغبين " في إضراب ثانوية مولاي يوسف سنة 1944. وتزامنت هذه المحاولة مع إقدام مجموعة من شبيبة الدار البيضاء من جهتها بقيادة المقاوم الرائد السي عبد السلام بناني على تشكيل هيئة جمعوية تربوية ثقافية تحت اسم " الجمعية المغربية لتربية الشبيبة "، ووضعت ملفها القانوني لدى سلطات المدينة وفقا لظهير 24 ماي 1914؛ ورغم الموقف الإيجابي الذي أبداه رئيس المصلحة الفرنسي نوفيل (*Nouvel*) مع تحفظ على الاسم فقط، وجهت الكتابة العامة لإدارة الحماية برقية إلى سلطاتها بالدار

البيضاء في 17 نونبر 1949 تحظر فيها هذا التأسيس لنفس اعتراضها على محاولة الرباط[1].

* على محك التجربة *

لم يفلح هذا المنع في اجتثاث جذوة الحضور التربوي والثقافي لمجموعتي الرباط والدار البيضاء، حيث واجهتا – على غرار شبيبة الحواضر الكبرى – سياسة الإقصاء والمنع القانونيين بتنفيذ أنشطتهما وبرامجهما التربوية والثقافية المشحونة بالأماني الوطنية لا في الأندية الخاصة فقط، وإنما بالأساس في الفضاءات التي كانت توفرها المدارس الحرة، مهيئة لأطرها فرصا حقيقية لصقل المدارك، مثلما للطفولة والشبيبة من فترات الترفيه والتكوين المعقلن والمدعم بالتحسيس السياسي. وقد كانت المدرستان المحمدية والمعطاوية بالرباط التي كان يشرف محمد الحيحي والطاهر بنعبد الخالق على إدارتيهما مجالا خصيبا لتجريب التنشيط التربوي شبه الأسبوعي، مع ما وازاه من تكوين ثقافي ومعرفي حول الهوية والتاريخ المغربي والإسلامي، دونما التخلي عن التأطير والتحفيز على الاهتمام بالشأن المحلي والعربي، ولا سيما في المساهمة في مظاهر الاحتفال بعيد العرش، وتأجيج مظاهر التضامن مع القضايا العربية ووحدة المصير المشترك.

لقد زاوجت مجموعة الرباط بين مسؤولية التنشيط التربوي والثقافي والرياضي، وبين مسؤولية الاستمرار في تكوين الأطر المغربية التي أنيطت بها منذ سنة 1947، وتمكنت في سنة 1951 من تنظيم تدريب مغربي عالي المستوى في منطقة الأطلس المتوسط نال تقدير إدارة الشبيبة والرياضة، وحظي بزيارة خاصة من لدن جلالة المغفور له محمد الخامس، الذي لمس عن كثب الدور الذي أضحى الشباب يلعبه في ردم الهوة الفاصلة بين المجتمع المغربي وروح العصر وأدواته البيداغوجية.

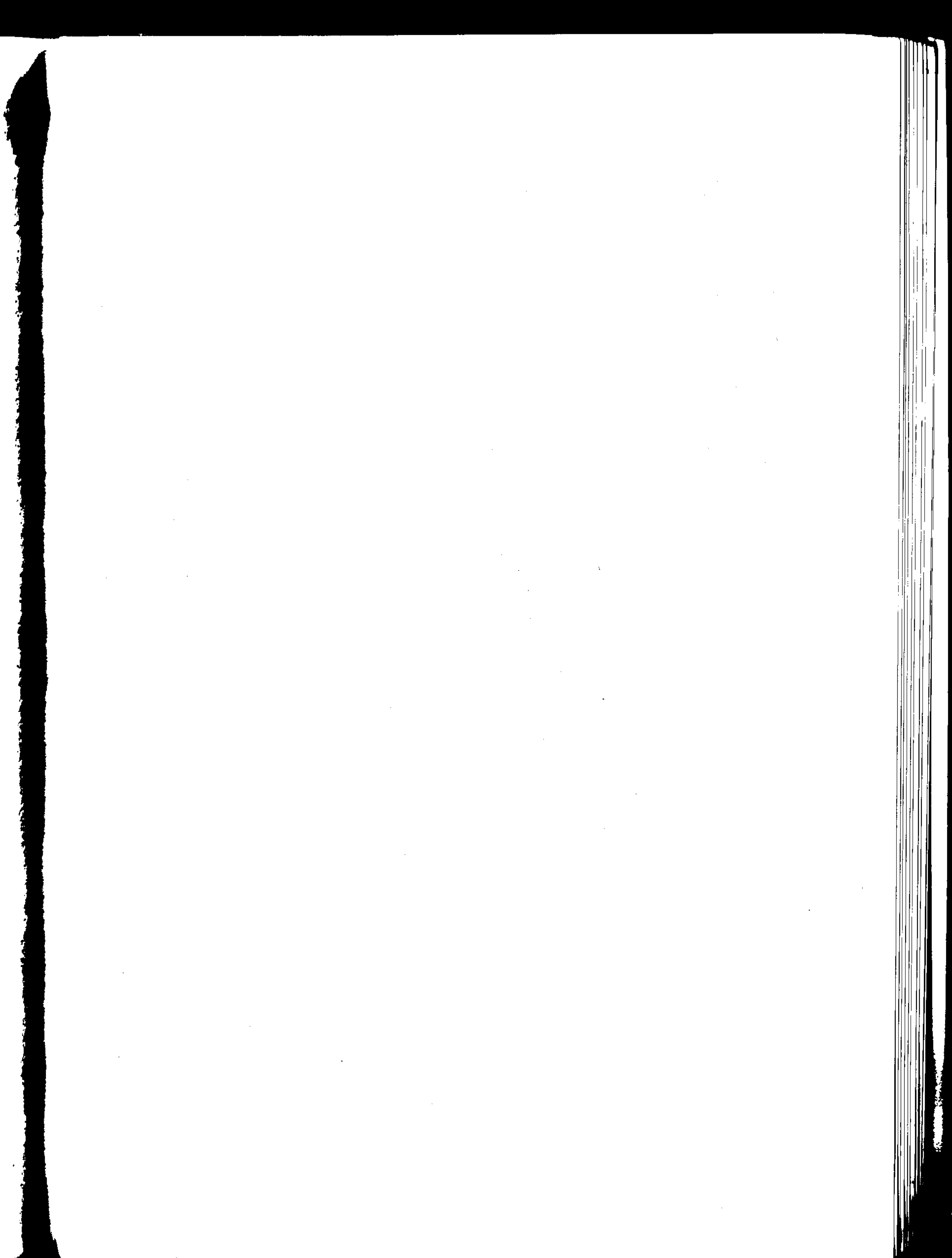
---

[1] Aïssa Ikken : » *Les organisations de jeunesse au Maroc* « - ed. Al Assas – Rabat 1997 – p 60.



جلالة المغفور له محمد الخامس في زيارة خاصة لأحد تداريب الجمعية

وكان مقدرا أن تصبح هذه المبادرة تقليدا سنويا، غير أن تسارع الأحداث السياسية الجهوية والمحلية قد ركن أنشطة الترفيه والتربية إلى موقع ثانوي، مع انتفاضة الشارع المغربي وقواه الحية ضد القبضة الاستعمارية، بدءا بتداعيات اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد في دجنبر 1952، ثم مع أزمة 1953 ونفي السلطان، حيث انخرطت المجموعتان – على غرار باقي الحركات المرتبطة بالمقاومة المدنية – في استثمار كفاءتها التنظيمية في تأطير الإضرابات والمظاهرات دفاعا عن الشرعية السياسية للمغرب، وصولا إلى عودة السلطان الشرعي ونهاية عهد الحجر والحماية.



2- عنفوان التأسيس

(1961/1956)

مع عودة جلالة المغفور له محمد الخامس إلى المغرب في نونبر 1955، وتأجج الحماس الوطني بوشك استعادة البلاد لاستقلالها رسميا، أضحى الاهتمام بضرورة تمكين الشبيبة المغربية من فرصها من الشروط التكوينية والتأهيلية والمعرفية القمينة بإعدادها الإعداد الجيد للاضطلاع بأدوارها في بناء المغرب الجديد، وهي المهمة التي نذر لها الشهيد المهدي جزءا أساسيا من وقته وتفكيره، وأولاها رعاية وعناية خاصتين. فحاجة الشباب إلى المعرفة والإطلاع والوعي بالواقع خارج المنظومة التعليمية المقننة كانت متعاظمة، وتستدعي مسابقة الزمن الضائع، لا سيما وأن المؤسسة الفرنسية السابقة لم تدمج إلا عددا محدودا من شبيبة الحواضر، ووفق منظور يتماشى وأهداف الغاية الاستعمارية.

ومن ثم، كان من اللازم تعبئة طاقة هذه العناصر الحيوية المعطلة والمتسمة دوما بعنفوانها وقابليتها للعطاء، شرط كشف مواهبها وصقلها وسكبها في مختلف مجالات الإبداع والتنشيط والتسيير، من الرسم إلى المسرح، ومن الموسيقى إلى الإنشاد، ومن الرياضة إلى التجوال، ومن التعلم إلى المشاركة الثقافية. لقد كانت الحاجة مع مطلع الاستقلال إلى التمتع الملموس بالحرية والتعبير التلقائي عارمة ومتأججة في الصدور بعد عقود من الإقصاء والتهميش، وكانت الرغبة في حرية الاختيار والممارسة حسب الميول غير متأتية إلا بالاكتشاف والتجريب والتكوين المنظم.

* حركية شبيبة فجر الاستقلال *

لقد كان الاحتياج إلى التنظيم الجمعوي معبرا عن بزوغ حيوية أمة صاعدة، وبالأساس في أوساط الفئات الشعبية والفقيرة التي لم تتح لها لا

ظروف الاحتلال ولا إمكانياتها المادية فرصة إبراز مقدراتها ومواهبها، والإفصاح عن آمالها وطموحاتها، الأمر الذي بدت معه لحظة الاستقلال كمنفذ مشرع يتيح لها عرض خاماتها وصقلها على ضوء المقارنة مع تجارب الأقران، مثلما يسمح لها بتنمية وتطعيم ميزاتها بالاطلاع على مختلف الاجتهادات الأخرى في الداخل والخارج بفضل الأسفار والرحلات واللقاءات الشبابية.

في ظل هذه الاحتياجات الاجتماعية الجديدة التي أذكتها أشكال التنظيم والتنشيط فرنسية النموذج، برز الاهتمام بالعمل الجمعوي ضمن أولويات الوسائط المعتمد عليها في وضع المغرب على سكة الدولة العصرية، لا سيما وأن رواد المحاولات الأولى لم تخفت همتهم طيلة النصف الأول من الخمسينات، وحافظوا على أنويتهم البشرية خاصة في الرباط والدار البيضاء، مؤمنين بكون إنشاء التنظيمات الجمعوية يعد من أسمى الوسائل الحضارية لدحض الأفكار الجاهزة عن التخلف الوراثي للمغرب، وبدرجة أساسية باعتبار العمل الجمعوي أداة ناجعة لتحقيق التفاعل الاجتماعي، وتعبئة الطاقات، وبلورة الأفكار الجماعية وتداولها، وترسيخ روح المسؤولية ومبادئ المواطنة العصرية، بما تتيحه تلك التنظيمات من اختيارية في الانتماء، واعتماد على روح التطوع، وتشجيع على المبادرة البناءة.

لقد أعطيت للعمل الجمعوي صورة تجعل منه إطارا للتربية والتكوين الميدانيين لا يقل أهمية عن أدوار الأسرة والمدرسة، بل ويتكامل معهما في بناء الشخصية الحرة المستقلة والمسؤولة. فهو فضاء تربوي اجتماعي متميز، ورافد أساسي لتنشئة الأجيال، يتيح للنشء، طفلا ويافعا وشابا، مجالا أوسع لتجريب إمكاناته بحرية مسؤولة بفضل مرونته وافتقاده النظري لأية سلطة تقليدية مجسدة، بما يسمح للذات الفردية من تربية على الخلق والإبداع والالتزام بالروح الجماعية دونما تبعية ولا تسلط. وقدر للمنظمات المؤسسة في هذه الفترة أن تلعب دورا بليغا في صيانة الشخصية الوطنية، وكانت هذه التنشئة أساسية، وكان هذا التهيؤ الثقافي يستمد عنفوانه من مرحلة الدخول في

مقارعة المحتل مقارعة مادية، وكان من الضروري الشروع في هذه الثورة الثقافية حتى يظل الشباب مرتبطا بهويته ومستعدا للذود عنها[1].

لقد سعى الشهيد المهدي شخصيا إلى ترجمة هذه الأفكار والمشاريع في شكل تنظيمات جمعوية شجعها على التأسيس الفعلي منذ الشهور الأولى لسنة 1956، دافعا بكل منها إلى التقيد بنوع من التخصص الموازي لفئات الطفولة والشبيبة حسب احتياجاتها المختلفة؛ فتحت إشرافه تأسست " حركة الطفولة الشعبية " (ح. ط. ش.) في شهر يناير، وقدر لها أن تعنى بالمجال التربوي الخاص بالفئة العمرية ما دون 16 سنة؛ فيما سعى في الفترة ذاتها إلى التنسيق بين مجموعة الحيحي في الرباط ومجموعة عبد السلام بناني في الدار البيضاء، مستفيدا من انتماء قيادييها معا إلى حزب الاستقلال، بغية تأسيس جمعية تعنى بفئة الشباب الذي يتعدى عمره 16 سنة، كان يعول عليها كثيرا في تعبئتهم وتأهيلهم وإعدادهم لمعارك المستقبل القريب التي لا يمكن ربحها إلا بالاعتماد على طاقتهم الحيوية، كعنصر كان يعتبره ضروريا لأي تغيير حقيقي. ومن ثم كان يرى في الجمعية المنتظرة إلى جانب حركة الطفولة الشعبية، هيئتين متكاملتين للعب دور الخزان والسندان الذي ستصقل عليه المواهب المغربية الجديدة.

* ميلاد الجمعية المغربية لتربية الشبيبة *

كان الشهيد المهدي – حسب الحيحي – يراهن في البداية مع المرحوم عبد الكريم الفلوس على إعادة بث الروح والحيوية في الكشفية الحسنية لتقوم بدور المصهر للشبيبة، حيث حاول دفع الحيحي ورفاقه إلى الالتحاق بتلك الهيئة، غير أن استمرار فكرة تنظيم غير كشفي ظلت متوقدة في أذهان المجموعة المذكورة، وهو ما جعل المهدي ييسر سبل التنسيق مع

---

[1] أنظر محمد الساسي:" تحولات العمل الجمعوي بالمغرب " – في ندوة العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية – إعداد حسن أميلي – منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة – الرباط 2004 – ص 35.

مجموعة الدار البيضاء منذ فبراير 1956[1]، حيث التقى الحيحي بعبد السلام بناني وعبد اللطيف بناني ومحمد بنسعيد ليضعوا الجمعية على سكة التأسيس.

وهكذا شهد يوما 18 و19 ماي من السنة ذاتها حدث انطلاق إحدى أعرق الجمعيات الشبابية، التي تبنت الاسم الذي سبق وابتدعته مجموعة عبد السلام بناني سنة 1949 " الجمعية المغربية لتربية الشبيبة " (*l'Association Marocaine pour l'Education de la Jeunesse*)، المعروفة اختصارا برؤوس كلماتها الفرنسية " لاميج " (*l'A.M.E.J.*)، بشعارها الشبابي المتضمن لشمس فجرية، تسطع بأشعتها المشرقة على فتى وفتاة محلقين بجناحين نحو المستقبل، والكل محاطا بسنبلتي الأمل المكللتين باسم الجمعية.



تأسست في 19 ماي 1956

الشعار الخالد للجمعية المغربية لتربية الشبيبة

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي بتاريخ 17 يونيو 1990.

لقد عمل الشهيد المهدي على أن تنتسب جمعية لاميج للشبيبة الاستقلالية، ووجد قبولا من لدن أغلب المؤسسين، وتولد عن المؤتمر التأسيسي مكتب مركزي استلم عبد السلام بناني رئاسته، ينوب عنه في ذلك محمد الحيحي، فيما اضطلع محمد بنسعيد بمسؤولية الكتابة العامة؛ مع الإشارة إلى كون ذلك المكتب قد ضم في عضويته شابة لم يتجاوز عمرها 23 سنة، هي زهور بن بركة شقيقة المهدي، مسجلة بذلك أسبقية انخراط الفتاة المغربية في معركة البناء التحرري منذ وقت باكر.

كانت المبادئ التي تأسست عليها الجمعية – ولا تزال – تستند إلى قيامها على مبدإ التطوع، وعلى استقلاليتها عن الجهاز الحكومي كجمعية شبابية تربوية ثقافية تستهدف المساهمة في تنشئة الطفولة والشباب، وتؤهلهما للمشاركة في خدمة الصالح العام من خلال إرشادهما وتوجيههما في مختلف المجالات التربوية والفكرية والاجتماعية والبدنية، وفقا للقيم والمثل الوطنية العليا، مع احترام المشارب الحضارية والتعدد الثقافي، غايتها في ذلك فتح الآفاق أمامهم للانخراط الإيجابي، والإسهام البناء في خلق مجتمع متحرر مستشرف للغد الواعد القائم على التكامل والسلم والإخاء.

من هذا المنطلق نحتت الجمعية منذ البداية شعارها الرباعي: مبدئية – ملتزمة – تطوعية – هادفة، الشعار الذي يقيدها بالعمل على إشاعة وتعميم مفاهيم المواطنة والديمقراطية والانفتاح على المستقبل، مثلما على التصاقها الشاذ بأوسع الجماهير، ولا سيما طفولة وشبيبة الفئات الفقيرة والمعوزة المحتاجة رأسا لخدماتها، وعلى أسس العدالة والمساواة بما تؤسس له من توازن مسؤول بين الحقوق والواجبات داخلها، إن على الصعيد الأفقي (الأفراد)، أو على الصعيد العمودي (الهياكل)، باعتبار ذلك النهج العملي التطبيقي لخلق ثقافة تقدمية ملتزمة ومناهضة لثقافة الاجترار والتقليد والانتظارية.

برزت لاميج منذ لحظة الميلاد كمدرسة اجتماعية تغطي الفراغ التربوي والثقافي الذي عانت منه شبيبة المغرب فجر الاستقلال، ولاقت آنذاك دعما لا مشروطا من كافة المكونات الفعالة داخل المجتمع، سياسيين، ومربين، ومسؤولين رسميين، ونخبة الشباب إلى جانب دعم الدولة التي راهنت على تحديث القطاع التربوي والترفيهي على ضوء تجربة إدارة الحماية السابقة.

السنوات	57-56	61-57
الرئيس	**عبد السلام بناني**	**عبد السلام بناني**
نائبه	محمد الحيحي	محمد بنسعيد
الكاتب	**محمد بنسعيد**	**محمد الحيحي**
نائبه	أحمد شاكر	أحمد شاكر
الأمين	**ع. الحفيظ ملين**	**ع. الحفيظ ملين**
نائبه	محمد رجائي	محمد رجائي
مستشار	زهور بن بركة	زهور بن بركة
مستشار	محمد ملوك	محمد ملوك
مستشار	ع.اللطيف بناني	ع.اللطيف بناني
مستشار	الطاهر بنعبد الخالق	الطاهر بنعبد الخالق
مستشار	إدريس عدنان	إدريس عدنان
مستشار	محمد بنعبد الجليل	محمد بنعبد الجليل
مستشار	محمد اليوسفي	محمد اليوسفي
مستشار	عزيز السغروشني	عزيز السغروشني
مستشار	محمد بركاش	محمد بركاش

المكتبان المركزيان لما قبل سنة 1961

وسمح هذا المناخ العام المساعد للجمعية بالامتداد مجاليا على المستوى الأفقي الذي كان يوفر لأنوية الشباب التي لا يقل عدد أفرادها عن 25 شابا في مركز أو مدينة محددة حق تشكيل فرع تابع للجمعية، كما رسخ امتدادها العمودي على ضوء القراءة المتجددة للتجربة السابقة، والتقييم المتواصل للتنظيم وللأنشطة المختلفة الانتصار الأمثل للقيم والأسس التي دونتها في بنود وفصول قانونها الأساسي، ولاسيما اختبار حس المسؤولية، وتجسيد الديموقراطية الداخلية في أرقى صورها سواء في الجموع العامة لفروعها، أو في ملتقياتها ومؤتمراتها التنظيمية، حيث أضحت مشتلا لتداول التجارب والأفكار في فضاء يطبعه الحوار الديموقراطي الواعي، ويسمح بمساهمة القواعد لا في صياغة القوانين والاحتكام لها والخضوع للقرارات الملزمة للجميع فحسب، وإنما بإخضاع تجارب الأفراد والجماعات مهما كانت

درجة أو موقع المسؤولية للمحاسبة والنقد الموضوعي والذاتي، والتشجيع على المبادرة المسؤولة واحترام اختلاف الرؤى، والاحتكام إلى قاعدة اصطفاء الأفكار والقرارات حسبما يحسمه الرأي الغالب.

إن بروز الجمعية كظاهرة حضرية متمركزة داخل الحواضر انطلاقا من المدينتين الرئيسيتين الرباط والدار البيضاء قد فرضته الشروط التعليمية والمعرفية والاجتماعية المتوفرة في هذا المجال أكثر من غيره، لكن حكمة اختيار التنظيم الوطني بما يفرضه من إشاعة للأفكار والرؤى، وتقريب بين الشباب واختلافات رغباته وطموحاته وإفراغها في قالب شبه موحد، جعل امتداد أوصال الجمعية تدريجيا نحو المدن الصغرى والمجالات القروية ينتصر على حواجز الواقع الذي خلفته المرحلة الاستعمارية، والتي كانت تجعل من هذا النوع من الحركية الشبابية معرضة للإجهاض بحكم انكشاف بذرة الطلائع المكونة لها.

السنة	التدريب التحضيري	التدريب التكويني	تدريب المديرين	مجموع المتدربين
1956	36	---	11	47
1957	168	49	28	245
1958	254	101	09	364
1959	163	26	---	189
المجموع	**621**	**176**	**48**	**845**

الطاقم التأطيري للجمعية ما بين سنتي 1956 و1959[1]

تمددت الجمعية هيكليا وفكريا في الشمال انطلاقا من الرباط، وفي الجنوب انطلاقا من الدار البيضاء مستفيدة في الأصل من الإشعاع الهيكلي للحزب، وأيضا من اعتماد إدارة الشبيبة والرياضة – التي كان عدد من قيادة الجمعية من ضمن أطرها الأولى، وعلى رأسهم المرحوم الحيحي الذي تسلم مسؤولية نائب قسم الشباب بها – على لاميج وحركة الطفولة الشعبية والشغيلة

[1] أنظر جواب الجمعية على أسئلة الكتابة العامة للجنة الدائمة للمجلس الوطني للشبيبة سنة 1959.

التعليمية كأسس فاعلة تستند عليها في ترسيخ مشاريعها وترجمة برامجها عمليا وتأطيرها بشريا. وهكذا تعددت فروع الجمعية في سلا، والقنيطرة، وسيدي قاسم، ومكناس، وفاس، والعرائش، وتازة، ووجدة، وتادلة، وبني ملال، وصفرو، والجديدة، وسيدي حجاج، وأسفي، والصويرة، ومراكش وغيرها؛ ولم تطل سنة 1959 حتى بلغ عدد الفروع النشيطة 33 فرعا، من بينها 20 فرعا مهيكلا، وبلغ عدد منخرطيها المؤمن عليهم في تلك السنة 10.000 عضوا، من بينهم 2.000 تتجاوز أعمارهم 16 سنة[1].



السيدة زهور بن بركة أول فتاة تحظى بعضوية المكتب المركزي للجمعية

* حضور تربوي وازن *

وقد تحكم تراث المنشإ العملي في أنشطة الجمعية وخياراتها في البداية على تصورها النظري، وبدل الانكباب على الاهتمام بتربية الشبيبة لما فوق الـ 16 سنة، اهتمت بتنظيم المخيمات الصيفية وبالاستمرار في تأطير وإقامة التداريب التربوية المرتبطة بها، مع التفاتات أسبوعية وموسمية إلى تنشيط أطفال المدارس ونزلاء المياتم والملاجئ، من خلال القيام بالمهرجانات

---

[1] أنظر وثيقة التعريف بتاريخ الجمعية الصادرة سنة 1971.

والمعارض، والكرميسات المتخللة بالخرجات الترفيهية، والزيارات الميدانية للمآثر التاريخية.



الحيحي يترأس حفل توزيع الجوائز على التلاميذ النابغين في الرباط

لقد كانت ترى في تلك الفترة ضرورة الاستجابة للحاجة المتعاظمة لطفولة مطلع الاستقلال إلى هذا النوع من الترفيه والتوجيه الحديثين الذي لم تكن إمكانات ح. ط. ش. وطاقتها البشرية قادرة على تغطيتها لمفردها، خاصة وأن الجمعية لم تكن تحس في ذلك التوجه ما ينحرف بها عن مهمتها الأصلية، باعتبار أن المساهمة في تنشئة الطفولة يعد استثمارا أوليا في بناء الجيل الجديد، شبيبة المستقبل القريب. ومن ثم أضحت مخيمات الجمعية تتسم بأهميتها من حيث التأطير نظرا للتجربة، مثلما من حيث أعداد المستفيدين التي لم تكن تقل سنويا عن 5.000 مستفيد في كل موسم، أي ما كان يمثل نسبة تتراوح بين 30 و46 % من المخيمين، لم تكن تضاهيها قوة إلا ح. ط. ش؛ فيما كانت لاميج تستحوذ بمفردها عما يتراوح بين 60 و80 % من مجموع

الأطر المكونة لدى إدارة الشبيبة والرياضة، وكان عددهم في سنة 1956 بمفردها 47 متدربا، من بينهم 11 مديرا متدربا.

الموسم	مجموع المخيمين	مقاعد الجمعية	النسبة المئوية
1956	12.000	**5.406**	45.05
1957	17.000	**5.429**	31.93
1958	17.000	**7.892**	46.42
1959	21.000	**7.272**	34.62
1960	22.000	**6.904**	31.38
المجموع	89.000	**32903**	36.96

مشاركة الجمعية في مخيمات 1956- 1960[1]

إن هذا الالتصاق الشديد بأنشطة الطفولة لم يلغ من وعي قيادة لاميج وأطرها المهمة الأصلية التي تأسست عليها الجمعية، خصوصا وأن اطلاع أعضائها على أنساق التنشيط الثقافية العصرية احتكاكا بالتجارب التطبيقية التي غرستها إدارة الشبيبة والرياضة، واستمرار ذلك غداة الاستقلال من طرف ما بقي منهم من الموظفين الفرنسيين، وعلى رأسهم السيد تيبو، كل ذلك ساهم في انبعاث حركة ثقافية فنية شبابية امتدت نواتها من فضاءات المدارس الحرة إلى الأندية ودور الشباب، متمثلة في المحاضرات الثقافية والتاريخية والقومية، وفي انبعاث الأنماط المسرحية الأولى، تبعتها أنشطة جديدة شملت أندية الموسيقى والسينما وفنون الرسم وعرائس الأطفال؛ بيد أن قلة المكونين المجربين في هذه المجالات واحتياجاتها المادية غير المألوفة جعلتها محصورة في أنوية صغيرة، لم يكتب لها التأصيل الحقيقي بصورة ملموسة إلا بعد صيف 1957.

---

[1] أنظر محضر المؤتمر السادس المنعقد في يناير 1976.



جلالة المغفور له محمد الخامس مرفوقا بالأمير مولاي عبد الله والأميرة لالة أمينة

يستمع لشروح الحيحي حول مخيمات الجمعية صيف 1958

* طريق الوحدة النموذج *

لقد مثل صيف تلك السنة أرضية خصبة لانتشار الحركة الجمعوية في مختلف أبعادها، حيث شكلت الطاقة الشبابية وكيفية توجيهها والاستفادة من حيويتها إحدى أولويات مفجر مشروعها، الشهيد المهدي بن بركة، الذي كان يعول منذ البداية على مساهمة لاميج كرافعة وكمدرسة مؤهلة لدعم مجهود الشبيبة المغربية، وتلقينها المبادئ والمثل الوطنية الكفيلة بإدماجهم في المشروع النهضوي للدولة والمجتمع العصريين؛ ومن ثم كان الإصرار على تعبئة وتجنيد الشباب في فترة تنضح بالحماس الوطني قصد إشراكهم في العديد من المشاريع الوطنية في المجالات المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ولا سيما من خلال مشروعه الثوري " طريق الوحدة "

الذي احتضن أزيد من 11.000 متطوع ينتمون لمختلف المناطق والأقاليم بحواضرها وبواديها، وبتكامل بين الدولة والمجتمع اعتبارا لوحدة الغاية والهدف، ووحدة الأفكار مثلما وحدة التراب الوطني.

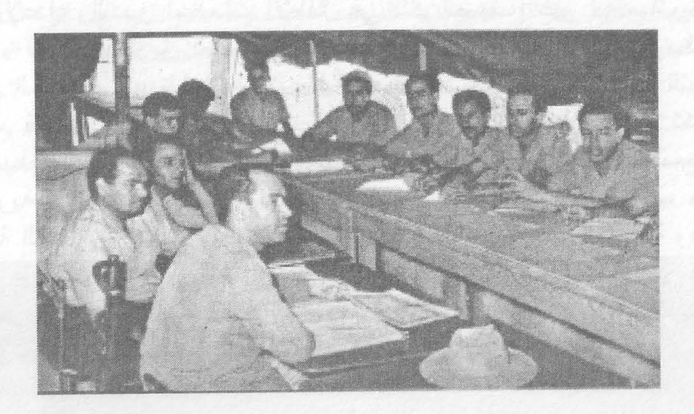


الحيحي يتابع إحدى اجتماعات اللجنة العليا المركزية لطريق الوحدة

برئاسة رئيس الحكومة امبارك البكاي

وكان على الجمعية ضرورة الانخراط في هذا المشروع قلبا وقالبا بفضل تجربتها التأطيرية التي اكتسبتها على مستوى التسيير الإداري والتدبير التمويني، مثلما على مستوى كفاءة قياداتها الذين كانت ثلة منهم في أعلى مستويات اللجن الدائمة للمشروع، فكان عبد السلام بناني المندوب المفوض للأوراش والساهر الميداني على تطبيقه بكتامة، وكان محمد الحيحي كاتبا عاما بالنيابة للجنة الوطنية المركزية والمسؤول المباشر عن مكتب التطوع بالرباط، وكان محمد بنسعيد أحد المسؤولين المباشرين على سير التكوين بمدرسة الأطر بالمعمورة ومعه عبد الواحد الراضي، وكان عبد العزيز السغروشني أحد الأطر المكونة في المجالات الفنية والإبداعية، فيما كان عبد

الفتاح سباطة ضمن الطاقم المسؤول على النشاط الإعلامي والإذاعي داخل الأوراش، ناهيك عن قياديي وحدات الأوراش[1].



رئيس الجمعية عبد السلام بناني يجلس إلى يسار الشهيد المهدي في اجتماع خاص بقيادات الأوراش في يوليو 1957

إن هذه المساهمة الحيوية لأطر لاميج في اللجنة الإدارية المكلفة بتحضير مشروع الطريق، وفي مكتب التطوع لتسجيل المرشحين، وفي القيادة العليا بإيكاون، وفي مدرسة المسيرين، وفي إدارة الأوراش وفي أشغال البناء ذاتها[2] هو ما جعل الشهيد المهدي يقول في حقها " لولا وجود الجمعية المغربية لتربية الشبيبة التي كنا نعرف ما لأطرها من تجربة وخبرة ومقدرة، لما أقدمنا على تنظيم مشروع طريق الوحدة "[3].

---

[1] أنظر على الأخص لائحة الموشحين بالأوسمة في "*طريق الوحدة – صيف 1957: تجربة رائدة في العمل الشبابي التطوعي*" – إعداد ح. ميلي وآخرون – دفاتر كتابة الدولة المكلفة بالشباب رقم 1 – الرباط 2006 – ص 144-148.

[2] أنظر جواب الجمعية على أسئلة الكتابة العامة للجنة الدائمة للمجلس الوطني للشبيبة سنة 1959

[3] أنظر التقرير العام المقدم من طرف المرحوم الحيحي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثامن في دجنبر 1980.

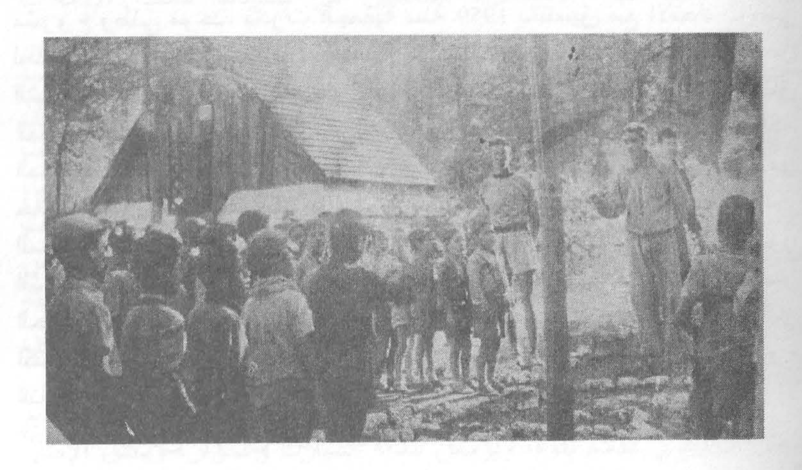
و لم يؤثر الانخراط الإيجابي للجمعية في مشروع الطريق بعد انعقاد مؤتمرها الثاني في يونيو من تلك السنة على انشغال الجزء الهام من أطرها في الإعداد والتدبير لمخيمات الأطفال في ذلك الصيف؛ غير أنه مباشرة بعد انتهاء أوراش الطريق أضحت انعكاسات تلك التجربة النوعية ترخي بظلالها على الجمعية، منيرة لها طريق بداية تحول أنشطتها تدريجيا نحو الشبيبة، حيث قدمت محتويات الأنشطة الفنية والعروض الثقافية مناهج تكوينية وتنشيطية للحياة الجمعوية الفتية ولمنخرطيها من الشباب، وشكلت المعطيات النظرية في مدرسة الأطر والأسس التطبيقية داخل الأوراش تداريب مكثفة عالية المستوى، أفادت أطر لاميج بتكوينات شملت الجوانب المعرفية وطرق تدبيرها وتسييرها وعرضها، وعززت الجوانب التنظيمية بسبل تفعيل وإحكام التدابير الإدارية والمادية، فيما وسعت الورشات الفنية بأنديتها السينمائية والموسيقية والمسرحية والتشكيلية والصحفية آفاق التجاوب مع رغبات الشباب.



الأنشطة الرياضية الاستثنائية كان لها صدى لدى شبيبة الجمعية فجر الاستقلال

ومن ثم اتضحت أمام الجمعية الخطوط العامة لكيفية تصريف مبادئها وأهدافها، وحرصت على ضمان استمراريتها بالاستفادة من التجربة الفرنسية التي لا زالت متواجدة بإدارة الشبيبة والرياضة، ومن الاطلاع المباشر على

التجارب الدولية عموما، والفرنسية على وجه الخصوص، قصد تعميق الاستفادة والتكوين في أدوات التنشيط السوسيو ثقافي، ومكنها من تعميق توجهها وتقييم متواتر لتجربتها الناهضة ومحاولة الارتقاء بها إلى التجاوب مع احتياجات الشباب المتعطش للجديد العصري. فشكلت تلك المناشط المختلفة أساسات لانطلاق أنشطة شبابية متصاعدة، فتحت أمام مؤطري الجمعية مجالات لتجريب مقدراتهم الجديدة المكتسبة على نطاق غير موسمي، وإن لم يرتق ذلك البتة إلى مستوى التنشيط الموجه للطفولة[1].



إحدى المخيمات الأولى للجمعية نهاية الخمسينات

وإذا كانت التحولات الناجمة عن طريق الوحدة غير قاصرة على لاميج، حيث أشرف المهدي على ميلاد حركة الأوراش بالمغرب بتأسيسه لجمعية " بناة الاستقلال " التي ضمت بين أحضانها ثلة من أعضاء الجمعية وتكوينهم لفروع لها في مراكز تواجدهم، فإن الطاقة البشرية التي كانت تستند

[1] أنظر وثيقة التعريف بتاريخ الجمعية الصادرة سنة 1975.

إليها الجمعية لم تتأثر بذلك، إذ استفادت بدورها من حماسة متطوعي الطريق في الانضمام إليها وفقا للتحفيز الذي خلقته الطريق والتوجيه الذي تلقوه بضرورة الالتحاق بالجمعيات أو بتأسيسها[1]. ولذلك وازنت الجمعية بين المنسحبين منها والملتحقين الجدد، فكانت حاضرة في صيف 1958 بقوة في مخيمات الأطفال مثلما في مشروع غابات الشباب الذي كان يهدف إلى غرس ما يقارب المليون شجرة على الصعيد الوطني، وفي دعم الحملة الوطنية لمكافحة الأمية والتربية الأساسية الموجهة للكبار.

وأمام انشغال الدولة عن تقليدها السنوي في تعبئة الشباب في مشروع وطني موحد، بادرت الجمعية سنة 1959 بالتنسيق مع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (أ. و. ط. م.) والشبيبة الديمقراطية والشبيبة العاملة بتوجيه من الشهيد المهدي إلى محاولة خلق اتحاد جمعوي يعنى بالاستمرار في خلق المشاريع الوطنية وتعبئة الشباب من أجلها، أطلق عليه فيما بعد اسم " الاتحاد المغربي للشباب "، كانت من ثمراته المساهمة في مكافحة دور الصفيح، من خلال المشاركة الطوعية في بناء دور سكنية بحي تابريكت بسلا لفائدة الأسر المعوزة والفقيرة. فبدت هذه المشاريع الاجتماعية اختيارا ثوريا لمفهوم دور الشباب في بناء المجتمع، وتعبيرا عن التصميم الراسخ لدفع هذا العنصر الحيوي إلى القيام بدوره الطليعي في محاربة الجمود والتخلف. إنه البعد الذي اكتسبته الجمعية من تجربة طريق الوحدة، إيمانا منها بلزوم الحفاظ على روح التعبئة في مواجهة القوى المعاكسة للأماني الشعبية، والتي لم تكن تنتظر إلا الفرصة للرجوع بالوضع إلى سابق عهده[2].

---

[1] أنظر محاضرة عبد القادر الكحاك والسيد تيبو: النشاط الجماعي في الميدانين الاجتماعي والثقافي – " *طريق الوحدة – صيف 1957: تجربة رائدة في العمل الشبابي التطوعي* " – إعداد ح. ميلي وآخرون – ص 99-101.

[2] أثناء الاستعراض الختامي لمتطوعي طريق الوحدة في فاس عبرت القوى المحافظة عن امتعاضها مما رأته بمثابة انبعاث جيش تحرير جديد أكثر عنفوانا من جيش التحرير الأصلي الذي نجحت في إجلائه إلى الجنوب تمهيدا لتفتيته. أنظر محمد لوما:" العمل الجمعوي بين حماس البداية واحتمال التحولات " – في ندوة العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية – إعداد حسن أميلي – منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة – الرباط 2004 – ص 47.

* مبادرة تنظيم الحقل الشبابي *

بدا خلال هذه السنوات أن العمل الجمعوي الذي نشأ في ظل الاستعمار ظرفيا ومحدودا ويغلب الطابع المقاوم على أهدافه ووسائله وحتى تنظيماته، قد جعل رعيل الحركة الجمعوية وعلى رأسهم قياديو لاميج وحركة الطفولة الشعبية يضعون اللبنات العملية لتنظيم الطفولة والشباب، ويؤسسون للخطوط التنشيطية والوسائل التنفيذية العامة التي ستسير عليها الحركة الجمعوية منذ فجر الاستقلال، مساهمين في تجديدها حسب الإمكانات والحاجات.

وقد كان تصور الشبيبة الرائدة في ذلك الوقت يرمي إلى المواءمة بين اختيارات الدولة ومتطلبات الشباب الذي على أكتافه وطاقته يفترض أن ينطلق مستقبل البلد، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بخلق القنوات المتواصلة للتشاور والحوار، تعبر خلالها الدولة عن أولوياتها ومشاريعها، ويدلي فيها الشباب من خلال منظماته الوطنية باقتراحاته وبالتصورات المناسبة لتوجيهه ومساهمته، وهو ما أفرز عقب طريق الوحدة إنشاء المجلس الأعلى للشباب في 3 غشت 1957، الذي حظيت الجمعية بعضوية لجنته الدائمة، ورعاه جلالة المغفور له محمد الخامس شخصيا، وحضر بعض جلساته.

وكان يفترض من هذا المجلس أن يضع القواعد والأسس لتنظيم الحقل الجمعوي القادم بقوة، ويؤسس لثقافة التشارك والحوار، ويخلق الإطار الجماعي لخدمة الأهداف الوطنية، لا سيما وقد تعزز بصدور ظهير الحريات العامة في 15 نونبر 1958 الذي وفر الإطار التشريعي لحرية تأسيس الجمعيات[1]. غير أن هذه الخطوة الرائدة عرفت تجميدا عمليا مع التطورات السياسية المضطربة التي شهدها المغرب منذ سنة 1959 مع تصدع حزب الاستقلال، قبل وأدها تماما في السنة الموالية بعيد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم.

---

[1] أنظر شكري ياسين:" العمل الجمعوي القانوني والممارسة في أفق التعديلات " – في ندوة العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " – إعداد حسن أميلي – منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة – الرباط 2004 – ص 59.



عبد السلام بناني ومحمد الحيحي يديران أشغال إحدى الاجتماعات

* أزمة في الأفق *

إن الأزمة الفكرية التي عرفها حزب الاستقلال لتعبر عن التحولات العميقة التي بدأت تعرفها نخبة المجتمع المغربي وطاقاته الفاعلة بعد الانتهاء من تحقيق الهدف المشترك السابق المتجلى في دحر الاستعمار، وبروز رؤى وأهداف جديدة اختلفت حولها القناعات من جهة، وطرق ووسائل تنفيذ غير موحدة من جهة ثانية. وباعتبارها فضاء مفتوحا في وجه طليعة الشباب المتعلم والمتأثر في قناعاته بالرواد الوطنين من قادة الحزب، وبتياراته الفكرية، عرفت الجمعية بدورها اختلافا في تقييم التوجه الحديث لأنشطتها المستمدة في أغلبها من التجارب الغربية، سواء على مستوى القواعد أو على مستوى أعضاء مكتبها المركزي.

وبدأت تبرز إلى العلن وجهات النظر المختلفة بين دعاة التخفيف من حدة الانفتاح والعودة إلى المنبع المغربي الصرف، بتغليب الوازع الديني

وإعادة الاعتبار للأسلوب التربوي الأصلي الذي يحترم الخصوصيات القائمة، والتقليص من حدة اختلاط الجنسين وتمجيد التاريخ الحضاري للأمة؛ وبالمقابل كانت هناك تصورات منافية لها تنتصر لروح العصر وللثقافة الكونية التي تولي الاهتمام الأكبر للمجتمع والفرد ولقضاياه الراهنة والمستقبلية، دافعها في ذلك ضرورة ترسيخ البعد المواطني بما يمثله من قيم الحرية والديمقراطية والتساوي الجنسي، والذي لا يمكن أن يتم إلا بالقطع مع المؤثرات التربوية القديمة التي يرى فيها أسس التخلف.



بعض قادة الحزب يحضرون اجتماع المكتب المركزي للجمعية في يناير 1959

إنه الاختلاف العام في شقه التربوي والفكري والسياسي، حيث شكل ذلك معتركا بارزا بين خريجي المدارس التقليدية ونظرائهم من خريجي المعاهد العصرية، الأمر الذي جعل الجمعية في مهب مخاض نجم عنه جمود هياكلها منذ سنة 1959 تماشيا مع استفحال تناقضات حزب الاستقلال، ودفع

بها إلى محاولة إبعاد نفسها عن حمأة ذلك التطاحن من خلال عقد مؤتمر استثنائي في السنة ذاتها، تدارست فيه أوضاعها، وسعت إلى تبيان موقعها المحايد مما تمور به الساحة السياسية، لا سيما مع تنصيصها على فك ارتباطها العضوي بالشبيبة الاستقلالية، وإبراز نفسها كهيئة شبابية غير سياسية ومستقلة[1].

---

[1] أنظر محضر المؤتمر الاستثنائي والثالث للجمعية المنعقد بالرباط في 2 يوليو 1961.

3- في ظل الاستثناء
(1975-1961)

عايشت الجمعية مخاضها الجديد الذي أعقب فترة الحماس المشترك وفروعها تجاهد من أجل الإبقاء على جذوتها، وانشغلت بالصراع من أجل الحضور الملموس حتى على حساب وجودها القانوني، بما أن قوانينها لم تعدل لتتلاءم ونصوص ظهير الحريات العامة الصادر سنة 1958[1]. غير أن الأزمة السياسية التي عرفها الحزب قد أرخت بظلالها على مسيرة لاميج، وتعددت المآخذ على ارتباط وتيرة أنشطتها بمدى الانفراج السياسي آنذاك؛ وهو الواقع الذي كان مفروضا على الجمعية جراء انحياز الجزء الأعم من مكوناتها إلى الفصيلين المتصارعين، ولكون الشباب بطموحاته وانفعالاته كان في هذا الظرف من أبرز المتحمسين لحسم الصراع إذ بحكم تفاؤله بصنع المستقبل كان يعي أهمية دوره في توجيه مسيرة البلد في معارك الجهاد الأكبر وفق قناعاته. لقد كانت فترة الحماس الأولى تؤطر هذا التوجه الموحد الذي سيعرف انزياحه نحو خطين متقابلين: أحدهما رؤي فيه مهادنا لوضعية البلد وموروثاته الفئوية، وثانيهما يسعى إلى تغييرها باتجاه بديل.

* الخيار التقدمي *

وكانت الجمعية بحكم طبيعتها الشبابية مؤهلة للانقياد إلى الخيار التقدمي الذي يمثله الجناح اليساري في الحزب[2]، خاصة وأن أبها الروحي،

---

[1] أنظر محضر مؤتمر 1961.

[2] يندرج هذا التوجه في المنحى اليساري العام الذي تبناه الفعل الجمعوي ثقافيا وتربويا ضدا عن الإحساس باستمرارية أشكال الاضطهاد والقهر التي عادت بقوة حتى بعد غياب المستعمر. أنظر الساسي – نفسه – ص 36.

الشهيد المهدي بن بركة، كان على رأسه. ومن ثم كانت التداعيات التي خلفتها حركة 25 يناير 1959 قد زرعت إسفينا يباعد يوما بعد آخر بين مكونات فروعها، وأدى إلى اضمحلال عدد منها، واضطراب أخرى، فيما عرفت الفروع الباقية محدودية في أنشطتها، رغم المساهمة الفعالة للجمعية في تأطير مخيمات صيفي 1959 و1960 كاستثمار ظرفي للمجهود التنظيمي المبذول في المؤتمر الاستثنائي المنعقد في أبريل من السنة الأولى، ومحاولات التوفيق الوحدوية التي قامت بها بعض قيادات الجمعية وعلى رأسها الحيحي، الذي كان يؤمن بوحدة الغاية بين مسعى عبد السلام بناني إلى الإخلاص للحزب الأم، ومسعى محمد بنسعيد المدافع عن الخيار التقدمي، وحياد الشهيد المهدي الذي كان موزعا بين وحدوية مدرسة الجمعية ومستقبلها من جهة، وبين خشيته من سقوطها الكامل في أحضان التيار المنافس[1].

ورغم انتهاء تلك التجاذبات السياسية بميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (إ. و. ق. ش.)، استمرت الأجواء المتوترة داخل لاميج، وكان من الضروري أن تعمل على حسم خياراتها وتجديد هياكلها شبه الجامدة منذ يونيو 1958، الأمر الذي جعلها تعقد مؤتمر استثنائيا وعاديا في اللحظة ذاتها بغرفة التجارة بالرباط في 2 يوليو 1961 بحضور قيادييها وفروعها من التيارين معا، وعلى رأسهم بناني والحيحي وبنسعيد[2]، تمخضت عن أشغاله تزكية استقلاليتها عن أي تنظيم حزبي كما أوصى بذلك المؤتمر الاستثنائي لسنة 1959، وانتخاب جهاز مركزي جديد بالاقتراع السري جدد الثقة في أغلب القياديين[3]، لكن مع غلبة للتيار التقدمي الذي جعل بنسعيد يخلف بناني على رئاسة الجمعية، وكرس الحيحي ككاتب عام، فيما أدخلت مجموعة من الشباب إلى المكتب المركزي، وعلى رأسهم المرحوم السي محمد السملالي الذي اعتبر أصغر قيادي عرفته الجمعية عن عمر لا يتجاوز 22 سنة.

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يونيو 1990.

[2] أنظر محضر مؤتمر 1961.

[3] إلى جانب المكتب المركزي انتخب المؤتمر لجنة للمراقبة المالية مكونة من عثمان حيمي، ومحمد المزيبري، وعبد الكريم الزعري.



رئيس الجمعية الجديد ذ. محمد بنسعيد – إلى يمين ولي العهد –

في صورة ترجع إلى مدرسة تكوين الأطر

لم تدم مسألة وحدة التنظيم الجمعوي طويلا، حيث بدت بوادر الانشقاق تتضح تدريجيا في خضم مسعى حزب الاستقلال إلى خلق الإطارات التابعة له بديلا عن الأخرى المنفصلة؛ فبعد تأسيسه للاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد العام لطلبة المغرب، شجع أطر الجمعية التي حافظت على إخلاصها الحزبي على ضرورة خلق جمعية شبابية بديلة ترتبط عضويا بالشبيبة الاستقلالية لتحل محل لاميج كهيئة موازية، واتضح هذا التوجه جليا مع فتور نشاط عبد السلام بناني داخل الجمعية، وتنسيقه مع مجموعة من فعاليات الفروع، انتهى بتأسيس " جمعية التربية والتخييم " (ج. ت. ت) سنة 1962، مستوحية نفس القوانين والمبادئ والأهداف ووسائل التنشيط، ومن ثم اجتذابها لعدد لا بأس به من الفروع والأطر والأعضاء من الجمعية الأم.

* مؤتمر التحولات *

إن خيار الاستقلالية الذي تبنته الجمعية سيجعلها مع مرور الأحداث والمواسم تؤمن بكون حيادها عن أي نشاط حزبي هو ما يمتعها بشخصيتها واستمراريتها وقدرتها على التميز والتنوع، وإن انطبعت اختياراتها بالطابع التقدمي. فقد أوحت لها تجربتها الأولى بضرورة وضع مسافة بين القناعات الشخصية المشروعة وبين حرمة البعد الجماهيري للتنظيم، نائية بنفسها عن أي ربط مباشر مع إ. و. ق. ش، حتى في اللحظات العصيبة التي تغلق فيها المقرات والقاعات العمومية في وجهها، أو تقصر عنها ذات اليد[1].

ورغم هذا الخيار، فإن انتصارها المعلن للمبادئ والأفكار التقدمية على المستوى الفكري والتربوي، مع ما يستدعيه ذلك من إبداء آراء ومواقف تتعارض وسياسة المخزن في قطاع الطفولة والشباب وفي المجال الثقافي على الأقل، جعل السلطات الرسمية تأخذ ذلك الحياد على محمل الريبة، وتحول ذلك مع ثبات مواقف الجمعية إلى يقين[2]، وصنفتها من ثم كجمعية تابعة للحزب الجديد، وتعاملت معها ومع أعضائها والمتعاطفين معها على هذا الأساس، مستدلة في ذلك بانتماء العديد من قياداتها وكوادرها إليه.

وانطلاقا من ذلك، جر هذا الموقف على الجمعية ورجالاتها ضغوطا ومتابعات وتضييقات جلى منذ سنة 1961 التي شهدت الإضراب العام في شهر دجنبر، كان من تداعياته طرد عدد من أعضاء الجمعية من سلك الوظيفة العمومية، وعلى رأسهم المرحوم الحيحي – أول مواطن مغربي قاضي الدولة بناء على طردها التعسفي –، فيما تعرض آخرون منهم للتنقيل التعسفي أو للتجميد الوظيفي، ناهيك عن المنع غير المباشر الذي تعرضت له أنشطة الفروع؛ وهي ظروف عانت منها باقي الهيئات الجمعوية الأخرى التي كان للمهدي يد في ميلادها، ح. ط. ش، والجامعة المغربية لمآوي الشباب (ج. م. م. ش)، وأ. و. ط. م؛ فكل لقاء أو نشاط أو اجتماع لفرع أو هيئة من هاته الهيئات كان يقرأ من منظور السلطات الحكومية عموما، والجهاز المكلف

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يونيو 1990.

[2] أنظر الساسي – نفسه – ص 35.

بقطاع الطفولة والشباب بمنظور أمني، ولا يرى فيه إلا تصريفا مباشرا لمواقف المعارضة الاتحادية[1].

إن هذا الصخب السياسي المثار حول الجمعية قد ركن أدوارها وأنشطتها منذ تلك اللحظة بعيدا عن الإقرار بالتفسير الحقيقي لفعلها، ولإسهامها في التعبير عما يعتمل داخل الأوساط الاجتماعية التي ينحدر منها منخرطوها والمستفيدون من برامجها، لا سيما وأنها بحكم طبيعتها المنفتحة على الشباب كانت مصهرا محليا ووطنيا للطموحات والأحلام المعبر عنها بعد إخضاعها لسندان القراءة الواقعية والممكنة من خلال أسلوبها البيداغوجي والتعبوي، وتطبيقها الميداني للأفكار بالشكل الذي يتيح لها الانتشار في العمق دون ضجيج. لقد كانت تقدم نفسها بذلك كمدرسة لصياغة المناضل الاجتماعي الطوعي القادر على الصمود، قبل انتقاله المستقبلي إلى فضاءات الممارسة الوظيفية أو الثقافية أو السياسية، وبقيود مبدئية تقلل من عثرات سقوطه في فخ التخاذل أو اللامبالاة أو الانتهازية.

إن الجمعية لم تنشأ في العمق ذلك التغيير عفويا، وإنما كانت تقدم نفسها كتعبير اجتماعي حقيقي عن إحساس الشباب بصدمة الخيبة بعد انقشاع حماس السنوات الأولى للاستقلال، وسلبية التحولات التي سبق للمهدي أن نبه إلى خطورتها في محاضرته الملقاة في طريق الوحدة[2]. ووفقا لذلك عكفت منذ 1962 على القيام بقراءة نقدية لتجربتها، وعلى مدى مواءمتها للمستجدات الفكرية والاجتماعية قصد تحديد أولوياتها ومسؤولياتها الجديدة، وخلصت إلى ضرورة تحويل أنشطتها التي يغلب عليها الطابع التربوي الخاص بالطفولة والمخيمات، والتي سجنتها خارج المهمة التي نذرت نفسها لها[3]، والمتمثلة في الاهتمام بالشبيبة وتوعيتها وتعبئتها للمساهمة في مواجهة احتياجات المجتمع وخدمته. لقد اتخذت عن قناعة توجهها الجديد في فترة اشرأبت فيها ملامح أزمة عامة مع بداية بروز إشكالية الحرية والديموقراطية، وانفلات مشاكل التثقيف والتعليم التي ما لبثت أن انفجر تضخمها في أحداث 2 مارس 1965[4].

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 فبراير 1971.

[2] أنظر محاضرة الشهيد المهدي:" مهامنا في المرحلة الراهنة " – حسن أميلي وآخرون:" *طريق الوحدة – صيف 1957* " – دفاتر كتابة الدولة المكلفة بالشباب رقم 1 – الرباط 2006 – ص 62-65.

[3] أنظر محضر المؤتمر السادس – يناير 1976.

[4] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس – 27 فبراير 1971.

من هذا المبدإ أضحى اهتمام لاميج بالوضع المرتبط بالشباب، ومن خلاله بالعمق المجتمعي، يجعلها ملتزمة بمتابعة ومناقشة كافة القضايا الوطنية في التعليم والحقوق والحريات والفكر والثقافة من منظور تقدمي، وبصورة لا تختلف جوهريا عما كانت تمور به الساحة من انتشار للأفكار المعارضة لأشكال التسلط الأوفقيري وللثقافة اليمينية المؤطرة للوضع[1]، لا سيما وأن انحباس الساحة السياسية في مأزق الاستثناء والقبضة الأمنية قد نقل مفكري ومبدعي اليسار من المقرات المحاصرة للأحزاب والهيئات السياسية والنقابية إلى الأندية ودور الشباب في إطار التجسيد العملي لمبدإ المثقف العضوي.

* مغرب الشباب *

كانت الوضعية الاجتماعية العامة للشبيبة في عقد الستينات تنم عن تردي شامل، ففي بلد بلغت فيه نسبة الشباب دون 30 سنة 72 % من مجموع الساكنة، من بينهم 4 ملايين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة، وكان أكثر من 90 % من الساكنة يقل دخله السنوي عن 500 درهم، وارتفعت نسبة البطالة إلى 750 ألفا، ثلثاها من الشباب أقل من 35 سنة؛ في فترة عرف فيها التمدرس – رغم محدوديته – اطرادا انتقل معه عدد المتمدرسين إلى 000 1.200[2]. ومن هذه المعطيات بخصوصياتها وطموحاتها وخيباتها كانت الجمعية تمتح مكوناتها، وكانت وعاء يحتضن مطالبها التغييرية، ويحولها إلى طاقة معطاءة حقيقية باعتبار الشبيبة هي المعنية مباشرة بأمر المستقبل القريب. ومن ثم كان الأمر هنا يتعلق بالتجاوب مع الرغبات الحيوية للشباب المرتبطة بالتربية الفورية على المستوى الفكري والاجتماعي والمعيشي، التي عليها تقوم انطلاقة التقدم؛ إنها – على حد وصف الحبابي – حاجيات التقدم الموضوعية[3].

---

[1] أنظر الوثيقة التعريفية بتاريخ الجمعية الصادرة سنة 1971.

[2] أنظر محمد الحبابي:" *شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات* " – دار النشر المغربية – البيضاء 1971 – صص 33 وما يليها.

[3] نفسه – ص 102.



الاطلاع على تجارب الآخرين شكل أحد الاهتمامات
الرئيسية للجمعية في مجال تكوين الطاقات

اتضح قيام أهداف الجمعية على الإقرار بحقوق الشباب وحيويتهم داخل مجتمع تواق إلى التطور، وأحقيتهم بالجهر بالتصور المجتمعي الذي ينشدونه، وعلى حريتهم في تطبيق عمل تربوي وثقافي لفائدة العموم يخدم ذلك التصور. وهذه التجربة الجماعية داخل لاميج كانت تبيح لكل فرد قياس قدراته، وتمنح له فرصة النقاش والتلاقح مع تجارب الآخر في جو ديمقراطي نموذجي ساهم الكل في تأثيثه انطلاقا من القاعدة الفرعية إلى قمة المؤتمر، بما أن الكل يتلقن ويشارك، ويتعلم ويؤطر، وينتقد ويقترح، ويطبق ويقرر، ويعمل ويقيم، ويبني ويقاوم في إطار جماعي مسؤول مسيج بنبذ الفردانية والتراتبية، وينتصر للصالح العام قبل كل شيء. إنها الأسس التي تترجم تطوير حس المسؤولية والتعبئة والمشاركة الإيجابية في ترسيخ قيم المواطنة

والصمود في وجه الاستبداد والانحراف، والانتصار للمبادئ المثلى[1]. ومن ثم بدأت لاميج تخلق لنفسها هيئة مدرسة مفتوحة تتتلمذ فيها الأطر المستقبلية، وهي أطر بلا شك ستنخرط أجيالا بعد أخرى في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والإدارية، بحيث تكاد لا تخلو مؤسسة كيفما كان نوعها من وجود شخص بها على الأقل انخرط أو تكون أو استفاد من أنشطة لاميج.

إن خطورة الفعل التوعوي الذي لعبته الجمعية والهيئات الشبابية التقدمية، وإبقاءها على جذوة الحماس كان ينذر بإفشال القبضة الأمنية التي انتهجتها السلطات القائمة، الأمر الذي جر هذه الأخيرة إلى محاولة خنق هذا المد وتسييجه، أولا بمجابهة امتداد الجمعيات الوطنية بخلق جمعيات الآباء للمساهمة في ضبط التلاميذ، ثم بتشجيع بروز جمعيات قدماء التلاميذ كنسخة أولى لما سيعرف فيما بعد بجمعيات الأنهار والسهول، مثلما ببعث الجمعيات الدينية والمواسمية والصوفية لمقارعة الفكر التقدمي[2]؛ ولكن أساسا بالتضييق المباشر لا سيما داخل مؤسسات دور الشباب، بدءا بالإجراءات الإدارية التعسفية مع ما يستتبعها من ترهيب نفسي ومادي إلى المتابعات والاعتقالات والتنقيلات التعسفية، وهو ما جعل حرارة الجمعية تضطرب علوا وانخفاضا حسب صمود الفروع أمام ردود أفعال السلطة[3]، وكان ذلك يؤدي أحيانا إلى ترهل التنظيم أو جموديته بحكم انحباس قنوات التطوير والتجديد، ولاسيما عدم انتظام عقد المؤتمرات[4]. ولم يؤد هذا الاضطراب إلا إلى تأصيل الاختيارات السابقة، والتي نجمت عن تقييم مشابه لأوضاع مرشحة للتطور سلبا، إذ زكى المؤتمر الرابع المنعقد في 13-15 يناير 1967 نتائج المؤتمر الثالث، وأعطاها صبغة قانونية مع تدقيق في الأهداف والبرامج التي التزمت

---

[1] كان مفهوم المواطنة آنذاك يمتح مقوماته من البعد السياسي الشامل. أنظر إبراهيم أعراب: العمل الجمعوي وثقافة المواطنة – في " ندوة العمل الجمعوي بالمغرب التاريخ والهوية " – إعداد حسن أميلي – منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة – الرباط 2004 – ص 80.

[2] أنظر الساسي – نفسه – ص 36-37.

[3] لمواجهة حالة الجمود التي تعرضت لها فروع الجمعية وقيادتها المركزية، اضطرت الجمعية إلى عقد " مؤتمر استثنائي " في 10-11 دجنبر 1966 للاستعداد لعقد المؤتمر الرابع. أنظر محضر المؤتمر الرابع – يناير 1967.

[4] لم ينعقد المؤتمر الرابع المقرر أصلا في سنة 1963 إلا بعد ذلك بأربع سنوات أخرى (1967)، في حين انعقد المؤتمر الخامس سنة 1971 متأخرا بسنتين عن آخر موعد اتفق عليه.

بها الجمعية على الصعيدين الوطني والمحلي[1]، وسعت إلى محاولة تنظيم وتوحيد أنشطتها وتمتين سبل التنسيق والتكامل.

إن تفاوت أنشطة الفروع النشيطة آنذاك في مدن وجدة، وفاس، ومكناس، وأزرو، وصفرو، والقنيطرة، وسلا، والرباط، والبيضاء، والجديدة، وسطات، وخريبكة، وبني ملال، وقصبة تادلة، ومراكش، وأسفي، تبعا لمكوناتها البشرية ومدى تفاعلها مع محيطها الاجتماعي، ودرجة هامش الحرية الذي تتمتع به، قد جعل لاميج تنحو نحو تجميع الجهود والتقريب بين التجارب التنظيمية والتنشيطية بالتشجيع على التنسيق الإقليمي بين الفروع، اتضحت معالمه الأولى منذ سنة 1969 حسب محاور الرباط والبيضاء وفاس ومراكش، خاصة مع إدراك الأجهزة المركزية صعوبة انتظام التواصل جراء التضييق الممارس من طرف السلطة، وضغوطها المستمرة على أعضاء المكتب المركزي.



المسرح أحد الاهتمامات الإبداعية التي اهتم بها شباب الجمعية

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس – 27 يناير 1971.

ومن ثم بادرت إلى استحداث لجن مركزية تهتم بتوجيه أنشطة الفروع وتحدد الأولويات التنشيطية المطلوبة، تمثلت في لجنة المخيمات ولجنة العمل الاجتماعي ولجنة الأسفار والرحلات[1]، أسندت مسؤوليتها إلى الفروع النشيطة. غير أن فعالية هذه اللجن ظلت متفاوتة وظرفية بحكم ارتباطها بمبادرات شخصية أكثر منها جماعية، في إطار المنحى التطوعي المعتمد الذي يجعل القدرة على الحفاظ على كفاءاتها التسييرية رهين صمودها في وجه الضغوط الأمنية، ومن ورائها الانجذاب إلى تنظيمات شبابية أو سياسية أكثر حماية، ناهيك عن الانتقالات الوظيفية أو العلمية.

وقد سعت لاميج ألا يقتصر عملها على مجالها الحضري التقليدي، حيث بادرت استلهاما لطريق الوحدة وما أفرزته من فعاليات طليعية في المجال القروي وشبه القروي إلى محاولة مد إشعاعها إليها، غير أن القبضة الحديدية المتحكمة آنذاك في الشأن العام جعلت هذا المجال مسيجا بصورة تصاعدية منذ 1961، وحالت دون بلوغ امتداد الفكر المواطني ليس أمام الجمعيات فقط، وإنما في وجه أي شكل من أشكال التنظيم المدني الذي قد يخلق إرهاصات لسلطات فكرية جديدة على حساب سيادة السلطات التقليدية القائمة. وحتى المبادرات التي نمت في غفلة من المخزن في بعض المراكز سرعان ما امتدت يده إليها بالنسف والتدمير (سيدي سليمان، سيدي حجاج، بنسليمان، سيدي يحيى الغرب، الفقيه بنصالح، القصيبية..).

* أولوية التكوين والتأهيل *

اقتنعت لاميج – ترسيخا للتحولات التي فرضها مؤتمر 1961 – بضرورة مواكبة ذلك بتسليح مسيريها ومنشطيها بسياسة تكوينية تتجدد باستمرار وفقا للمتغيرات الثقافية والفكرية، وباعتبارها أصلا مدرسة مفتوحة تتجاوب مع الرغبات المتواصلة لمكونات الفروع التي تتغير تركيبتها بصفة مسترسلة. وكان ذلك إيذانا بانطلاق حلقات " تداريب مسيري الفروع "، التي تتجاوز المستويات المغلقة للتداريب التي تشرف عليها وزارة الشبيبة

---

[1] أنظر محضر المؤتمر السادس – يناير 1976.

والرياضة القاصرة على مرشدي المخيمات الصيفية، والتي لم تعد نظريا تحتل المقام الأول في برامج وأنشطة الجمعية[1].

وعدت هذه التداريب المستحدثة بحق حلقات للتكوين والتوجيه المستمرين للشباب انطلاقا من ربيع 1962 وحتى يومنا هذا، وكانت تفضي إلى تجديد المناهج التربوية والثقافية والتنظيمية، وتقدم نفسها كمختبرات لتبادل التجارب وللاحتكاك المباشر بين شبيبة مختلف الأقاليم. وقد أثبتت الدور الطليعي للشباب الذي لا يمكن أن يتم إلا بالتأهيل وإتقان وسائل الإدراك والتدخل الاجتماعيين، أحيانا في مطارحتها للتحديات المطروحة على الفروع، وأحيانا أخرى بالتطرق إلى مواضيع فكرية عامة من قبيل " مفهوم التنشيط الثقافي وآلياته التطبيقية " (1968)، أو " مفهوم التربية الحديثة " (1969)، أو موضوع " دور العمل الجمعوي في تعبئة الشباب " (1970)[2]. ولم يكن يحول دون مواصلة هذا التقليد الذي أضحى سنويا إلا المعيقات اللوجيستيكية التي تتحكم فيها الوزارة الوصية.

ساهمت هذه المدرسة في تطبيق الجمعية لجملة من المناشط والورشات المتنوعة المختلفة كلية عن أنشطة الطفولة، خاصة وأن ورشات طريق الوحدة شكلت القاعدة المنهجية لذلك؛ كما ساهمت بداية انفتاح الشباب على المحيط الخارجي بفضل انتشار التلفاز وقاعات العرض السينمائية كعوامل مساعدة، زكتها الجمعية بفتح المجال أمام استكمال التكوين برحلاتها الدراسية إلى أوربا للاطلاع على تجارب الجمعيات والتنظيمات الفرنسية على وجه الخصوص، بما أتاح ذلك لمؤطريها من فرص التقييم والمقارنة والاحتكاك بالمناهج الأكثر تقدما.

فقد نظمت لاميج في سنة 1962 فاتحة تكوينها الخارجي برحلة دراسية إلى فرنسا تعاونا مع جمعية ليو لاكرانج (*Léo La Grange*)، استفاد منها عشرون من أطرها المركزية والفرعية، ولاسيما في مناقشة المواضيع المرتبطة بمشكل الهجرة. وشجعها ذلك على تكثيف اتصالاتها مع هيئات شبابية أخرى كجمعية سيميا (*C.E.M.E.A*) الفرنسية، وفيدرالية اليونيسكو،

---

[1] أنظر محضر المؤتمر السادس – يناير 1976

[2] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس – 27 يناير 1971

والاتحاد الفرنسي لجمعيات المخيمات الصيفية (*U.F.C.V.*)، ومركز التعاون الثقافي والاجتماعي (*C.C.C.S.*)، وفيدرالية الشبيبة الاشتراكية[1].



قياديون من الجمعية في اجتماع مع مسؤولي المنظمات الفرنسية

ولم تقصر ذلك على فرنسا، بل سعت إلى توسيع دائرة اتصالاتها إلى ألمانيا أواخر الستينات (1968-1970)، ولا سيما مع المصلحة الدولية لألمانيا الفيدرالية لتبادل الوفود واستقبال الخبراء الشباب (*I.J.A.B*)، انتهاء بمساهمتها بوفد هام في المهرجان العالمي للشباب في صوفيا سنة 1967، رغم أن هاته السنة التي واكبت نكسة يونيو قد دفعتها - تضامنا مع الموقف العربي من الحكومات التي بدا انحيازها إلى الموقف الصهيوني - إلى التقليص من انفتاحها الدولي[2].

---

[1] وثيقة تعريف بتاريخ الجمعية صادرة يف سنة 1971.

[2] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس - 27 يناير 1971 .

* قراءة ميدانية للواقع *

بمقابل الانفتاح على التجارب الأوربية، فإن القراءة العقلانية للمجال الواقعي الذي سيحتضن تجربة أطر الجمعية ويتفاعل معها، جعلت من الأسفار والرحلات الدراسية للمناطق والأقاليم المغربية ذات أهمية قصوى، كوسيلة لتقريب الشباب من الحقائق الاجتماعية الملموسة، التي بدونها لا يمكن للعمل الجمعوي أن يلعب دور المعبر الظاهري للتقلبات التي تفرزها احتياجات المجتمع الروحية والعلمية، ولا ملوحا لما يبتغيه من أماني، وما يحيط به من إكراهات[1].

ولهذا بادرت إلى تنظيم أولى " حلقات معرفة المغرب " همت في سنة 1965 مناطق الجنوب، أردفتها في السنة الموالية برحلة إلى مناطق الشمال، في أفق استكمال تلك الحلقات برحلة إلى حوض الأطلس المتوسط في صيف سنة 1967؛ وهي الحلقة التي أجهضت جراء المضايقات الأمنية التي عرفتها الرحلتان السابقتان، بحكم أن الشبيبة المشاركة لم تكن تمارس السياحة وإنما قامت باستطلاعات ميدانية على المستويات الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، بما تحمله معها من أفكار نقدية تحررية إلى الأوساط المزارة. ولذلك تم الإجهاز على تلك الحلقات بالترهيب المعنوي والتعزيز المادي أيضا لثني عزم الجمعية عن استكمال مسح الواقع المغربي، في الوقت الذي كانت فيه هيئات أخرى تتلقى التسهيلات لتنظيم أنشطتها " غير المسيسة "[2].

إن الوضعية السوسيو ثقافية التي كان يعرفها مغرب الستينات قد جعل الجمعية قبلة لشريحة من الشباب المتمدرس الذي تتراوح مستوياته بين شهادة البروفيه والمستوى الجامعي، المنضم إلى ذوي التجارب من رجال التعليم في الأسلاك المختلفة وبعض الموظفين، وهي فئة متنورة جايلت مرحلة الحماس فجر الاستقلال، واكتوت بالتحولات المضطربة (أزمة حزب الاستقلال، إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، وفاة محمد الخامس، معركة الرمال، التصادم بين المخزن والمعارضة الاتحادية..)، كل ذلك ولد اهتماما فكريا

---

[1] أنظر حسن أميلي:" العمل الجمعوي بالمغرب وإشكالية التأريخ " – في ندوة العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " – منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة – الرباط 2004 – ص 20.

[2] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس – 27 يناير 1971.

وثقافيا بالوضع الراهن، انصب على تحويل الثقافة التقليدية اللاغية لاعتبارات الفرد إلى ثقافة بمعناها الشامل سمتها التفكير والانتقاد والتحليل والابتكار، والتي ينبغي أن تنعكس نتائجها على وضعية الأفراد كمواطنين لا كرعايا[1]، في سياق تصاعد الفكر الاحتجاجي الشبابي الذي شهدته مختلف الدول الديمقراطية/النموذج.



شبيبة الجمعية في زيارة دراسية لأحد المنشآت الإنتاجية

وقد ارتكز هذا النهج بصورة أساسية على خلخلة المسلمات اليقينية، وعلى إخضاع مفهوم الثقافة الشعبية للتحليل المنتج المتعارف عليه في الدول الأوربية الرأسمالية منها والاشتراكية بصورة أدق، حيث تفترض تقريب التثقيف في إطاره التوعوي والتعريفي والتعبوي من الأوساط المحتاجة إليه، ولا سيما شبيبة الأحياء الشعبية، كتكملة تلقائية أكثر مرونة من سلطة

[1] انظر عبد الرحيم بوعبيد- مقدمة كتاب " شبيبتنا المغربية.. " - ص 12.

المدرسة، بغية ترسيخ المعرفة العميقة بالمحيط، وتأهيل الشباب للمساهمة فيه والرقي به إلى واقع أفضل، كما سنته العروض والمحاضرات الملقاة في طريق الوحدة. ومن هذا المنطلق بدت هذه الثقافة طليعية وغير مهادنة، وذات مبادئ اجتماعية، تنطلق من التجارب المرتبطة بالحياة، وتتوخى تثوير الطموح الجماعي باستفزاز الرغبة في التغيير الكامنة في كل فرد وجماعة بحكم التفاعل والإيمان بالمستقبل.

هكذا عرف الاهتمام بالمسألة الثقافية صدى متزايدا داخل الفروع، يتجدد كلما احتقن الوضع الاجتماعي لفهم مجريات الأمور وكيفيات التجاوز، وابتداع المنهج والأداة المناسبة لذلك[2]؛ خصوصا وأن الجمعية لم تكن تتبنى مشروعها الثقافي كوسيلة لاستنهاض الواقع الفكري والمساهمة في توجيهه فحسب، وإنما كانت تقدم نفسها كحصن للدفاع عن قيم الثقافة الشعبية الأصيلة، يتصدى لما تراه استيلابا وغزوا فكريا تمارسه بعض البعثات الثقافية الأجنبية لإلهاء الشباب عن الارتباط بوطنه ومصلحة مجتمعه. ومن ثم كان تحديد مفهوم الثقافة الوطنية يفرض على لاميج تناوله ترابطا مع المشاكل المطروحة أمام مجتمع يسعى في نظرها إلى الخروج من قوقعة التحجر والاجترار والتقليد، ومن التعصب لمفاهيم عاجزة عن اللحاق بروح العصر العلمية، خالصة إلى الإقرار بكون الثقافة – في نظرها – عنصر لا غنى عنه في توعية الشباب على أسس علمية موضوعية لتأهيله للمشاركة في معركة التقدم والديموقراطية[1].

وجسدت لاميج هذا التصور تجريبيا في الأندية المختلفة، بتأسيس الحضور الأولي للثقافة السينمائية عروضا ومناقشة، وبجعل جوانب القراءة الفيلمية وتقنياتها لازمة في برامج تداريب مسيري الفروع؛ كما أنشئت الأندية الموسيقية الخاصة بتعويد الشباب على تذوق المعزوفات الكلاسيكية بمساهمة أساتذة متخصصين بما يوسع من دائرة المعارف الفنية، مثلما بتشجيع الموهوبين من الأعضاء على التعلم وعرض التجارب الشخصية في الأمسيات المنظمة داخل دور الشباب؛ في حين كانت هاته الفترة مناسبة لانبعاث النشاط المسرحي بتكوين فرق فرعية فرضت على الجمعية إقامة تداريب متخصصة في التكوين النظري والتطبيقي، مع تشجيع الفرق النشيطة على عرض

---

[1] أنظر الورقة الثقافية الصادرة عن المؤتمر الرابع – يناير 1967.

منتوجاتها في التظاهرات الإشعاعية. ومن جهة أخرى كان اعتماد الجانب النقدي للإنتاج الثقافي عمودا فقريا في تكوين الشباب من خلال نادي الكتاب، ولا سيما داخل الثانويات ومدارس المعلمين انسجاما مع برامج تلك المؤسسات، وبتأطير من أساتذة ومحاضرين من داخل الجمعية وخارجها.

* معركة المواطنة والديموقراطية *

وبما أن الجمعية كانت ترى أن التكوين يتطلب تأهيلا للمقدرات في التفكير والملاحظة والإرادة والتحليل التي عليها تقوم أسس التطور العام، وأن المحرك الرئيسي للتنمية ينبني بدرجة قصوى على التوجيه والتكوين المعقلن لهذه الطاقة الرأسمال الحقيقي للمغرب، تمثلت غايتها في المساهمة في صياغة العنصر الحر المسؤول فعليا على سير أموره وتوجيهها صوب المستقبل، وهو ما لا يمكن بلوغه إلا بالاعتراف بحقوقه كمواطن موفور الكرامة. ومن ثم أضحت التوعية النظرية مرادفة للتأهيل التطبيقي عن طريق الندوات والمحاضرات التي انصبت على محاور تهم مواضيع الثقافة والتنمية الاقتصادية، ومسألة التعليم في العالم الثالث، ودور الثقافة العلمية في المجتمعات المتخلفة، وإشكالية تحرر المرأة، ومشاكل المراهقة وخصوصياتها، ووضعية الشباب المغربي، وعلاقة المواطنة بالديموقراطية[1].

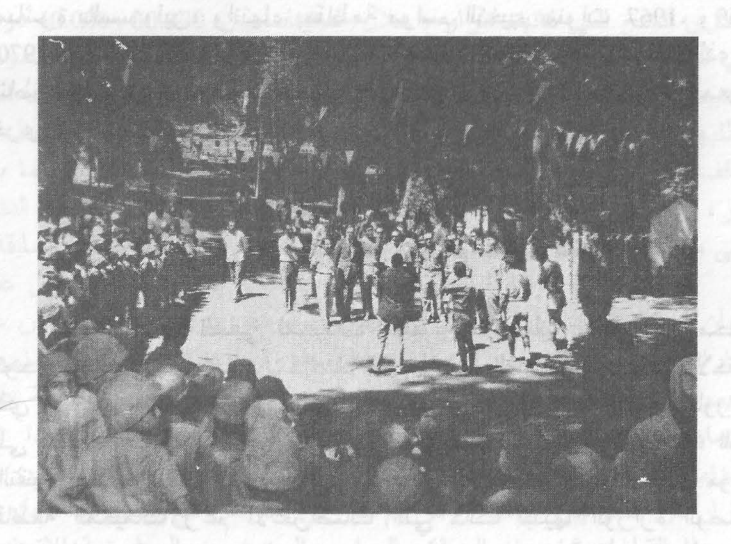
وقد وجدت في تطبيق تصورها هذا تجاوبا كبيرا من لدن المفكرين والمبدعين التقدميين والشباب في الأنشطة الفرعية والملتقيات الوطنية، لا سيما مع انحباس آفاق الحرية في مغرب الاستثناء، جعلها تستثمر ذلك وفق الأهداف الداعية إلى ثقافة وتربية بديلين تستقيان أسسهما من تيار ثقافة الواقع، حتى وصمت بفعل توجهها هذا بكونها لا تعدو أن تكون منبرا سياسيا يتخفى وراء الاستقلالية للتمويه على أهداف قوى التغيير.

وتوضح هذه الصورة الانتقال التدريجي للجمعية صوب النشاط المستمر الموجه إلى الشبيبة، وهو الانتقال الذي لم تفلح في الحسم فيه بصفة قطعية، بما أن القواعد البشرية للفروع تتألف غالبيتها من الفئة العمرية 16-

---

[1] أنظر الورقة الثقافية الصادرة عن المؤتمر الرابع - يناير 1967.

19 سنة، وهي فئة تتميز بجنينية الاهتمام بالمسألة الثقافية نظرية الطابع، بمقابل استهوائها بالتجريب والتطبيق كوسائل يوفرها العمل مع الطفولة (أناشيد، ألعاب، رقصات، معامل تربوية، عرائس، ترفيه..)؛ ومن ثم كانت مواقفها مفرملة للتوجه الجديد، فالتقت موضوعيا مع الشروط الضاغطة المفروضة من طرف الوزارة الوصية التي كانت تربط مساعداتها من المنح ومراكز الاستقبال بمشاركة الجمعية في ميدان التخييم، لما تشكله تلك المشاركة من مساهمة في تغطية للخصاص التأطيري العام، ولتوسيع دائرة المقاعد، مثلما لضمان استغلال المخيمات لتجهيزات المطبخ المملوكة للجمعية.



المخيمات جزء حيوي في العمل التطوعي لأعضاء الجمعية

أجبر هذا الموقف الجمعية على الرضوخ لاهتمامات منخرطيها، وعلى مواصلة تأطير التداريب وتنظيم المخيمات، في فترة شهدت تزايد نمو أعداد الطفولة المغربية بمقابل التدهور المتواصل لبنيات المراكز بفعل السياسة الارتجالية للجهاز الوصي التي كانت ترى فيها الجمعية انحرافا

صارخا عن الأهداف المرسومة قبل 1960، خاصة مع انفراد الوزارة بالقرارات دون استشارة الجمعيات المعنية، وإقدامها في أواسط الستينات على تقليص مرحلة التخييم من 21 يوما إلى 18 ثم إلى 15 فقط، وتخفيض منحة التغذية الفردية اليومية من 150 فرنك إلى 100 لقاء مساهمة المستفيدين أو الجمعيات بالمبلغ المتبقى؛ ومن ثم كان الإحساس بأن الأمر يستهدف حرمان الطفولة المعوزة والفقيرة من حق التخييم، مما ينسف العملية التربوية من أساسها. وقد حاولت الجمعية التصدي لتلك السياسة انطلاقا من شعورها بمسؤولية الدفاع عن حق الطفولة سواء بمذكراتها الكتابية أو بالاتصالات المباشرة بالمسؤولين، وانتهاء بمقاطعة مواسم التخييم سنوات 1967، و1969 و1970، مع مشاركة رمزية في مخيمات صيف 1968، وهو الموقف الذي لم تشاطرها إياه في بعض المواسم إلا ح. ط. ش، قبل أن تنضم إليهما جمعيات أخرى في سنة 1970[1].

* الوزارة والجمعية: صدام الخيارات *

إن تقييمها السلبي لمخيمات الطفولة قد جعلها تسعى إلى محاولة التوجه صوب مجال اليافعين كإعداد قبلي لشبيبة الغد القريب؛ وهو الاختيار الذي حققت فيه تجربتين نموذجيتين في صيفي 1961 و1965، انبنت محاورهما على التوجيه الثقافي الأولي، وعلى الاستطلاعات الدراسية والورشات الفنية والتقنية. وقد حرصت الجمعية على مواصلة هذا الخيار لا سيما خلال مواسم مقاطعة المخيمات رغم الاعتراضات التي كانت تبديها الوزارة الوصية، وتمكنت في سنة 1970 من التنسيق مع ح. ط. ش. وجمعية الأوراش المغربية للشباب (أ. م. ش.) وج. م. م. ش. لتقديم مشروع مخيم لليافعين تشارك فيه أيضا هيئات شبابية فرنسية، تتوزع محاوره على شق معرفي (محاضرات، ندوات، استطلاعات دراسية واجتماعية)، وعلى شق عملي (ورش لإصلاح مركز التربية الأساس، وتعبيد مدخل مركز المعمورة)؛ غير أن الدلالة التاريخية والأجواء التعبوية التي تسترجع مناخ طريق الوحدة دفع الوزارة إلى

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس – 27 يناير 1971.

الالتفاف عليه، واستنساخه لفائدتها بإقامة ملتقى خاص – دون الجمعيات – في ناحية تازة[1].

اصطدمت خيارات الجمعية بسياسة الجهاز الوصي التي كانت تترجم في الأصل تراجع الاهتمام الحكومي بالشأن الشبابي، فميزانية قطاع الشبيبة والرياضة لم تكن تتجاوز نسبة 0.05 % من الميزانية العامة للدولة إلا بالكاد (لم تكن توازيها ضعفا إلا ميزانية قطاع الثقافة)، كان الجانب الرياضي يستأثر لوحده بثلاثة أرباعها. ومن ثم عانت أنشطة الجمعية ولاسيما توجهها التكويني من ضعف الاعتمادات المرصودة على مستوى مراكز الاستقبال، مثلما على مستوى المنح التي كانت تتراوح خلال الستينات بين 30.000 و40.000 درهم في السنة، وما دون ذلك بأكثر من الثلث في حال مقاطعة الجمعية للموسم التخييمي[2]، بشكل أثر جليا على فعاليتها التسييرية في غيبة تجديد الدماء التي يتطلبها المبدأ التطوعي غير المقيد بالاستمرارية الإجبارية. والملاحظ أن موقف الوزارة من الأنشطة الشبابية للاميج ظل سلبيا ويتصاعد موسما بعد آخر، ردا على صلابة مواقفها كلما تطلب الأمر منها التواجد في خط الدفاع على مصلحة الطفولة والشباب، وتقليص حدة التراجع عن المكتسبات السابقة.

لقد كانت الوزارة تأمل اصطفاف الجمعية إلى جانبها كما كان عليه الشأن في السنوات الأولى لعهد الاستقلال، ولم تكن ترى في الاعتراض عن خياراتها خروجا للشباب ومنظماته عن طوق الوصاية، وتنفيذا للمنهجية الديموقراطية التي اختارها العمل الجمعوي في تدبير شؤونه القائمة على المساهمة الجماعية في بلورة القرار من الهياكل الفرعية صعودا إلى المؤتمرات الوطنية بصورة تخالف تماما للنهج الحكومي الذي ينعكس فيه القرار من القمة إلى القاعدة؛ ومن ثم كان أي تعارض مع الخيارات الحكومية في هذا القطاع يشتم منه الموقف السياسي الموجه من المعارضة الاتحادية، دليلها في ذلك الانتماءات الفردية لبعض قياديي الجمعية على المستوى المركزي أو الفرعي.

وأضحت تهمة " التبعية الحزبية " جاهزة للإلصاق بالهيكل العام للجمعية وبأفرادها، وأصبح الانتماء إليها مرادفا للانتماء إلى إ. و. ق. ش،

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس – 27 يناير 1971.

[2] أنظر اجتماع المكتب المركزي في 17 دجنبر 1973.

ويدرج بهذه الصيغة في ملفات السلطات الأمنية، تجندت له هذه الأخيرة بالتصنت والتجسس على الأنشطة والجموع العامة والملتقيات الثقافية والمؤتمرات الوطنية، لا سيما عقب أحداث مارس 1965؛ فأضحت الملاحقات والاستنطاقات والعراقيل الإدارية والضغوط البوليسية قاسما مشتركا بين أعضاء مكاتبها فرعيا ومركزيا، وشكلت تلك المحن امتحانا إضافيا لصلابة مواقف الجمعية ونضالية أعضائها، معتبرة ذلك ضريبة تطبيقية في معركة تجسيد قيم الفكر المواطني والدفاع عن الديموقراطية، ومحكا حقيقيا لترجمة شخصية المواطن المسؤول الذي لا يساوم في سبيل إقرار حقوقه وحقوق مجتمعه.



الزيارات الاستكشافية إحدى أدوات استمرارية الجمعية خلال فترة الاستثناء

وفي مواجهة هذا الخط واصلت الوزارة سياسة الأمر الواقع، منفردة بالقرار وبأولويات البرامج والأنشطة والمشاريع دون أي التفات إلى استشارة الفاعلين، بشكل أدى إلى إحساس لاميج بتهميش المنظمات الجمعوية ومحاولة إجبارها على الدوران في فلك تكنوقراطي لا يستنبط أفكاره وتصوراته من

القراءة الواقعية لاحتياجات الشباب، ويفرض عليها التماهي معه تسخيريا مستغلا تحكمه في البنيات المادية والتمويلية[1]، ولا يعدم أن يجهز على المشاريع والمقترحات المقدمة من طرفها أو مسخها على الأقل[2]. وأضحت النظرة بذلك بين الجمعية والوزارة تؤسس لشعور مدموغ بكثير من الريبة والحذر، وبغير قليل من التصادم حينما يصل الأمر إلى الإقصاء المتعمد لتمثيلية الجمعيات في اللقاءات الدولية أو الوطنية الرئيسية[3].

لقد نحتت الجمعية لنفسها شعار الصدى الحقيقي للشبيبة المتطلعة إلى أفضل الآفاق، مواصلة دورها كقوة اقتراحية أحيانا، وكقوة انتقادية معارضة أحيانا أخرى، غير مبالية بالتفسير الإيديولوجي المثار كضجيج من حولها، مؤمنة بضرورة الكفاح من أجل الأهداف والأسس التي انطمست مع إقبار المجلس الوطني للشبيبة، الذي سبق وأن وفر الإطار التنظيمي لمساهمة الشباب وهيئاته في بناء القرارات الخاصة بالقطاع الذي يهمهم بتصور تكاملي بين التنظيمات الشعبية والأجهزة الحكومية.

* توحيد الجسم الجمعوي *

ولم يكن موقف الجمعية معزولا عن التنظيمات الجمعوية الأخرى، وإن كان يبدو أكثر صرامة وتعبيرا. فشبيبة تلك الفترة قد أحست بارتجالية السياسة المتبعة في القطاع، وشكلت تنظيماتها تلقائيا قوة ضغط عالية لا يستهان بها، تترجمت قراراتها وطموحاتها في المطالبة بالإنصات لصوت الشباب، وبسن خطط متطورة تتماشى واحتياجاتهم. وكان من المفروض أن تتلاقى هذه المواقف بصورة تدريجية لتشكيل تصور موحد، بادرت لاميج منذ البداية إلى بلورته من خلال استثمار علاقتها التوأمية مع ح. ط. ش. في

---

[1] أجمع أغلب الفروع في المؤتمر الرابع (يناير 1967) على المضايقات التي يقوم بها مناديب الوزلرة بحرمانها من إقامة الأنشطة داخل دور الشباب.

[2] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الرابع في يناير 1967.

[3] احتجت الجمعية بشدة في سنة 1968 على استبدال الوزارة لممثلي الجمعيات الذين تقررت مشاركتهم في مؤتمر الشباب المنظم من طرف هيئة الأمم المتحدة بنيويورك بوفد رسمي من موظفيها.

صيغ تنسيق عملية، بدءا بإعداد مشروع التكوين المستمر للأطر الجمعوية الذي تم تقديمه إلى الوزارة سنة 1967، قوبل من طرفها بالترحيب قبل أن تحوله للاقتصار على تكوين موظفيها دون أطر الجمعيات، بما في ذلك الحلقة التكوينية المنظمة في فرنسا في سنة 1969[1].

إن مبدأ الجمعية القائم على ضرورة توحيد المجهودات الجمعوية قد أملته قناعتها الوطنية بضرورة خلق رأي مؤثر يجر الجهاز الوصي إلى ضرورة الإنصات إلى رأي الشباب، وإشراكهم في بلورة المشاريع وفي تنفيذ المخططات على غرار ما تم العمل به سلفا، وبما يكفل التعاون والتكامل البناء. ومن ثم كان مطلوبا على الجمعيات الانتقال من المواقف الفردية إلى تجنيد نفسها في إطار تنظيم جماعي مشترك للتعبير عن الأولويات التي تخص أنشطة الشباب وتكوينهم وتأهيلهم. وتعود بداية هذه المجهودات التنسيقية إلى سنة 1961 بمباركة من الشهيد المهدي الذي دفعها إلى التنسيق المسبق مع ح. ط. ش. وأ. و. ط. م. والشبيبة العاملة من أجل تاسيس إطار جمعوي مشترك اطلق عليه اسم " الاتحاد المغربي للشباب "، وكان يفترض أن يضم إليه حركة الشبيبة الديموقراطية والشبيبة الإسرائيلية؛ غير أن فعالية هذا التنظيم المشترك لم تدم طويلا نتيجة فتور بعض مكوناته، وعرف اضمحلاله السريع منذ سنة 1963[2].

ولم يفت هذا الفشل في عضد الجمعية، وإنما أملت عليها التحديات المتعاظمة المطروحة على سير العمل الجمعوي بعد 1965 ضرورة إعادة الحياة إلى الاتحاد المذكور خلال سنتي 1967 و1968، حيث تمت في هذا الصدد سلسلة من المشاورات مع الجمعيات المكونة له من أجل تحديد الأهداف المشتركة، تلخصت آنذاك في فتح قنوات حوار جدي مع الوزارة في أفق جرها إلى نفض الغبار عن المجلس الوطني للشبيبة، بيد أن هذه المجهودات كانت سرعان ما تصطدم بفتور باقي المكونات الأخرى[3].

وكان التنسيق الذي تمتع بنوع من الحيوية لأطول مدة منذ منتصف الستينات وفي صيغ مختلفة، هو القائم ثلاثيا بين لاميج وح. ط. ش. وج. ت. ت، التي التقت كلها حول الأمل في إحياء المجلس الوطني كأبرز المطالب

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 يناير 1971.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي بتاريخ 17 يونيو 1990.

[3] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 يناير 1971.

الأساسية. وحول هذا الثلاثي كانت القاعدة تتوسع لتشمل هيئات أخرى خاصة أ. م. ش. وج. م. م. ش، وتمكنت هذه الهيئات المتحدة من إقناع الوزارة سنة 1968 بمشروع تشييد ناد خاص بحي أكدال يكون تحت تصرف الهيئات الشبابية، وهو المشروع الذي تبنته الوزارة وحولته لفائدتها ببناء مركب وقاعة سمية بالرباط[1].

* احتقان عام *

تبعا للوضعية الاجتماعية المتسمة بالاضطراب والتوتر، والتي أبرزت الاحتقان العام من خلال الانفجارات السياسية المتجلية في الإضراب التلاميذي العام لسنة 1970، ومن بعده المحاولتان الانقلابيتان لسنتي 1971 و1972، وكهربة المناخ السياسي بالمحاكمات الكبرى، وتقليص مساحة الحريات بالقيود التي أفرغت ظهير 1958 من روحه الانفتاحية من خلال التعديلات الصادرة في 10 أبريل 1973، التي مست كافة الحقوق الأساسية، وشكلت تراجعا خطيرا لا يتلاءم والتطور الحاصل في الحقل الشبابي[2]. كل ذلك ما كان إلا لينعكس بسيادة الخوف والتردد، وبابتعاد الشباب عن كل ما من شأنه أن يضعهم وجها لوجه أمام الأجهزة الأمنية وأدواتها القمعية التي أصبحت مسيطرة على كافة مناحي الحياة، وأخضعتها للضبط والمراقبة والتعقب. وزاد الأمر استفحالا داخل الجمعية تأثرا بتداعيات مقاطعتها المتكررة للمخيمات في السنوات الأخيرة للستينات، حيث لم يصب ذلك في مصلحة عدد مهم من أطرها المرتبطين بالعمل التربوي وبمواسم التخييم على وجه الخصوص، ودفعهم إلى تغيير الأجواء بحثا عما يتلاءم ورغباتهم، لا سيما باتجاه القطاع الخاص وشبه العمومي، أو نحو الجمعيات المعنية بميدان الطفولة، وخاصة ح. ط. ش. وجمعية المواهب والتربية الاجتماعية (ج. م.

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الخامس في 27 يناير 1971.
[2] أنظر شكري ياسين – نفسه – ص 60.

ت. إ.) الناشئة؛ ومن ثم فقدت الفروع كفاءات مجربة أدت إلى ضعفها، وإلى تلاشي بعضها[1].

وقد تبين للجمعية مدى انجذاب أغلبية منخرطيها، ولا سيما الجدد منهم، إلى المجال التربوي، واعتماده داخل الفروع كتأهيل أول لتجذير الارتباط بها، وأن أي تخل عن فكرة التخييم يبدو كحاجز يحول دون فئة عريضة من الأعضاء المحتملين من الالتحاق بالفروع، مما يكلس وضعها البشري ويمنعها من تجديد الدماء؛ علما بأن الجمعية كانت تعاني أصلا من نقصان في قاعدتها البشرية ليس كنتاج لمبدإ التطوع والاختيار الحر فحسب، وإنما أيضا لكون التضييقات الأمنية التي تعرضت لها جعلت القدرة على استقطاب الشباب تعرف كوابح عديدة[2].

السنوات	67-61	71-67	73-71	76-73
الرئيس	**محمد بنسعيد**	**محمد الحيحي**	**محمد الحيحي**	**محمد الحيحي**
نائبه	أحمد شاكر	أحمد شاكر	محمد الراشدي	محمد الريح
نائبه	------	------	محمد الريح	محمد الراشدي
الكاتب	**محمد الحيحي**	**محمد السملالي**	**محمد السملالي**	**محمد السملالي**
نائبه	محمد السملالي	الطاهر بنعبد الخالق	عبد الحق مرحبا	ع. الرزاق الدواي
نائبه	------	------	امحمد عاشور	امحمد عاشور
الأمين	**محمد الريح**	**محمد العباسي**	**محمد العباسي**	**العربي لحلو**
نائبه	ع. الحفيظ ملين	محمد الريح	إدريس عدنان	إدريس عدنان
مستشار	زهور بن بركة	ع.اللطيف المنوني	العربي لحلو	محمد الهراس
مستشار	عبد السلام بناني	محمد الراشدي	الطاهري	إدريس شهاب
مستشار	ع.اللطيف بناني	محمد عاشور	محمد فتاح	محمد العباسي
مستشار	الطاهر بنعبد الخالق	محمد عياد	محمد العسعاس	العايدي حنبلي
مستشار	ع. اللطيف ملوك	إبراهيم السولامي	إبراهيم بن بركة	------
مستشار	فاضل الجيلالي	محمد برادة	عبد الحق مرحبا	------
مستشار	العربي لحلو	عبد الله جلال	عبد الله جلال	------
مستشار	إدريس عدنان	إدريس عدنان	------	------
مستشار	رجائي مختار حمداوي	محمد فتاح	------	------

المكاتب المركزية بين سنتي 1961 و1976

[1] أنظر محضر المؤتمر السادس – يناير 1976.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 11-12 دجنبر 1971.

وقد أدى الركون إلى القواعد القائمة إلى اقتصار فعاليات الفروع على أسماء بعينها، أضحت معها القوانين والأدبيات والأعراف الجمعوية الأصيلة تذوب في شخوصها وأقوالها وأفعالها، وترتب عن ذلك تفكك الفروع بشريا وتنظيميا إلى درجة التفسخ، بشكل أجبر هياكل الجمعية على دق ناقوس الخطر خلال التجمع الدراسي المنعقد في دجنبر 1972، وعلى تدارس الإجراءات الكفيلة بتجاوز هاته الوضعية من خلال تجديد الهياكل والحرص على الانفتاح على الأفواج الجديدة من الشباب، والتفكير في المشاريع التنشيطية المراعية لمتطلبات المرحلة[1]. بيد أن هذه الخطوة لم تكن كافية لإيقاف النزيف، لا سيما وأن استمرار التضييق على قيادة الجمعية، ورئيسها الحيحي على وجه الخصوص، قد جعل التواصل في بعديه الأفقي والعمودي يعرف اختناقا شديدا جارا معه فروع الجمعية إلى جمود عملي طيلة الفترة الممتدة من 1972 إلى 1974، لم تفلح المحاولات الظرفية في تجاوزه[2].

فالتفسير الإيديولوجي لمواقف الجمعية ترسخ في ذهن السلطات الأمنية، وزادت من وثوقيته طبيعة الأنشطة الثقافية النقدية و" التحريضية " التي تشهدها الفروع والملتقيات، ويؤطرها العديد من مفكري وشعراء وأدباء اليسار؛ فأضحى أي اجتماع داخلي أو لقاء للجن أو حتى حلقات تداريب مسيري الفروع يقرأ على أنه مظهر يخفي في طياته عمل الخلايا الحزبية. ولذلك شددت الوزارة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 و1972 من مراقبتها لحركية الجمعية، وفوضت لمناديبها في الأقاليم ضرورة التدقيق في البرامج المقدمة ومراقبتها وتتبعها، وحظر ما يشتم فيه سقوطا في ظهير " كل ما من شأنه ". وقد جعلت هذه المضايقات الشديدة عددا من الفروع تجد نفسها خارج الاستفادة من قاعات دور الشباب[3]، حتى أصبح عدد الفروع القائمة سنة 1975 لا يتجاوز 15 فرعا بغض النظر عن فعالية أغلبها[4].

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.
[2] أنظر محضر المؤتمر السادس – يناير 1976.
[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.
[4] وثيقة تعريف بتاريخ الجمعية صادرة في سنة 1971.

* تهمة جاهزة *

وواكبت الإدارة المركزية للوزارة هذه الهجمة بالضغط على المكتب المركزي بالتقليص من الاعتمادات المرصودة للجمعية اعتبارا لتراجع خارطة فروعها القانونية ولامتدادها الجغرافي، حيث لم تكن المنحة السنوية لهذه الفترة تتعدى 40.000 درهم باستثناء سنة 1975[1]، وهو ما جعل أنشط الفروع وأكبرها على الإطلاق لا يتجاوز حظه من التوزيع 1.200 درهم سنويا[2]. ولم تكن تفوت أية فرصة لعرقلة مسار الجمعية في تنظيم ملتقياتها وتداريبها التكوينية بمختلف الذرائع والتبريرات[3].

كان هذا الموقف الوزاري ينبع من موقف مخزني متكامل من حركة شبابية يعتبرها " مشاغبة " ومساهمة بشكل من الأشكال في الإخلال بالأمن العام، الشيء الذي استدعي التضييق على حريات أعضاء المكتب المركزي ومسؤولي الفروع وإخضاعهم كلما دعت الضرورة إلى الاستنطاقات البوليسية المتكررة[4]، مع منعهم من الحصول على جوازات السفر ووضعهم على لوائح الحظر من مغادرة التراب الوطني، حتى حينما يتعلق الأمر بالمشاركة في الوفود الرسمية[5].

وما كان من هذا الاستعداء السلطوي إلا ليفرز الإحساس باستهداف مقصود، ويدفع نحو نوع من الدفاع التلقائي ضد كل ما يلغي وجود لاميج أو يقوض أركانها، حتى أضحى هذا الإحساس حالة رهابية تتعارض مع مبدإ الجمعية في كونها ملكا لعموم الشباب، بفعل الخشية من التلغيم الاستخباراتي القادر على استغلال حرية الانتماء وبساطة مقاييس الحصول على عضوية الجمعية؛ وأضحت النظرة إلى العضوية الجديدة مدموغة بالشك، وتتطلب تزكية خاصة من أعضاء المكاتب الفرعية، نجمت عنها تداعيات سلبية تمثلت

---

[1] أنظر محضر المؤتمر السادس – يناير 1976.

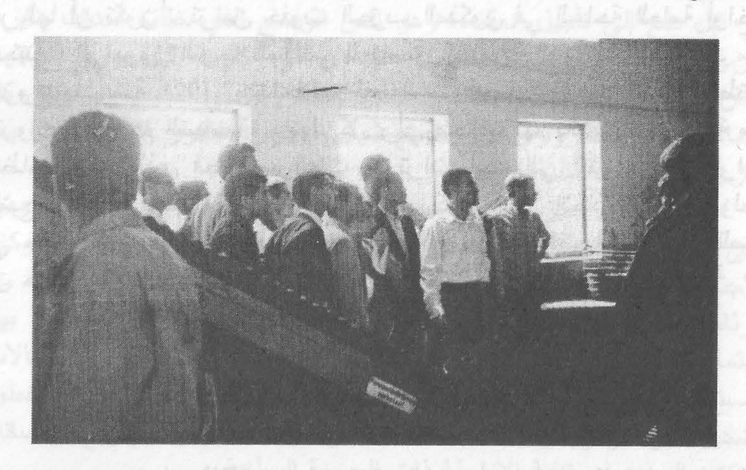
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 فبراير 1973.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1973.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 31 أكتوبر 1975.

[5] في سنة 1975 منعت السلطات سفر ممثلي الجمعية المشاركين في الوفد المغربي المتوجه إلى الجزائر لحضور اجتماع لجنة المغرب العربي للشباب في إطار الإعداد للمهرجان العربي للشباب. أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في فاتح ماي 1975.

بوضوح في جمودية قواعد الفروع وتآكلها، وفي الأبتعاد التدريجي عن الاهتمامات والاحتياجات الجديدة بمقابل الانتصار لتقليدانية الأنشطة والبرامج والمناهج[1].



الدراسات الميدانية للواقع الاجتماعي والطبيعي من أولويات أنشطة الشباب

إن الخيار الديموقراطي الذي سارت عليه الجمعية فكرة وسلوكا، وانفتاح أبوابها في وجه كل التيارات الفكرية وطرق التربية الموجهة للتنشئة في مختلف الميادين التربوية والثقافية والاجتماعية من منظور تقدمي، قد جعل الفروع مرتعا لتعايش هذه الأفكار بما تحمله من تصورات متنوعة، تطور لدى الشباب مبادئ الحق في الاختلاف وروح التسامح والقبول بالآخر، وهي مسلمات شكلت روح الجمعية وسعت إلى إشاعتها، ومنها كانت تستمد ثراءها الحقيقي. غير أن هذه المسلمات كانت في بعض الأحيان تجعل منها أبعد عن التحصن ضد الرغبة في الاحتواء وفي تجنيد أعضائها لخدمة أهداف غير معلنة، كادت أن تودي بوجودها وتحولها إلى تابع ذيلي لفصيل سياسي.

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 فبراير 1972.

فعلى الرغم من إلصاقها الأولي بالدوران في فلك إ. و. ق. ش. بشكل فرض على قيادييها ومسؤولي فروعها الكفاح من أجل إبراز مبدإ الاستقلالية عن أي حزب سياسي حتى تظل منبرا مفتوحا لعموم الشباب كما قدر لها أن تكون[1]. تزامن خفوت الحزب المذكور في الساحة العامة أواخر الستينات إلى بروز التوجه السياسي للعناصر الجبهوية اليسارية داخل عدد من الفروع منذ سنة 1971، واستغلالهم لفضاءات الجمعية وتجهيزاتها وأنشطتها للترويج لأفكارهم السياسية، واتهام كل رأي مخالف لهم بالممالأة الرجعية مع النظام؛ الأمر الذي فجر صراعات وتوترات أدت إلى المساس باختيارات لاميج وهويتها المبدئية، وأجبر المكتب المركزي على اتخاذ قرارات مؤلمة في حق بعض الأعضاء والفروع[2]. ورغم أن هذا الموقف الصارم قد قلص من حدة التدخل السياسي، إلا أن أواره ظل مستعرا إلى ما بعد سنة 1975[3].

* في مواجهة التحديات *

وهي تجابه ثلاثة تحديات تستهدف هويتها واستمراريتها، تمثلا في الحصار الأمني من جهة، ومحاولة اختراقها حزبيا ثانيا، وتكالب ذلك مع الظروف الذاتية التي أدت بالفروع إلى شلل ملموس في فعاليتها وأنشطتها، كان على الجمعية أن تحاول استثمار النتائج التنظيمية المتمخضة عن المؤتمر الخامس المنعقد في سنة 1971 بغية تحصين ذاتها من انزلاقات غير محمودة العواقب، الأمر الذي جعلها تسعى لصب مجهوداتها في الإعداد لمؤتمر سادس منذ 1972 كانت تتوخى منه أن يضيف نقلة نوعية لعملها على أسس استراتيجية واضحة، وبتنظيم محكم يوحد تصورات الفروع وينسق أولويات مشاريعها وأنشطتها.

وبناء على ذلك شرعت في إعداد أرضيات لمجالها التنظيمي على المستوى الإداري والقانوني، ومشاريع لتكوين الأطر ولمختلف الأنشطة

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 دجنبر 1972.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 يناير 1973.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 1975.

المستمرة والإشعاعية[1]، في أفق طرحها على أنظار المؤتمرين المقرر اجتماعهم في دجنبر من تلك السنة[2]، بيد أن الظروف السياسية والاجتماعية للبلد في أعقاب انقلاب غشت 1972 وما تبعها من حالة استثناء أشد وطأة من ذي قبل دفع إلى تأجيل انعقاده؛ وهو نفس الوضع الذي خلقته أحداث يناير- مارس 1973 والمحاكمات المترتبة عنها، والتي اكتوت الجمعية بتداعياتها. وكان من شأن المراقبة والملاحقة الأمنية لبعض قياديي الجمعية أن خنق كل فضاء للحرية الضروري لأي تجمع شبابي حيوي، فتكرر التأجيل سنة بعد أخرى[3] حتى مطلع سنة 1976.

لقد أبان عجز الجمعية عن عقد مؤتمراتها بانتظام عن ضعف قدرتها على تدعيم مبدإ التطوعية بالفعالية المطلوبة وبما يسلتزمه من احترافية، وكان الاجتهاد الوارد في هذا الصدد يقتضي انتداب كتابة تنفيذية عامة مشكلة من الرئاسة والكتابة والأمانة للسهر كل أسبوعين خلال المدة الفاصلة بين اجتماعات المكتب المركزي على تطبيق القرارات، وتيسير الاتصالات المستعجلة بالفروع والتدخل لحل مشاكلها الطارئة. ودعمت هذه الخطوة بتشكيل لجن مركزية بمهمة مد الجمعية بأرضيات العمل والمشاريع، ومساندة المكتب المسير في تنفيذ الأنشطة ذات الصبغة الوطنية.

ومع بداية تراكم نتائج هذه الاجتهادات التنظيمية، وصعوبة ضبط الوثائق المتمخضة عنها، مع ما يتطلبه العمل الإداري من استقرار لم يكن للمقر الصيفي بأزرو أن يلعبه لبعده عن الرباط، بدأ التفكير في ضرورة اقتناء مقر إداري من أجل إضفاء أسلوب عقلاني على التسيير من جهة، ولاستكمال دور الجمعية في عملية التنسيق بين الجمعيات المتواجد أغلبها في محور الرباط والدار البيضاء[4].

ولضمان التواصل الديموقراطي المستمر مع ممثلي الفروع، الذي أثبتت التجربة تحكم الظروف العامة في انتظام عقد المؤتمرات كل سنتين طبقا لقوانين الجمعية، تم الاجتهاد بخلق مجلس لنواب الفروع كجهاز ربط بين

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 يونيو 1972.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 نونبر 1972.

[3] أنظر محضري اجتماعي المكتب المركزي في 17 مارس 1973، وفي 31 أكتوبر 1975.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في فاتح ماي 1975.

المؤتمرات غير منتخب، يسهل جمعه كلما اقتضى الأمر، يتشكل من أعضاء المكتب المركزي واللجن المركزية والمنتدبين عن الفروع[1].

وقد شهدت مرحلة النصف الأول من السبعينات بداية انتعاش حركية الفروع حسب مكوناتها، مع طغيان جانب الأسفار والرحلات عند بعضها، بمقابل غلبة الطابع الثقافي عند البعض الآخر، بشكل جعل قواعدها لا تعرف استقرارا متسما بالاستمرارية، وفرض على الجمعية السعي إلى تجاوز هذا المشكل البشري السائد آنذاك بالامتداد بأنشطتها إلى فضاء المؤسسات الثانوية من أجل خلق تواصل أكبر مع التلاميذ، من خلال خلق أندية متنوعة في كل مؤسسة، مع التنبيه على تحصينها من أي تأثير سياسي مباشر[2].

* مكافحة من أجل البقاء *

ولم يمس التراجع هذا المجال الشبابي فحسب، بل تعرض حتى مجالها " التقليدي " الخاص بالعمل التربوي إلى انتكاسة ناجمة عن تذبذب مشاركتها في مواسم التخييم، وما تبعها من هجرة لأطرها التربوية المكونة، وهو ما جعل كفاءة الفروع في هذه الفترة تتسم بالضعف والنقص الشديد إلى درجة فقدان عدد منها لأبسط احتياجاتها الذاتية، لا سيما في موسم 1972 التي لم تكن الجمعية قادرة فيه على تأطير أكثر من 500 مخيم إلا بالكاد[3]، تعبيرا عن استفحال إغراءات القطاع الخاص وشبه العمومي الذي بدأ يكتسح مخيمات الجمعية بأطفاله، في الوقت الذي استمر فيه في جذب الأطر إلى مخيماته الخاصة، مرسبا داخل الفروع جوا من اللامسؤولية والتمييع والتفسخ، حتى بدأ تفكير المكتب المركزي يتجه لأول مرة إلى تنظيم مخيمات مركزية للفتيات مستقلة عن الذكور[4]. وقد سعت الجمعية إلى تجاوز هذا الخصاص الذاتي الذي تكرس مع جمود عملها بصفة شبه تامة خلال سنتي 1973 و1974

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.

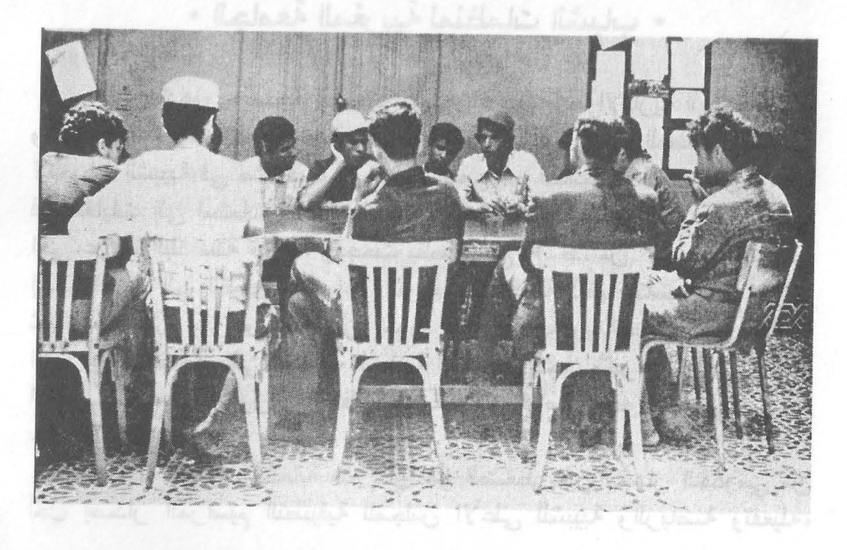
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 11-12 دجنبر 1971.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 نونبر 1972.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 يونيو 1972.

بالتوجه نحو إقامة تجربة مخيم مشترك في إطار الجامعة المغربية لمنظمات الشباب (ج. م. م. ش.) في موسم 1975، بما تكفله لها من الاستفادة من أطر الجمعيات الأخرى عموما، وح. ط. ش. بوجه خاص[1].

ويبين الوضع أن الخطة التكوينية التي انتهجتها الجمعية خلال الستينات كانت مفيدة على مستوى الأفراد أكثر من الجماعات؛ فحلقات التكوين المستمر كان يفترض أن تتجسد نتائجها ميدانيا في ظل فروع مستقرة ودائبة النشاط، وهو ما لم يكن ممكنا جراء الضغوط الموضوعية العامة المذكورة التي جعلت النزيف البشري يتفاقم بناء على صعوبة التوفيق بين المواقف الحازمة ونفسية الشباب، ولا سيما حديث العهد منه بالجمعية أو شديد الاهتمام بالمجال التربوي التجريبي. ومن ثم كان التكوين على أهميته لا يمد الفروع بمسيرين أكفاء إلا لمواسم قليلة تنتفي معها التجربة المحلية بانقطاع الأفراد المعنيين.



أعضاء من فروع الجمعية يتداولون في القضايا المرتبطة بالشأن الجمعوي والشبابي

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 أكتوبر 1975.

ولم يكن ذلك ليلغي استمرار الجمعية في خطتها التأهيلية تلك، التي كانت مقتنعة بضرورتها الملحة لعموم الشباب أولا قبل فروع الجمعية بالتحديد، لا سيما وأن رهانها على التحول إلى جمعية شبابية دائمة النشاط وغير متوقفة على مواسم التخييم كان لا يزال خيارا مطروحا. ودأبت وفقا لهذه القناعة على جعل عطلات الربيع فرصة مناسبة لتجميع نسبة من نخبة أطر الفروع لتصحيح تصور الأدوار الثابتة للجمعية فكريا وتنظيميا[1]، ولتحفيزها على القراءة المباشرة للواقع الجديد من خلال المناظرات والأبحاث الميدانية المتنوعة، سواء ما ارتبط منها بمخاطر الانحراف، أو بقضايا التعليم، أو بالإصلاح الزراعي وانعكاساته على البنيات الاجتماعية[2].

* الجامعة المغربية لمنظمات الشباب *

إن تدهور وضعية الجمعية من جراء الضغوط الإدارية المختلفة، وما واكبها من انعكاس مباشر على فضاء الحرية الذي يشكل المطلب الأساسي لانخراط الشبيبة في صفوفها، قد جعلها تسعى مع الجمعيات التي تشترك معها في الغايات إلى استعادة خط المبادرة، لا سيما مع التحولات الإيجابية النسبية التي عرفها البلد سنة 1975، ونجحت بتنسيق مع ح. ط. ش. وج. ت. ت. في إعادة الحياة إلى التنسيق الجماعي تتويجا في السنة ذاتها بتأسيس ج. م. م. ش، التي كان يفترض منها أن تكون قاطرة لتأسيس اتحاد وطني للشبيبة المغربية، بانفتاحه على الجامعة الوطنية للكشفية واتحاد مسرح الهواة والاتحاد المغربي لجمعيات الأوراش، تكفلت الجمعية بإعداد مشروعه التنظيمي في أفق عقده في ماي 1975[3].

ولا يخفى أن الغاية منه كان هو الضغط على الجهاز الحكومي من أجل إصدار المراسيم التطبيقية للمجلس الأعلى للشبيبة والرياضة وتفعيله،

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 1972.

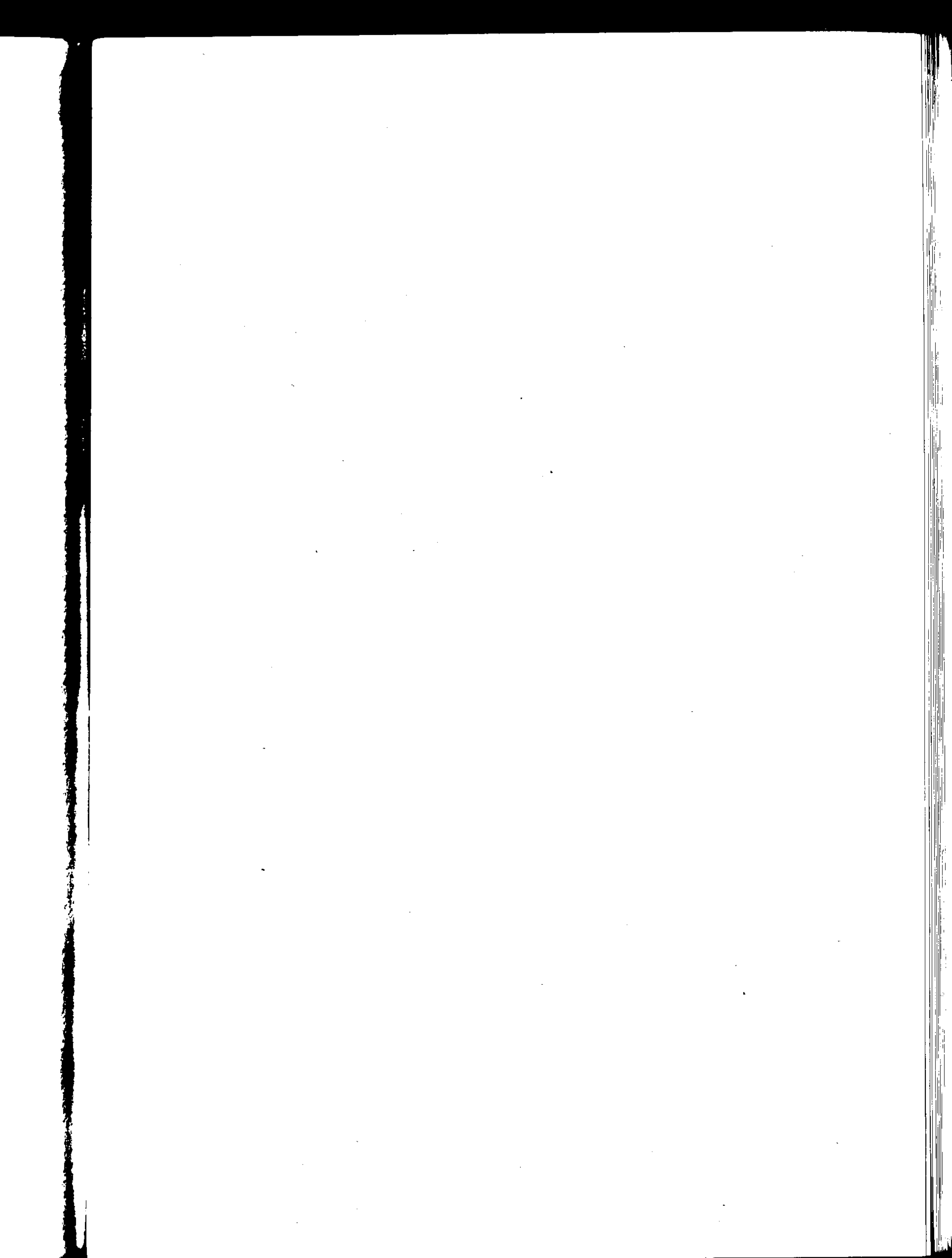
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 فبراير 1972.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في فاتح ماي 1975.

الذي رغم التحفظات التي أبدتها الجمعيات بخصوص تركيبته وصلاحياته واختصاصاته المحكومة بالنظرة الأمنية، كانت ترى فيه إطارا قانونيا يملأ الفراغ الذي تركه المجلس الوطني السابق. وقد أدى هذا المجهود المشترك إلى حلحلة الوضع نسبيا مع إبداء الوزارة الوصية لاستعدادها فتح قنوات تواصل مع الجمعيات في مناقشة بعض القضايا ذات الأولوية، وعلى رأسها قضايا التخييم بانعقاد مناظرة وطنية أولى في السنة ذاتها، تعرضت لتراجع بنيات المراكز وسبل تقويمها، وكذا مراجعة مناهج التكوين، وسبل الارتقاء المشترك بالعملية التربوية، خلص معها المشاركون إلى ضرورة خلق اللجنة المشتركة الدائمة للتخييم، تضم ممثلين عن الوزارة وعن الجمعيات الوطنية، إلى جانب مندوبين عن القطاعات العمومية وشبه العمومية ذات الصلة بالمخيمات[1].

---

[1] وثيقة تعريف بالجمعية صادرة سنة 1975.



4- الانطلاقة المتجددة

(1988/1976)

إن " المصالحة " العامة التي رسخها الإجماع الوطني حول القضية الترابية المكللة بحدث المسيرة الخضراء أواخر سنة 1975[1]، قد تترجمت بانفراج مشوب بالحذر في الوضع السياسي وشعاره المرفوع " انطلاق المسلسل الديموقراطي " بما يفرضه من إطلاق للحريات العامة، وتشجيع الطاقات الحية على الفعل والمبادرة من أجل تمتين الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات المطروحة. وأعطى هذا الوضع شحنة جديدة للحركات الاجتماعية عموما، وللعمل الجمعوي الذي رأى في هاته الفرصة مناسبة لتحقيق تحليق فكري وهيكلي جديد عقب فترة الاستثناء الطويلة.

* نهوض بعد كبوة *

في ظل هذه الظروف عقدت الجمعية مؤتمرها السادس في يناير 1976 بعد تأخير دام ثلاث سنوات، تآكلت خلالها الهياكل، وتقلص عدد الفروع، وتراجعت الأنشطة. وكان هذا الحدث بمثابة صحوة ضخت دماء جديدة في شرايين لاميج، كانت كفيلة باستعادتها لدورها في المشهد الجمعوي كدرع دفاعي عن مكتسبات الشباب ومنظماته المختلفة، مثلما لبلورة تصوراتها للمساهمة في معركة البناء الديموقراطي، لا سيما وأن السلطات العمومية في ذات الوزارة الوصية كانت إلى حدود تلك اللحظة تناوئ مسألة تمثيلية الجمعيات للشبيبة المغربية، ولا أحقيتها في الدفاع عن مصلحتها بحكم عدم

---

[1] عبرت لاميج عن مساندتها المطلقة مكتبا مركزيا وفروعا للمسيرة الوحدوية لاسترجاع الصحراء. أنظر اجتماع المكتب المركزي في 21 أكتوبر 1975.

أهليتها القانونية لذلك ظاهريا، ولاستمرار شعورها بارتباطها بالأحزاب المعارضة، وبانتمائها الفئوي الاجتماعي البارز[1].

أفرز المؤتمر هيكلة جديدة متحلقة حول العمود الفقري الذي ترسخ منذ مطلع السبعينات في شخص الثلاثي محمد الحيحي رئيسا، ومحمد السملالي كاتبا عاما، والعربي لحلو أمينا للمال، وهو الثلاثي الذي سيدمغ الجمعية وتوجهها التنظيمي والفكري حتى سنة 1998، وسيضمن توازنها ويحصن صمودها بعطاءاته المتميزة ونضاليته الصوفية، ويلهم القدوة في نفوس الأجيال المتلاحقة من الأعضاء. ولتجاوز العراقيل التواصلية السابقة ترسخت فكرة الكتابة التنفيذية المنتظمة الاجتماع، مع تشكيل لجن مركزية في مجال التكوين والمخيمات والنشاط العام بغاية إعادة تقييم وبعث التجارب الفرعية، وبرمجة التداريب الضرورية للأطر المسيرة للفروع[2].



تقنيات السينما إحدى الاهتمامات الرئيسية لمسيري فروع الجمعية

[1] أنظر تأويل عيسى يكن في مؤلفه: Ikken : » *Les organisations* .. « - Op. cit – p 40-42.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يناير 1976.

وأدى هذا الانبعاث إلى حركية مسترسلة داخل الفروع القائمة، وإلى إعادة الامتداد إلى مدن ومراكز أخرى جديدة بفضل المصداقية التي ظلت تتمتع بها الجمعية، والجهود المبذولة من لدن أجهزتها، انتقل معها العدد في ظرف سنة واحدة من 15 إلى 22 فرعا رائدا في المبادرة الجمعوية بفضل المراقبة والتتبع اللذين كان يشرف عليهما الجهاز المركزي، وبفضل أسلوب التحفيز المتبع سواء على مستوى مقاعد التخييم أو على مستوى المنح الفرعية[1].

ومن ثم لم تعد الفروع تجتر أنشطتها ما بين الصيفين، بل أضحى النشاط المستمر في مختلف أبعاده التكوينية والتثقيفية والترفيهية والاجتماعية متجذرا أكثر من ذي قبل، وأصبح التواجد شبه اليومي عامة، وفي نهايات الأسابيع على الأقل، منهجا عمليا متبعا داخل دور الشباب والأندية، خصصت فيه الجمع والآحاد للأنشطة التربوية الموجهة للطفولة بأساليب التنشيط المعروفة آنذاك (أناشيد، ألعاب، رياضة، أشغال يدوية، عرائس، سينما، مسابقات ثقافية، خرجات يومية..)، فيما خصصت السبوت للأنشطة الشبابية (محاضرات، ندوات، سينما، مسرح، موسيقى، تكوين ..)، غالبا ما كانت تعزز موسميا بأسابيع ثقافية إشعاعية، أو رحلات دراسية وترفيهية[2]، مع مشاركات حسب مجال اشتغال الفروع - والحركية المحيطة بها - في بعض الأنشطة الاجتماعية العامة كحملات النظافة الحضرية، ومكافحة الأمية والتربية الأساسية[3].

عززت حركة الفروع استقرار الجمعية، ودفعتها إلى استثمار ذلك لتطوير فعاليتها رغم استمرار المضايقات الأمنية، بما في ذلك حظر مغادرة الحدود على أعضائها المركزيين[4]. ومن ثم كانت الرغبة في الإسراع بعقد المؤتمر السابع في مطلع سنة 1978 تجسيدا للمبدإ الديموقراطي الذي حرصت الجمعية عليه في مختلف المستويات، لما كانت ترى فيه من تحميس فعلي

---

[1] كانت المنح الفرعية تخضع للمقياس التالي حسب المعامل: النشاط الفرعي (2)، المشاركة في النشاط المركزي (2)، المشاركة في المخيم (2)، قاعدة الفرع (2)، الاستمرارية (1)، المراسلات (1). أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 ماي 1978.

[2] أنظر اجتماع نواب الفروع في 5 مارس 1977.

[3] أنظر اجتماع نواب الفروع في 5-6 نونبر 1977.

[4] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 11 أكتوبر 1976.

على التربية على المسؤولية والحرية، وتطبيقها كنموذج يجب الاحتذاء به داخل المجتمع، مما يعد كمعركة رمزية ضد العسف والتسلط والمحسوبية.

وقد كان من شأن ذلك أن يفيد الجمعية من الدفعة الجديدة التي خلفتها نتائج هذا المؤتمر، غير أن واقع الحال كان يشير إلى سرعة فتور الهياكل والأجهزة وأنشطتها[1]، تأثرا بالإحساس بالخيبة من السياسة التي انتهجتها الوزارة على عهد عبد الحفيظ القادري جراء الامتيازات الممنوحة للجمعيات المقربة من حزبه السياسي من جهة، وبعودة الاضطراب الاجتماعي الناجم عن تدشين الكونفدرالية الديموقراطية للشغل لتأسيسها بإضراب عام في قطاع التعليم، خاصة وأن نسبة مهمة من منخرطي الجمعية آنذاك كانت تنتمي إلى تلك الشريحة، فكانت تداعيات الطرد والنقل التعسفي قد امتدت إلى داخل الفروع، في وقت كانت فيه بداية انطلاق ما أسماه محمد الساسي " بالجمعيات البيولوجية "[2] المتمثلة في التوالد المتسلسل لجمعيات الأعمال الاجتماعية، التي راحت تعرض العمل الجمعوي لخطر التفتيت سنة بعد أخرى إلى طوائف مصلحية، ودفعت بالجمعيات الثقافية والتربوية لتتحول إجباريا إلى هيئات قاصرة على التلاميذ وطلاب الجامعات، ومن ثم فقدانهم لتلاقح التجارب على المستوى المعرفي والميداني.

* القضية الفلسطينية رافعة ثقافية *

على أن تأثر الجمعية بالصدام الاجتماعي لإضراب 1978 سوف يزداد التهابا بانعكاسات زيارة السادات لإسرائيل، والإحساس بخيانة الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية التي اعتبرت كقضية وجود لا قضية حدود؛ إذ منذ هاته السنة أصبحت هذه القضية مقياسا لشرعية النظام العربي، وصورة نموذجية لنتائج الاستبداد والتخلف والعمالة. لقد أضحت في نظر الجمعية – مثل غيرها من الهيئات التقدمية – قضية وطنية مقدسة تجسد رمزيا كافة الأماني والطموحات، وتبرز كوخز مثخن بالآلام والجراح.

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 23-28 دجنبر 1980.

[2] أنظر الساسي:" تحولات العمل الجمعوي بالمغرب " – نفسه – ص 38.

إن الترابط القائم بين الحركة الجمعوية وقضايا التحرر عموما، والقضية الفلسطينية على رأسها، قد شكل أحد الثوابت الرئيسية التي ارتكز عليها العمل الجمعوي عموما، ولاميج خصوصا، بحيث لم تكن تقل خطورة عن القضايا الوطنية المباشرة وتتواحد معها، باعتبارها المعركة/المصير والمعركة/النموذج التي تختزل بمآسيها مآسي المجتمع المغربي. إنها فوق ذلك التيمة الرمزية التي تختزل وحدة المصير القومي الذي تبنته الجمعية منذ تأسيسها.

ومن ثم مكنت الجمعية القضية الفلسطينية من الحصول على عمق وزخم جماهيري وثقافي، وشكلت مدرسة يتلقى فيها النشء منذ نعومته حتى كهولته كل المعلومات المرتبطة بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، مطلعا دوما على تطوراته الراهنة، ملما بالجغرافية والتاريخ الفلسطينيين، وبشخصياته المؤثرة في مختلف الميادين، ولا سيما في الدفاع عنها في كل المحافل دون وجل أو خشية من المضايقات، مع التميز بخلو هذا الدعم من أي استغلال مصلحي، ودون الدخول في اختلاف وجهات نظر الفصائل الفلسطينية؛ فقد حاربت الجمعية التسييس المجاني للقضية، وكانت مشاركة في كافة الوقفات النضالية مع باقي الهيئات إلى جانب تمثيلية منظمة التحرير الفلسطينية والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني التي كان للحبحي دور هام في إشعاعها وفي تعزيز مسيرتها، وفي تأصيل خطواتها.

وأضحت الأسابيع والأيام الثقافية منذ نهاية السبعينات إلى مطلع التسعينات تصطبغ باللون الفلسطيني[1]، ويعم مختلف فروع الجمعية؛ وتحولت تواريخ المذابح ويوم الأرض ويوم انطلاقة الرصاصة الأولى إلى مناسبات للتعريف بالقضية الفلسطينية ولانتقاد الوضع العربي عموما، بما فيه الوضع المغربي. وكان كل تجاوز صهيوني أو استنكار لفظي عربي يزيد من تأجيج الشعور بقدسية القضية، ويجعل أية وسيلة للتنشيط كيفما كان نوعها تخضع لمقياس التحليل الفكري السياسي عموما، والماركسي على وجه الخصوص، بما في ذلك مضامين الأناشيد والإبداعات، وأضحت الملتقيات والتداريب والمخيمات مشبعة بالمد الثوري التحرري والتقدمي، وتصدح بالأغاني

---

[1] أنظر على سبيل المثال محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يناير 1976، والتجمع التحضيري للمؤتمر الثامن في 22-26 دجنبر 1979.

التحريضية والملتزمة والاحتجاجية. وكان كل موقف اعتراضي من السلطات أو ممثليها يقابل بالمزيد من " التطرف "، ويخلق في ذهنية الأفراد أحكاما يقينية تجاه المزيد من الترابط بين الواقعين الفلسطيني والمحلي.



حضور متواتر للأستاذ واصف منصور في كافة تظاهرات الجمعية

تجاوبا مع تساؤلات أعضائها حول جديد القضية الفلسطينية

وبما أن الموقف التلقائي كان ينم عن عاطفة حقيقية، فإن الجمعية وهي تؤمن بدورها التربوي في تأهيل الشباب للتعاطي مع القضية من باب الوعي والإدراك الضروريين لاستمرار ذلك الدعم، قد جعلت من أنشطتها الوطنية والفرعية فضاء خصبا للتعريف بتاريخ القضية، وبالمقومات الفكرية والثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني، وبتقريبها من مختلف الفئات الاجتماعية، فتعرف الشباب على المبدعين الفلسطينيين (غسان كنفاني، محمود درويش، أحمد دحبور، أبو مروان، واصف منصور، مصطفى الكرد، أغاني العاشقين..) والأشرطة السينمائية الخاصة بالقضية قبل انتشارها.

بل أثرت هذه الحركية في نفوس المبدعين المغاربة من الفنانين والشعراء المدعوين للمشاركة في الأيام الإشعاعية لفروع الجمعية للتكيف مع مطلب التعاطي مع المسألة الفلسطينية، تلك الأيام التي لم تفتأ الفروع على تنظيمها كفرصة للدعم المادي القضية الفلسطينية عن طريق تنظيم المبيعات التي كانت توفرها تمثيلية المنظمة، حتى لم تكن هذه الأخيرة قادرة في كثير من الأحيان على الاستجابة لطلبات الفروع على كثرتها. وقد استمر هذا الموقف حتى الآن، وإن اعتراه اضطراب في الصورة مع الالتباس الذي أفرزته اتفاقات أوسلو، بصورة ولد فتورا تلقائيا وغير منطقي مع القضية التي لا تزال في الوجدان قضية مركزية.

* انتعاش أنشطة الشباب *

وعلى العموم أضحى المجال الثقافي والتنشيطي الموجه للشباب يأخذ لأول مرة أبعادا حقيقية تعادل أو تفوق في هذه المرحلة الأنشطة الموجهة للطفولة، لا سيما وأن استقطاب المنخرطين الجدد بفضل دروس التقوية الموجهة لتلاميذ الباكلوريا قد أمد الفروع بشحنة بشرية وفكرية مهمة، عززتها إشعاعات الجامعة التي كانت توجه إليها بعضا من طلبة أ. و. ط. م. كتعويض عن تقلص قاعدة رجال التعليم. فأضحت الاهتمامات الثقافية والفنية متعددة ومتنوعة، من القراءات الشعرية والأمسيات القصصية والسهرات الموسيقية والعروض المسرحية[1]، إلى المحاضرات والندوات والموائد المستديرة التي كان أبرز مواضيعها يدور حول مفهوم الثقافة الشعبية وأدوات تنشيطها، وواقع الشباب في ظل الأوضاع المعاصرة على المستوى التعليمي والصحي والنفسي والمستقبلي انطلاقا من مرتكزات الكتب المتداولة في تلك الفترة، وعلى رأسها مؤلف محمد الحبابي " شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات "[2]، ناهيك عن مناقشة وتداول الأغنية الشعبية المتمثلة في الظاهرة الغيوانية وتشجيع تكوين فرق على منوالها، قبل أن تفسح المجال مع انبعاث ظاهرة

---

[1] أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجنبر 1979.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يناير 1976.

الكاسيت لنماذج المد الغنائي المشرقي الجديد المتمثل في تجارب الشيخ إمام ومارسيل خليفة ومغني الجنوب اللبناني تأثرا بالقضية الفلسطينية.

ولم يكن يعوق هذا النشاط الثقافي إلا مشكل المحاضرين المؤطرين[1]، على اعتبار أن الأسماء المعتمدة آنذاك والمتمتعة بصدقية المواقف كانت محدودة في مفكرين وشعراء وأدباء بعينهم دون سواهم. وهو نفس ما كان ينطبق على النشاط السينمائي الذي كان يستمد معظم أشرطته من تجربة السينما الواقعة الفرنسية أحيانا، ولكن غالبا ما كان المركز الثقافي السوفياتي أهم ممون فيلموغرافي لفروع الجمعية، لعب معه أكبر النقاد الفنيين المغاربة دورا في بلورة ثقافة سينمائية على الصعيدين الوطني والمحلي. ولم يكن يعترض سير هذا النشاط إلا مشكلة التجهيزات السمعية-بصرية التي كانت تفتقد إليها معظم مؤسسات دور الشباب، حتى كاد الأمر أن يكون مستحيلا لولا الدعم التلقائي الذي وفره المركز الثقافي المذكور[2].



ذ. محمد السملالي يترأس أشغال اللجنة الفكرية الإعدادية لمهرجان الشباب العربي

---

[1] أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجنبر 1979.

[2] نفسه.

لقد تترجم هذا الغنى الثقافي بالصيت الذي أضحت تعرف به لاميج ثقافيا كإحدى التنظيمات الأكثر نشاطا في هذا المجال، وهو ما جعل الهيئات الجمعوية لا تتوانى في إسناد رئاسة اللجنة الفكرية الإعدادية لمهرجان الشباب العربي الذي تقرر انعقاده في يوليو 1979 إليها[1]. وقد كان هذا الإحساس بالمناخ الحر نسبيا من شأنه أن يدفع الشباب داخل الجمعية إلى استعادة مبادرة التفاعل مع القضايا الاجتماعية الماثلة أمامه، سواء في ما يخص الأنشطة التضامنية مع شهداء الوحدة الترابية[2]، أو غيرها من الأنشطة الاجتماعية الأخرى، رغم استمرار الموقف المعارض الذي كانت تبديه السلطات من أي امتداد للنشاط الجمعوي خارج دور الشباب والمراكز المغلقة التابعة للشبيبة والرياضة[3].

* المخيمات مجال للمواجهة *

وبالنظر إلى الاختيار الإجباري الذي فرض عليها الاستمرار في الاهتمام بالمخيمات، مع حرصها على الإبقاء – على الأقل – على فعاليتها التربوية المقلصة للتردي الذي تعرفه البنيات، كان على لاميج مجابهة النقص الحاصل على مستوى المؤطرين الحاملين للتداريب الذين زادت إغراءات القطاع الخاص وشبه العمومي من استقطاب العديد منهم، الشيء الذي دفع بالفروع إلى التفكير في التدابير الكفيلة بالتقليص من حدة النزيف، بما في ذلك محاولة مراجعة مبدإ التطوع والإقرار بمبدإ التعويضات، لولا اعتراض المؤتمر السادس عليه رفضا من أغلبية الفروع[4]، مع إلزام الجمعية بتنظيم تداريب تربوية خاصة ومعترف بها من طرف الوزارة، يقوم منهاجها على التكامل بين المعارف النظرية والتطبيقية المقررة والمواقف والأعراف المبدئية

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1979.

[2] أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجنبر 1979.

[3] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في دجنبر 1978.

[4] أنظر محضر المؤتمر السادس – يناير 1976.

للجمعية لتحصين الأطر الجديدة من مخاطر الإغراء المادي[1]. غير أن هذه الخطوة تبين عدم كفايتها لتحقيق احتياجات الفروع من الأطر المكونة، حيث كانت الظروف الاجتماعية للشباب المرشحة للتدهور ترجح كفة التعويضات على كفة القناعات المبدئية[2]، مجبرة الفروع منذ ذلك الوقت على التعايش معه كواقع مفروض.

ولم يمنع هذا الوضع الجمعية من استعادة حضورها الوازن داخل المخيمات التي عرفت انتعاشا ظرفيا مع ما خلفته المسيرة الخضراء من انعكاسات مباشرة على التجهيزات، ولا سيما خيام الإقامة، حيث بادرت منذ سنة 1976 إلى نهج تقريبي بين المستويات المتفاوتة للفروع من خلال محاولة تنظيم تجربة نموذجية أولى لمخيم ذي بعد وطني اختير له شعار " الوحدة والتحرر " تأثرا بإفرازات الحدث الملحمي المذكور، وذلك بعد التجمع التناظري الذي تم بين الأطر التربوية قبل انطلاقة الموسم التخييمي[3]. وفي الواقع أبانت مخيمات تلك السنة عن تراجع خطير في المستوى التربوي والتجهيزي، واكبه عجز الفروع عن توفير الحد الأدنى من الشروط التربوية، فارتفعت الأصوات مطالبة بضرورة الإحجام عن المشاركة لسنة كاملة حتى تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لتقديم خدمات حقيقية[4].

وإذا كانت الجمعية قد عدلت عن فكرة مقاطعة مخيمات 1978، فإن عزم الوزارة على الاستمرار في تجربة التدبير المشترك في مخيمات صيف 1979 مع تقليص نسبة المقاعد المخصصة للجمعيات من 50 % من مجموع الحمولة إلى 35 % فقط[5]، في فترة تزامنت مع إعلان هيئة الأمم المتحدة تلك السنة سنة دولية للطفولة، جعلت الجمعية ترى في ذلك تعارضا ومبدأ تعميم حق الطفولة في الاستفادة من فضاء التخييم، بما يفترض من زيادة في أعداد المستفيدين بدل النكوص عن الأرقام المحدودة أصلا، باعثة بأفكارها في هذا

---

[1] نظم هذا التدريب التحضيري في ربيع 1976، واستفاد منه 55 عضوا متدربا. انظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 12 مارس 1976.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في دجنبر 1978، والتقرير الأدبي للمؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1980.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 يونيو 1976.

[4] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 5 مارس 1977.

[5] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 ماي 1979.

الصدد وبالحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه، مع استعدادها تخفيض العدد الذي دأبت تخيم به في السنوات الخيرة بـ 500 مقعد فقط. وأمام تجاهل الوزارة لمطالبها لقاء تمتيع جمعيات محظوظة بمقاعد هائلة قررت الجمعية مقاطعة الموسم[1]، وكان قرارا انفرديا وبدون أي تأثير لدى الوزارة.



النشاط الرياضي بدوره كان له حضور في خارطة اهتمامات أعضاء الجمعية

لقد أجبر هذا الموقف الجمعية على التيقن من ضرورة ركونها إلى تحقيق نوع من التوازن بين قناعاتها المبدئية، وبين عدم الدخول في مواجهات منفردة مع الوزارة، لا سيما وأن الانتعاش الذي عرفته فروعها استفادة من استمرارية الأنشطة التربوية بصفة مسترسلة، تبين معه أن هذا الخيار لا يزال يحظى بأهميته لدى نسبة كبيرة من الأعضاء، وأضحت معه الأسابيع المطلة على الموسم التخييمي مرحلة قلق وتوتر خشية من اضطرارها ثانية إلى اتخاذ قرار مقاطعة جديد دون أن يغير ذلك من سياسة الوزارة شيئا قدر ما ستتأثر

[1] أنظر تطور هذه القضية في محضري اجتماعي نواب الفروع في 26 ماي 1979، وكتابة المكتب المركزي في 5 يونيو 1979

الفروع بانعكاساته على مستقبلها[1]. إن هذا ما يفسر رغبة عدد من الفروع في المشاركة في مخيمات صيف 1980[2] رغم الإجحاف الذي لمسه نوابها من حجم المقاعد التي تقلصت بأكثر من الثلثين عن سنة 1978 (700 في مقابل 2200)[3]. إلا أن المقاطعة هذه السنة تميزت باشتراك عدد من الجمعيات الأخرى، ولا سيما ح. ط. ش.، مع قرار الوزارة تنظيم المخيم في مرحلة واحدة فقط بداعي حلول شهر رمضان خلال الموسم التخييمي.

السنة	عدد المقاعد
1976	1.500
1977	2.200
1978	2.200
1979	مقاطعة
1980	مقاطعة

مساهمة الجمعية في المخيمات (1976-1980)

وهذه المواقف التي بلورتها اجتماعات نواب الفروع، حاولت في جوهرها فرملة الإجهاز على مكتسبات الطفولة، والتعبير عن الامتعاض من سياسة المحاباة التي نهجتها الوزارة إزاء هيئات دون سواها، سيكون لها أثر سلبي على الطاقة البشرية للفروع، جعلت مجهوداتها عقب فترة ما قبل 1975 تذهب سدى جراء انسحاب العديد من أطرها التربوية، الين جعلتهم العطالة المفاجئة لموسمين متتاليين يبحثون عن أجواء بديلة، وهو ما جعل الأصوات داخل المؤتمر الثامن تطالب بالعدول عن قرارات المقاطعة، مع ضرورة تشبث الجمعية بمواقفها المدافعة عن صيانة حقوق الطفولة غير القابلة للتفريط، ولا سيما بتكثيف التنسيق مع الجمعيات الوطنية الأصيلة[4].

[1] أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن المنعقد في 22-26 دجنبر 1979.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع المنعقد في 29 يوليو 1980.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 22 يوليو 1980.

[4] أنظر محضر أشغال المؤتمر الثامن المنعقد في 22-82 دجنبر 1980.

إن الإقبال على تنظيم مخيمات الأطفال لم يكن عدولا نهائيا عن الاهتمام بأنشطة الشباب واليافعين، بل شكلت هذه المرحلة فترة دفع حقيقية بمشاريعها في هذا الإطار إلى الوزارة، والتي جابهتها منذ 1976 بعدم الاستجابة بناء على محدودية مقاعد التخييم أصلا، وغياب أية تجربة سابقة للتعامل مع فئة المراهقين[1]؛ وهذا ما دفع الجمعية إلى طرح الأسباب الحقيقية لهذا الموقف، دليلها في ذلك التجربة الناجحة التي حققتها سنة 1965[2]. وهذا الموقف كان في الحقيقة يرى فيه رغبة من الوزارة بعدم السماح للجمعية بالبروز في مجال التنشيط الشبابي بشكل متميز، وكانت من جهتها تتحين أية فرصة تتخلى فيها الوزارة عن التزاماتها للانتقال إلى تنفيذ مشروعها[3]، وهو ما حاولت القيام به عند مقاطعتها لمخيمات صيف 1980 بنيتها تنظيم ملتقى ثقافي فكري بمشاركة الشباب، تنصب محاوره حول موضوعي " الثقافة: الأصالة والمعاصرة " و" واقع الطفولة المغربية ومستقبلها "[4]، دون أن تسعفها الظروف الموضوعية في وضع مشروعها على سكة التنفيذ.

* جهود تنظيمية *

وتمكن ملاحظة أن الجمعية من فترة المؤتمر السادس (يناير 76) حتى انعقاد المؤتمر الثامن (دجنبر 80) قد أرست فروعا دائمة النشاط وأحسن تنظيما من ذي قبل، في مدن الرباط، والبيضاء، والقنيطرة، وسلا وتمارة، ومكناس، وبني ملال، وصفرو، وبوزنيقة، والجديدة، ومراكش، وطنجة، وأزرو، والفقيه بنصالح، والصخيرات، وخريبكة، والعرائش، وفاس ووجدة، وقصبة تادلة[5]، تعتمد على لجنها الفرعية المختلفة في تخطيط وتنفيذ برامجها،

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 13 أبريل 1976.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع المنعقد في 5 مارس 1977.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 1978.

[4] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يوليو 1980.

[5] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1978.

لا سيما في المدن الكبرى التي أضحى ارتفاع عدد أعضائها وانحدارهم من أحياء متباعدة يفرض عليها تكوين ملحقات مرتبطة بالفرع الأم[1].

وكان هذا الوضع يبين من خلال الأنشطة المحلية والوطني حجم التفاوت الصارخ لا بين الفروع عموما فقط، ولكن حتى داخل الجهة الواحدة، بشكل حتم على الجمعية محاولة التقليص من حدته على مستوى التجريب والبرمجة، سواء بتشجيع المبادرات الفرعية المتجلية في الرحلات التعارفية والتنسيقية، أو بالدفع إلى عقد اجتماعات ولقاءات جهوية، ولا سيما للتنسيق في إعداد المقترحات الجماعية للمؤتمر[2].



المرحوم السملالي يترأس نشاطا تخليديا للذكرى 22 لتأسيس الجمعية

لقد واكب العمل الفرعي مجهود مركزي استند في أساسه على الاجتماعات المنتظمة التي أضحت الكتابة المركزية تضطلع بها، وشكلت

---

[1] أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن في 22-26 دجنبر 1979.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 19 يناير 1980.

محركا رئيسيا للجن التقنية التنفيذية، على مستوى إعداد حلقات تكوين مسيري الفروع، وهي الحلقات التي كانت نظريا متسلسلة في ثلاث درجات، بدءا بالتكوين العام في الجانب الإداري والتنشيطي، ثم درجة التكوين الثقافي والتقني في أدوات التنشيط المختلفة نظريا وتطبيقيا، فدرجة ثالثة تخصصية وأكثر تقنية. وتشمل محتويات التداريب – فضلا عن أدوات التسيير وطرق التنظيم – تقنيات التواصل وطرق تدبير الاجتماعات، وتقنيات التدبير الإداري والمالي، وأساليب التنشيط الإشعاعي من رحلات ومهرجانات وأسابيع ثقافية، إلى جانب النوادي التقنية المتنوعة في الموسيقى والسينما والمسرح وقراءة الكتاب ومسرح العرائس[1]، وهي التداريب التي أضحت معلمة أساسية في الأدوات البيداغوجية المتجددة لتكوين الشباب إذاك، ولم يكن يعكر صفو انتظامها إلا الحظر الذي كانت تمارسه الوزارة بين الفينة والأخرى[2].

وقد كانت قلة ذات اليد إحدى المعيقات الأساسية التي كانت تعاني منها الجمعية لتنفيذ برامجها، بحكم أن النسبة الكبرى من ميزانيتها السنوية كانت تغطيها منحة الوزارة، وهي منحة ضعيفة أصلا لا تتجاوز في أفضل الفترات 50.000 درهم، تمول بها برامجها الوطنية وتغطي بها مستلزماتها التسييرية، بشكل لم يكن يترك للفروع إلا منحا تتراوح بين 2.000 لأقواها و500 درهم للفروع حديثة التأسيس[3]؛ مع العلم بأن هذه المنحة لم تكن مستقرة ولا قابلة للزيادة حسب السنوات، بل تعرف في المقابل نكوصا ملموسا كلما تعارضت مواقف الجمعية مع سياسة الوزارة التي كانت تجعل منها أداة عقابية، خاصة عند مقاطعة مواسم التخييم[4]، وهو ما كان ينعكس على قدرة الجمعية على تفعيل إدارتها التي كانت تعول على نهج مخطط ادخاري منذ سنة 1971، من أجل استغلاله لاقتناء مقر إداري لضرورات التنظيم وضبط التراكم من جهة، ولضرورة تفعيل التنسيق الجمعوي من جهة ثانية.

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 13 فبراير 1979.

[2] على سبيل المثال، منعت الوزارة إقامة إحدى حلقات هذا التدريب في دجنبر 1977. أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 15 مارس 1978.

[3] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 4 يونيو 1978، ومحضر اجتماع المكتب المركزي في 19 يونيو 1980.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 19 يناير 1980.

* الوزارة وسياسة الميز *

لوحظ أن الأماني التي كانت معقودة على تسلم عبد الحفيظ القادري وزارة الشبيبة والرياضة سنة 1977 شابتها شوائب عديدة، مع تعرض العديد من الجمعيات الوطنية للتقليص من قيمة المنح، ولاستمرار التضييق الإداري والأمني، وما واكب ذلك من تخفيض في أعداد المستفيدين من الحلقات التكوينية. فابتداء عهده بفتح الحوار مع الجمعيات وإشراكها في وضع المخططات، وتمثيليتها في الوفود المشاركة في التظاهرات الكبرى، وعلى رأسها مهرجان الشباب العربي، وإحياؤه لسياسة التدبير المشترك للمخيمات الصيفية التي كان العمل بها في السنوات الأولى للاستقلال في إطار لجن مشتركة بين الجمعيات والوزارة، كل هذا كان يوحي بالأمل في عودة الروح إلى قطاع الطفولة والشباب.

غير أنه سرعان ما تم التخلي عنها تدريجيا مع استفراد جمعيات منتمية لحزب الوزير بامتيازات هائلة على حساب باقي الجمعيات (منح، رحلات، مراكز، مقاعد التخييم..)[1]؛ أضف إليها استئثار مصالح الوزارة ببرنامج أسفار الشباب وتحويله إلى مرفق تجاري قاصر على خدمة الشبيبة الميسورة، وحرمان الجمعيات من الاستفادة منه كإحدى بوابات استكمال التكوين وربط العلاقات الخارجية. وضيق هذا الطوق بحصر زيارات الوفود الشبابية الأجنبية على جمعيات محظوظة، الأمر الذي عمق الشعور ببروز سياسة مقصودة ترمي تصفية أدوار الجمعيات غير المتحزبة، ودفعها نحو التدجين والدوران في فلك الوزارة.

إن تيقن لاميج بكون صيانة العمل الجمعوي وضمان تطوره في شروط إيجابية لا يمكن أن يتم بمعزل عن تنظيم مؤسساتي يضمن التكامل بين الجهاز الحكومي والهيئات غير الحكومية، دفعها – كلما أحست بصدقية حجتها – إلى رفع عقيرتها بضرورة المطالبة بتفعيل مقتضيات تشريع المجلس الأعلى للشباب والرياضة رغم تحفظاتها على طريقة تكوينه واختصاصاته، لكونه الأداة التنسيقية والحوارية الممكنة لوضع التصورات العميقة لقطاع الطفولة والشباب لخدمة الحاضر والمستقبل؛ لا سيما وأن

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1980.

فعاليتها قد بوأتها رئاسة اللجنة الدائمة للمخيمات في شخص كاتبها العام، محمد السملالي، كمحاور مقبول من جميع الأطراف[1].

بيد أن الوزارة – تجسيدا للسياسة الحكومية الحذرة من أي تغيير حقيقي – انتهجت سلوكا خاصا بها يرمي إلى الإبقاء على الأمر الواقع، وحاولت التشويش على هذا المطلب الجمعوي بالتلويح بمشروع إقليمي يسهل التحكم فيه هو " الاتحاد الإقليمي للجمعيات المحلية "، روجت له بقوة بواسطة ممثليها ومديري دور الشباب، بما أنه يخضع حسب قانونه للمندوبيات، ويحيل الجمعيات الوطنية إلى قوة ثانوية بفعل الكم. ورغم وعي لاميج بالمرامي الضمنية لتلك الخطة قررت ضرورة التواجد، والعمل على نشر أفكارها داخل الاتحاد المذكور من خلال ممثلي فروعها، مع الحرص على توجيهه بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية الأخرى[2].

* أية سنة دولية للطفولة المغربية؟ *

إن مشاركة الجمعيات في مواسم التخييم لسنوات 1976 و1977 و1978 قد أملته دوافع ذاتية مرتبطة بضرورة الخروج من جمود مطلع السبعينات، والشروط النفسية والتجهيزية المرتبطة بحدث المسيرة، لا سيما وأن سياسة التدبير المشترك قد منحت نوعا من الإحساس بدور الجمعيات في صنع القرار التخييمي، والذي كان يفترض أن يرتقي إلى سياسة التدبير المباشر من طرف الجمعيات المؤهلة في سنة 1979[3]. غير أن الطموح انتكس مع بداية الإعداد للاحتفاء بالسنة الدولية للطفل التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة، حيث أن المواقف الصارمة للجمعية إزاء سياسة الوزارة جعلت هذه الأخيرة تقصيها من التمثيلية داخل اللجنة الوطنية المعدة لهذا الحدث[4]، بشكل أجبر لاميج على التنسيق مع بعض الجمعيات والاتحادات لطرح إشكالية الاحتفاء

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 9 ماي 1978.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 4 يونيو 1978

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 ماي 1978.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 1978.

بتلك السنة، وخصوصا مع الشبيبة الاتحادية واتحاد المحامين الشباب وجمعية الاقتصاديين والاتحاد النسوي؛ في وقت لم تحرز فيه اللجنة الرسمية إلا تواصلا خافتا مع الجمعيات الوطنية بمقابل إغراقها بالوزارات والمؤسسات الخاصة بالطفولة المنحرفة.

وكانت غاية الجمعية هو إعطاء بعد شعبي شبابي لهذه التظاهرة الدولية بالانفتاح على مختلف الفعاليات والجمعيات لتأسيس لجنة موسعة تتجاوز التنميط الوزاري[1]. ورغم نجاح التنسيق غير الرسمي في التقدم بتصورات وبرامج العمل ومتطلبات تنفيذها من أجل جعل التظاهرة سنة تحسيس ملموس بوضعية الطفولة المغربية واحتياجاتها وآمالها المستقبلية، وبصورة ميدانية تتجاوز الاحتفال الصوري، كان تجاوب الوزارة معها محبطا وساعيا إلى إجهاض المبادرة[2].

وواكب هذه المرحلة مسعى الوزارة إلى التقليص في أعداد مقاعد التخييم، ودمج الموسم بأكمله في مرحلة وحيدة تبعا للإرهاصات الأولى لسياسة التقشف التي ستؤسس لخطة التقويم الهيكلي، في الوقت الذي كانت فيه لاميج والجمعيات الوطنية تكافح من أجل وضع تخطيط واضح يطور تجربة التدبير المشترك؛ فبدا ذلك نكوصا من طرف الوزارة وتملصا من وعودها السابقة، وبالذات في هذه السنة التي كان من المفروض أن تقوم خلالها بتدعيم مكتسبات الطفولة وحقوقها[3].

لقد برز ذلك بمثابة مؤشر حقيقي على توجه الجمعية إلى مقاطعة الموسم التخييمي 1979، الموقف الذي لم يجد له صدى لا عند الجهاز الوصي، ولا عند الجمعيات الأخرى التي فضلت المشاركة رغم امتعاضها من السياسة المتبعة؛ وهو ما شجع هذه الوزارة على اتباع نفس النهج في السنة الموالية (1980)، لكن هذه المرة تجاوبت باقي التنظيمات مع الصوت الاحتجاجي للجمعية، ولا سيما ح. ط. ش. والكشفية الحسنية والمنظمة الإسلامية للكشافة. ونجح التنسيق فيما بينها في توسيع نطاق مقاطعة التخييم[4]، خاصة وأن الوزارة قد تراجعت عن الخطة المشتركة القاضية بتوقيف عملية

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 4 فبراير 1979.

[2] أنظر محضر التجمع التحضيري للمؤتمر الثامن في 22-26 دجنبر 1979.

[3] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في ماي 1979.

[4] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يوليو 1980.

التخييم لإعادة استصلاح وتجهيز المراكز، وانفردت بالتوزيع لا وفق قوة الجمعيات ودرجة تمثيليتها، وإنما بناء على حسابات مصلحية[1].

لم تنصب مآخذ لا ميج على بنيات المراكز وطاقتها الاستيعابية المتناقصة سنة بعد أخرى، ولا على ارتجالية توزيع المقاعد وتميزها بالمحسوبية، بل كان تصورها الشامل ينبني على ضرورة مواكبة المتطلبات الجديدة للحقل التربوي والطفولة المغربية؛ إذ عبرت أكثر من مرة على عقم مناهج التكوين وأساليبها، وتقدمت في هذا الشأن باقتراح للتكوين المستمر لأطر منظمات الشباب بتحيين مشروعها المقدم سنة 1969، كما طالبت بمراجعة التشريعات المنظمة للتداريب التربوية بما يخول للجمعيات القادرة على التأطير صلاحيات تنظيم تداريبها الخاصة، لا سيما وأن التكوينات التي تشرف عليها الوزارة تستند في تأطيرها على كفاءات الجمعيات بنسبة مئوية ساحقة[2].

وبما أنه ليس مطلبا شخصيا، وتبعا لأسلوبها التنسيقي الوحدوي مع بقية الجمعيات، ولا سيما مكونات ج. م. ش، حرصت لا ميج دائما على أن يكون صوتها في خدمة هذا الإطار لما كانت ترى في ذلك قوة وقدرة أكبر على التأثير. وحتى بعدما تراجعت ج. ت. ت. عن مواصلة تفعيل الجامعة بحكم استفادتها المباشرة من الاختيار الوزاري القائم، كانت الجمعية تفكر في ضرورة تدعيم الجامعة بفتح مجال العضوية في وجه الجمعيات المنسجمة مع الأهداف والمبادئ المشتركة، ولا سيما جمعية المواهب[3]، ساعية إلى توفير الشروط الكفيلة بإنجاح مهام المنظمات في المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية، خصوصا بعدما نجحت الجامعة الوطنية للكشفية في الحصول على مركز المعمورة (مركز عبد الكريم الفلوس) كمجمع خاص بأنشطتها وتكويناتها، وتقدمت في هذا الصدد – في نطاق المساواة – بالمطالبة بوضع مركز الهرهورة رهن إشارة ج. م. ش[4]، دون أن تتجاوب الوزارة مع هذا المطلب حتى في شقه الديموقراطي.

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن في 22-28 دجنبر 1980.

[2] أنظر نتائج لجنة المخيمات الصادرة عن المؤتمر الثامن.

[3] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر الثامن.

[4] نفسه.

* تطور الأمة رهين بتوفير الإمكانات لشبابها *

بفضل نجاح التنسيق المشترك بين الجمعيات استعادت لاميج ريادتها وهيبتها لدى الوزارة، في وقت كانت تعد فيه العدة للتعبير عن مواقفها الصريحة، مستفيدة من نجاح فروعها في امتصاص صدمة المقاطعة للموسم الثاني على التوالي، تجسد ذلك بعقدها لمؤتمرها الثامن الذي اختارت له شعار " تطور الأمة رهين بتوفير الإمكانات لشبابها " في دجنبر 1980، وهو المؤتمر الذي سهرت الجمعية على إحيائه في مستوى تخليدها لذكرى مرور ربع قرن على وجودها القانوني، بحضور نوعي لمختلف الفعاليات التربوية والثقافية الوطنية، وممثلين عن المنظمات التربوية والاتحاد المغربي للأوراش وأ. و. ط. م. ومنتدى فكر وحوار والشبيبة الاتحادية وممثلية منظمة التحرير الفلسطينية، ومختلف مصالح الجهاز الوصي الذي كان يتقدمه الوزير ذاته؛ وكانت مناسبة لتقديم الحجم الحقيقي للاميج، وللتذكير بمساهماتها على مدار الخمس وعشرين سنة السابقة، وللتعبير عن مواقفها ومؤاخذاتها ومقترحاتها[1].

لقد أشر المؤتمر الثامن على ميلاد جديد للجمعية ولفروعها ستمتد آثاره إلى كافة المستويات التنظيمية والتنشيطية، وعرفت منذئذ نقلة نوعية لم تخمد جذوتها الظروف الخارجية السائرة بشكل معاكس لذلك الأمل. فمنذ مطلع 1981 أضحت الأنشطة المحلية تنحو صوب التخطيط المعقلن مع ابتداع البعد الجماعي في التفكير والتنفيذ باعتماد اللجن الفرعية بشكل ملموس هذه المرة، واستغلال الطاقات الطلابية التي رمت بها الظروف المتوترة في الساحة الجامعية إلى الانخراط في صفوف الجمعية، ولا سيما في الرباط وفاس ووجدة؛ ففتحت الورشات الفكرية والثقافية الخاصة بدراسة واقع الطفولة والشباب، والمسألة النسائية، وإنتاج مشاريع البرامج القابلة للتنفيذ في هذا الصدد.

---

[1] جدد المؤتمر الثقة في اغلب عناصره القياديةن وانتخي لجنة للتحكيم بعضوية شفيق الإدريسي ومحمد غزالي ومحمد الدويشي ومحمد القاسمي ومحمد المتنبي، ولجنة للمراقبة المالية بعضوية حميد الغماري ومحمد الإدريسي وأحمد حنيني.



رئيس الجمعية و أعضاء مكتبها المركزي يفتتحون أشغال المؤتمر الثامن للجمعية

كما ساهمت اللقاءات الجهوية والإقليمية في النشر الموحد لهذه الأفكار على أوسع نطاق، لم يفرملها إلا ظهرر آفاق الأزمة الناجمة عن سياسة التقويم الهيكلي التي اكتوى بها الجانب الاجتماعي بالأساس، حيث " أضحت تلك المعطيات – كما توقعها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد – تشكل لوحة قاتمة للشباب، تتهدد المستقبل الذي ينتظرهم "[1]، الأمر الذي لن يجعل شبيبة الجمعية خارج الزمن المغربي في أحداث 20 يونيو 1981، بما خلفته من انعكاسات نفسية سلبية داخل الفروع مع متابعة واعتقال بعض من أعضائها؛ حيث إذا كان ذلك قد دفع إلى انسحاب البعض، فإنه في المقابل عزز الإحساس بمدى انصهار الجمعية في النبض الاجتماعي والتصاقها بالآلام والآمال الشعبية، وارتقى الإحساس بكون الانتماء إليها ليس مطلبا تربويا ترفيهيا فحسب، وإنما مطلبا نضاليا بدرجة أساسية، استقطبت معه الفروع أفواجا مهمة من الشباب، لا سيما في مدن الرباط، والبيضاء،

---

[1] أنظر مقدمة عبد الرحيم بوعبيد – " شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات " – نفسه – ص 7.

والقنيطرة، وتمارة، ومراكش، ومكناس، وتمارة، وطنجة، ووجدة، وتراوح الأعضاء القارون بها سنويا بين 70 و200 عضوا[1].

وقد واكب المكتب المركزي حركية الفروع بفعالية متوازية على مستوى كتابته ولجنه المركزية الجديدة، تأثرا بتنامي النشاط الثقافي داخل الفروع وشيوع أسابيعها الإشعاعية المتنوعة والمتعددة على مدار السنة، بما تساهم به في نشر الثقافة الشعبية المبنية على أسس ملتزمة، دون أن تكون واضحة الأهداف والمناهج؛ الأمر الذي دفع بالجمعية إلى ضرورة السعي من أجل توحيد الأسس التي يجب أن تقوم عليها الأنشطة الفرعية، باستبدال حلقة تدريب مسيري الفروع في عطلة ربيع 1981 بملتقى ثقافي وطني تحدد موضوعه في " التعريف بمفهوم الثقافة الشعبية "، شاركت فيه ثلة من كبار المحاضرين في مختلف ضروب الفعل الثقافي (فكر، سينما، مسرح، تراث، أغنية..)، كانت الغاية منه ضبط التصور الثقافي من حيث المفهوم والغايات والوسائل، افترض أن يكون منطلقا لسلسلة من الملتقيات الثقافية الوطنية[2].

* نخيم، أم لا نخيم؟ *

لقد كان ذلك دليلا على انتقال بنيات الجمعية من العمل الموسمي إلى الفعل الدؤوب على مدار السنة في مجالات التثقيف والتوعية والتنشيط العام، وعزز بذلك الحركية الموازية التي كان يشهدها العمل التربوي والتخييمي. فبعد عودة متوسطة المستوى في صيف 1981 بفعل قلة الأطر المجربة، واستشراء الجفاف الشديد في مخيمات الأطلس المتوسط، بادرت الجمعية إلى استغلال حماس الفروع لتنظيم ملتقى وطني للأطر التربوية في ربيع 1982 استهدف الارتقاء بمخيماتها إلى المستويات المرضية، وهو الملتقى الذي أرسى نظريا لبنات المخيمات الوطنية المستقبلية، وانطلق عمليا في بناء تجربة المخيم شبه الوطني، برغبة في تذويب اختلاف المناهج والبرامج التربوية

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 1 أكتوبر 1981.

[2] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

الفرعية، وتحقيق التكامل بين التجارب المختلفة دون تفاوت صارخ بين أطفال الجمعية الواحدة.



الحيحي والسملالي يشاركان في إحدى لقاءات العمل الجمعوي المشترك 1981

وقد شهد مركز خرزوزة إحدى أهم التجارب على مستوى التنظيم والتنشيط المشترك، ابتدعت فيه الأطر التربوية التجربة النموذج لـ " برلمان الطفل " بالمفهوم الديموقراطي الشامل (ترشيحا، وانتخابا، وترافعا، واقتراحا، ومحاسبة)، تعويدا للنشء على الفكر المواطني انطلاقا من تتبعه لمجريات الأمور داخل وسطه المؤقت. كما خلف هذا المخيم نتائج إيجابية على المستوى الهيكلي والتربوي والاندماجي بين الفروع (أطفالا وأطرا)[1].

ولم تكن هذه المشاركة تعبر عن رضى الجمعية عن وضعية المرافق التخييمية، بل ظلت ترى في كون المآل الذي آلت إليه لا يساعد على تحقيق أي هدف تربوي بالمفهوم اللازم، الأمر الذي جعلها تواصل مطالبها بإيقاف مواسم التخييم، خاصة وأن الجميع مسؤولين وجمعويين أجمعوا على استفحال درجة التردي. غير أن عدم قدرة الجمعيات على بلورة موقف حازم إزاء

[1] أنظر الملتقى التحضيري للمؤتمر التاسع في 20-24 مارس 1983.

سياسة الوزارة ومديريتها في مجال الاستقبال كما في مجال التكوين والتأطير جعل صوت لاميج يبدو نشازا، ويجذب انتباه المسؤولين كتطرف أحادي لا يحظى بالتعاطف.

وقد جاهدت الجمعية من أجل تحويله إلى موقف جماعي بالتنسيق مع مختلف الجمعيات الوطنية[1]، من أجل تسريح مساريب الحوار الجدي مع الوزارة، أفرز عقد اجتماع عام مع الوزارة في أكتوبر 1982 صدرت عنه توصيات لتحسين الوضعية، تمثلت في تبني موقف التوقيف المؤقت واعتماد الاستصلاح الذي طالبت به الجمعية، وخاصة محاولة تقعيد الأسلوب الحواري بين الوزارة والجمعيات باستحداث لجنة مشتركة لمتابعة مشاكل التخييم، والاتفاق على ضرورة عقد مناظرة شاملة لتدارس وضعية القطاع تقرر تنظيمها في دجنبر الموالي.

وقد اغتنمت الجمعية انعقاد هذه التظاهرة التخييمية لتقديم تصورها الذي بلورته توصيات ملتقى أطرها التربوية المذكور، والتي قضت بجعل تحسين وضعية المراكز وتجهيزها أولوية الأولويات، مع وضع مقاييس عادلة لتوزيع المقاعد حسب قدرة الجمعيات وكفاءتها التربوية، ومراجعة محتويات التداريب التكوينية وفق المناهج البيداغوجية الحديثة. وكانت تلك التصورات والمقترحات بمثابة أرضيات حظيت بتجاوب الجمعيات بما أنها لامست عمق المشاكل التي تعاني منها قبل غيرها، في الوقت الذي أبرزت فيه المناظرة فتورا في مساهمة الجهاز الوصي المعني بالتطبيق، وعدم تقدمه بأي تصور حقيقي لمشاريعه المستقبلية، وغياب دوره في التنسيق مع القطاعات الحكومية المرتبطة بالميدان (الصحة، النقل، التجهيز، المياه والغابات..).

ولم تفلت الجمعية الفرصة للتذكير بكون الحل الأمثل لضمان التكامل بين الجهاز الحكومي والجمعيات وتقعيده لا يمكن أن يتواصل في غياب المأسسة الحقيقية لهذا الحقل، وعدم وجود الإطار التشريعي المؤهل لمعالجة المشاكل التي تهم قطاع الطفولة والشباب سواء في مجال التخييم، أو في دعم عمل الجمعيات (المنح)، أو تكوين الأطر، منذ تشييع المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذي ولد ميتا سنة 1972؛ فكانت سباقة إلى المطالبة بضرورة تجاوز هذا الفراغ، ولو بخلق جهاز تنسيقي مؤقت لمعالجة القضايا ذات

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

الاستمرارية، وهو الاقتراح الذي تجاوبت معه الجمعيات والوزارة نتج عنه قرار الإحداث الرسمي " للجنة الوطنية للتخييم " في مارس 1983، منحت لأشغالها صفة الالتزام الثنائي، واعتبر ذلك مكسبا حقيقيا للطرفين. وقد أسندت رئاسة هذه اللجنة إلى لاميج في شخص كاتبها العام المغفور له محمد السملالي[1].

* رياضة بدون شبيبة *

برزت هذه التطورات مع بداية تحمل عبد اللطيف السملالي مسؤولية الإشراف على كتابة الدولة في قطاع الشبيبة والرياضة، واتباعه لسياسة تتسم بالتعامل المتوازن مع كافة الجمعيات وإن كانت ناقصة الفعالية؛ إذ ظلت بعض الرواسب السلبية قائمة، ولا سيما في مصلحة أسفار الشباب المطبوعة بالتردد والارتجال، وباتباع كافة السبل الكفيلة بإقصاء ممثلي الجمعيات من المشاركة في الأنشطة الدولية، والتعمية على الوفود الشبابية الأجنبية الزائرة للمغرب، أو توجيه محطاتها إلى جمعيات معينة دون أخرى على غرار ما كان الأمر عليه سلفا؛ دون نسيان مواصلة بعض المندوبين ومديري دور الشباب لممارسات استفزازية ضد الفروع، بشكل كان يحاول نسف الثقة الجنينية بين الوزارة ولاميج على الأقل. بل إن نجاح الجمعية أخيرا في اقتناء مركزها الإداري بالرباط شجع على التشكيك في مصادر تمويلها ومدى ارتباطها " بأرصدة أجنبية "، اغتنمتها الوزارة فرصة للتدقيق في حساباتها في سنة 1983، اطلعت من خلالها على شفافيتها ومدى صدقيتها وتمسكها بالمبادئ المواطنية فعلا لا قولا[2].

وسرعان ما ستميل الوزارة تماما إلى الجانب الرياضي تبعا لتجربة المسؤول عنها، حيث بدأت بوادر الفتور والارتجال تغزو تدريجيا قطاع الطفولة والشباب، وأخذ الرقع يتسع بخطوات جلية مع دخول المغرب سباق تنظيم الأنشطة الرياضية الكبرى على الصعيدين المتوسطي والعربي (كأس

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24–28 دجنبر 1983.
[2] نفسه.

فلسطين، ألعاب البحر الأبيض المتوسط)، مع ما استهلكه ذلك من ميزانية مالية ضخمة لتشييد الملاعب والقاعات الرياضية ذات المواصفات الكبرى بمرافقها المتنوعة، وكل ذلك كان على حساب احتياجات فضاءات الشباب الآخذة في التآكل (دور الشباب، مراكز الاستقبال، مراكز التداريب والتخييم)، تعبيرا عن إدراج القطاع الشبابي في الدرك الأسفل من خلال تقليص أعداد المتدربين والمخيمين، وجمود منح التغذية، وتكلس الاعتمادات المخصصة للهيئات الجمعوية.



صورة جماعية لمشاركين في ملتقى صيف 1983

لقد أصيبت الجمعيات بالخيبة من هذه التحولات التي تمت في وقت كانت تنتظر فيه تفعيل نتائج وتوصيات المناظرة الأخيرة، وعلى رأسها الاتفاق الجماعي على انطلاق مرحلة الاستصلاح في السنة ذاتها (صيف 1983)؛ وتبين لها أن الموافقة المبدئية للوزارة لم تكن إلا تمويها لاستغلال طاقمها البشري في تأطير وتنظيم تلك التظاهرات الرياضية، مع طرحها فتح

مخيمات رمزية في محيط الأماكن المخصصة للألعاب فيما بين الجديدة والقنيطرة، مع تخصيص 250 مقعد لكل جمعية[1] لتأثيثها كديكور شبابي.

وقد دفع هذا بالجمعية إلى التمسك بنتائج المناظرة ورفضها المشاركة في تلك اللعبة، متخذة على عاتقها تقديم المثال على الشروع في تطبيق الخطة المرحلية بتنظيمها لملتقى وطني لأطرها بمركز الهرهورة في غشت من تلك السنة، بمشاركة أزيد من 200 شاب يمثلون مختلف الفروع، استغلته كمناسبة لتقييم تجاربها الأخيرة في مجال التخييم، ولمراجعة برامجها في الأنشطة العامة، مثلما شكل فرصة لاستعادة تاريخ الحركة التطوعية بالمغرب ومقوماتها انطلاقا من " طريق الوحدة ". وعلى المستوى العملي أقدمت على تدشين الاستصلاح بإقامة ورش رمزي، تمثل في بناء جدار محيط بمركز الهرهورة، وفي تعبيد طريق مدخله، مع القيام باستصلاح بعض الخيام والأسرة، تعبيرا منها عن صدقية مواقفها وقدرتها العملية على تعبئة الشباب[2].

* ارتجاج إيديولوجي *

إن حدة موقف الجمعية على المستوى المحلي والوطني لم يكن يعبر إلا عن القلق والغليان المنبعث في أوساطها؛ فإلى جانب الجرح الغائر الذي أحدثته المذابح الصهيونية في صبرا وشاتيلا، واهتزاز الثقة بكل ما يمت للأنظمة العربية بصلة، أفرزت الأزمة الداخلية لحزب إ. اش. ق. ش. وانفجارها على العلن في ماي 1983 رجة عميق داخل الجمعية بفعل انتماء عدد من أعضائها إلى الفصيلين المتنازعين، أذكت نواة الخلافات القائمة أصلا بين المنتسبين للتيارات الطلابية (الطلبة الاتحاديون، رفاق المهدي وعمر، الطلبة القاعديون..).

وقد بدأت هذه الهزة السياسية تبرز داخل الجمعية بترسباتها داخل الفروع وفي الملتقيات الوطنية بفعل شيوع عمليات التصنيف من جهة، ومحاولات الاحتواء وتجسيد التمامية الإيديولوجية في بعض المدن. فالجمعية

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

[2] نفسه.

بفعل نهجها التقدمي كان الانتساب إليها وبلوغ درجات المسؤولية داخلها يرتبط في العمق بمصداقية الأفراد وسلوكهم التربوي، ونضاليتهم طبقا للمبادئ والمثل الملتصقة بخدمة الفئات الشعبية؛ ومن ثم كانت على الدوام مدرسة لتخريج المناضل الميداني فكرا وعملا، إلى درجة أنها اعتبرت حاضنة للأفكار الجذرية غير المهادنة التي ينشأ عليها التلميذ قبل أن يتمم تكوينه داخل أ. و. ط. م. لتتلقفه الأحزاب التقدمية جاهزا، وفي مقدمتها إ. اش. ق. ش، وغالبا ما يميل البعض منه إلى تبني الأفكار الأكثر ثورية وصدامية تماشيا مع انفعالاته واندفاعاته.

إن هذا ما جعل الأزمة المذكورة ترخي بظلالها على فروع الجمعية منذ تلك السنة وتحافظ على عنفوانها حتى الوقت الراهن، دعت قيادة الجمعية في تلك اللحظة إلى محاولة رأب التصدع الداخلي بما يحفظ وحدة التنظيم تماشيا مع وحدة الأهداف والغايات التي وجد من أجلها، لا سيما وأن الموقف السياسي لرئيس الجمعية، السي محمد الحيحي، المتسم بالحياد الإيجابي قد يسر عليه تجنيبها خطر الفلتان، دافعا بالجميع إلى الإيمان بكون مصداقية دور الجمعية يكمن بالأساس في استقلالية قرارها، وما من خطر يتهددها أكثر من فقدانها لتلك الميزة مع المحاولة الدائبة لتلغيمها بالصراعات الإيديولوجية بشكل يستهدف وجودها كمنظمة شبابية جماهيرية تطوعية، ويتنافى وطبيعة عملها الجمعوي الجماعي، مركزا في ذلك على ضرورة تجذير خيارها والتصدي الصارم لأية محاولة تستهدفه[1].

لقد انعقد المؤتمر التاسع في دجنبر 1983 بحضور 21 فرعا في خضم هذه المعمعة، وفي ظل أجواء أمنية وتجسس استخباراتي شديدين، وعرف نقاشات حادة دون أن يحيد على المنهجية الديموقراطية التي انطبعت بها لاميج على مدى تاريخها، وأفرز نتائج أكدت بنسبة كبيرة سلامة وحدة الجمعية ونجاحها المؤقت في تجاوز العاصفة، لم يشبها إلا الانعكاسات العامة لأحداث يناير 1984 التي تعرض فيها عدد من أعضاء فروعها وقيادتها المركزية للمضايقات والاعتقالات، وخصوصا في القنيطرة وفاس والجديدة[2]،

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر التاسع في 24-28 دجنبر 1983.

[2] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 18 ابريل 1984.

كان النصيب الأوفر منها لأعضاء ينتسبون إلى التيار المنسحب من إ. اش. ق. ش.، مما عزز التعاطف معه بصورة أكثر من ذي قبل.

* أسئلة ثقافية جديدة *

في ظل هذه الأجواء المفعمة بالجدل الفكري أضحى البعد الإيديولوجي أكثر طغيانا وتأطيرا لكافة الأنشطة والملتقيات والوسائل، وأصبحت القراءة التفكيكية والنقدية تطول مختلف القضايا المعروضة داخل المجالات الثقافية والتربوية والاجتماعية، فارزة زعامات فكرية يتحلق حولها أعضاء الفروع أو الجهة، وتؤثر بتوجيهاتها في الخيارات والبرامج والأنشطة؛ وأصبحت المجلات الحائطية تنضح باجتهادات هامة جدا، يلتقي فيها السياسي بالتاريخي والفلسفي، والتربوي بالثقافي، والقومي بالمحلي، ناهيك عن الإبداعات المتنوعة. وأضحت في عدد من الفروع نشاطا إشعاعيا يلعب أدوارا كبيرة في التوعية والتثقيف والمماحكة والنقاش خارج القاعات، فيما أضحت المواضيع الفكرية المطروحة أكثر التصاقا بالواقع الاجتماعي، وأشرس نقدا له وذات بعد ثوري، ترسخت فيه أسبقية القضية الفلسطينية كقاسم مشترك بين مختلف الفروع[1].

لقد أصبحت الأنشطة الثقافية داخل الفروع شبه موحدة، وكان أغلبها يتطرق إلى المواضيع المرتبطة بالوضع العربي الراهن، والثقافة المغربية ودورها في تحصين الأبعاد الديموقراطية والمواطنية، مع إيلاء الاهتمام بصورة أكبر للأمسيات الغنائية والأشعار الثورية الملتزمة، بلغ صداها إلى العديد من المراكز حتى القروية منها، التي ما فتئت الجمعية تحلم بالوصول إلى شبابها وأطفالها على غرار ما كان عليه الحال في مطلع عهد الاستقلال، والتي كانت السلطة تتصدى لها في المهد. وهذا ما كان عبر عنه السي محمد الحيحي في رده على مطلب شباب بني وليد في خريف 1985، حينما علق على رغبتهم في تأسيس فرع للجمعية بقريتهم بقوله " هذه مغامرة جميلة لا أظن أن المخزن سيرحب بها، ومع ذلك نحن مستعدون للمضي معكم فيها إلى

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 نونبر 1984.

آخر رمق "[1]، فتأسس الفرع فعلا، بيد أن معاول السلطة سرعان ما انهالت عليه وأقبرت جذوته في أقل من 18 شهرا.



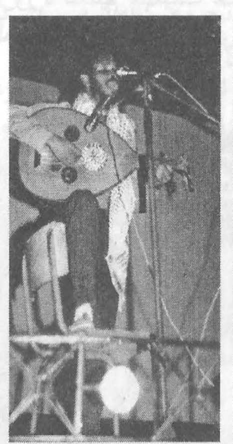
رئيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين يتلقى تذكارا رمزيا من أعضاء فرع الرباط

وبرزت داخل الفروع إبداعات نوعية محترمة في التفكير النظري الجماعي، كما في الإبداعات التعبيرية في الموسيقى والمسرح والتشكيل، خاصة في مدن الرباط ومكناس والبيضاء ومراكش والقنيطرة؛ لكن الاهتمام اتجه بالأساس في هذه الفترة صوب الفئات التي لم تعطها الجمعية حقها المطلوب، حيث ارتقت المسألة النسوية إلى درجة عليا بفضل الحضور التراكمي الوازن للعضوات قبل أن تصبح قضية المرأة شأنا عاما. وكانت كتب نوال السعداوي أولا، ثم الانطلاقة الجديدة للباحثة المغربية فاطمة المرنيسي، دافعا إلى هذا الوعي الذي تجسد ببروز خلية المرأة داخل أغلب اللجن الثقافية الفرعية، الأمر الذي حتم على الجمعية التجاوب مع هذا المد

---

[1] أنظر اللقاء التقييمي لمخيمات الجمعية في 26-30 دجنبر 1985.

بتنظيم أول ندوة وطنية كبرى بالمعمورة، في موضوع " الوضع الراهن للمرأة المغربية " في مارس 1986 بمشاركة نخبة من أبرز الباحثات والباحثين[1].




الحضور القوي للأغنية الملتزمة في إبداعات فروع الجمعية

أما العنصر الثاني الذي بدأ يفرض حضوره بشكل عملي في هذه الفترة، هو اليافع انطلاقا من فرع الرباط الذي دشن منذ سنة 1983 تنظيم الأنشطة المستمرة الخاصة باليافعين بشكل مستقل عن الطفولة والشباب، وعنه انبثقت تسمية هؤلاء الشباب الصغار " رفاق الجمعية "، اجتهدت أطره في تجريب مناهج متميزة تراعي خصوصيات هذه الفئة ورغباتها في مختلف ضروب التنشيط التربوي والثقافي والعلمي والإبداعي والرياضي؛ وسرعان ما تلقفته بقية الفروع النشيطة، حيث لم تمض أكثر من سنة حتى أضحت لجن رفاق الجمعية جزءا رئيسيا في هياكل الفروع، وأصبح عدد المستفيدين من أنشطتها لا يقل عن حجم المنخرطين الشباب، ويتراوح حسب قوة الفروع بين

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 ماي 1986.

25 و100 رفيق للجمعية[1]. وزاد من ترسيخ وتطوير هذه التجربة الوليدة تبادل الخبرات والتجارب، رغم التفاوت القائم حسب نوعية الطواقم التاطيرية ودرجة امتلاكها لخبرات التنشيط والتواصل. ومنذ تلك اللحظة بدأت الأصوات ترتفع للمناداة بضرورة تنظيم ملتقيات خاصة بهذه الفئة المعول عليها كإعداد مبكر للأعضاء المستقبليين، الأمر الذي لن يتجسد عمليا إلا بعد المؤتمر العاشر.



إقبال اليافعات على أنشطة "رفاق الجمعية" في كافة الفروع

لم يخرج العمل التربوي عن التحولات التي عرفتها الجمعية سنة 1983، فالتقييمات المتوالية داخل الفروع أضحت بدورها مرتبطة بالأفكار النقدية المشحونة بالحمولة الإيديولوجية، وتضع كافة وسائل التنشيط على مشرحتها لقياس مدى مساهمتها في تجذير التربية المتحررة غير الخانعة وغير المستلبة أو الموجهة لتكريس الوضع الطبقي القائم؛ ونحت في الوقت ذاته إلى التأهيل المتجدد الواعي للأطر التربوية من خلال النقاشات النظرية والتجارب التطبيقية، تحققت معها في هذه الآونة طفرة من الاجتهادات

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 12 نونبر 1985.

المتفاوتة الأهمية في مختلف وسائل التنشيط، وجدت صداها في النجاح الكبير الذي عرفته أول تجربة للمخيم الوطني في صيف 1984، لا سيما في المرحلة الجبلية بابن صميم، رغم المعيقات الموضوعية التي صارت قاسما مشتركا لوضعية مراكز التخييم عموما.

وكان من اللازم أن تسير تجربة 1985 في مد تصاعدي لولا أن الوضعية المعاشة في التجربة الأولى شكلت إحباطا، دفع العديد من الأطر المجربة إلى تفضيل تأطير مخيمات القطاع الخاص لما توفره من حد أدنى من الشروط الموضوعية، بدل المساهمة في ما اعتبروه تنكيلا بالطفل[1]، بصورة جعلت التجربة الثانية تتراجع بشكل حاد عن سابقتها، وفرضت على الجمعية ضرورة التفكير في التوقف عن المشاركة في التخييم إلى حين اتخاذ الوزارة لإجراءات حقيقية لاستصلاح المراكز[2].

* نحو خوصصة القطاع *

إن افتقار الوزارة لأية استراتيجية واضحة المعالم إزاء قطاع الطفولة والشباب، وانغماسها الكلي في تدبير الشأن الرياضي، قد عجل بتبديد عنصر الثقة والتكامل مع الفعاليات الجمعوية، كانت من نتيجته عودة لاميج للبروز كأقوى صوت احتجاجي ضد تلك السياسة، لم تكن ترى فيه الوزارة ولا مسؤولي مديرية القطاع إلا موقفا شخصيا ضد الوزير اعتبارا لانتمائه السياسي اليميني، بناء على جهوزية تهمة انتماء الجمعية إلى حزب معارض، شأنها في ذلك شأن بقية الجمعيات الوطنية الفاعلة، نافيين عن هذه التنظيمات الشبابية حقها في الاختلاف مع الجهاز الوصي، ولا في الدفاع عن الفضاءات الممولة بالمال العام؛ بل رؤي في الموقف الجمعوي العام شحنا وتجييشا لأغرار يمتثلون تماما لأوامر شيوخهم[3]. ولا غرو في ذلك، ما دامت تلك تصورات لعناصر تكنوقراطية استمرأت التخطيط الفوقي لواقع لا تمت إليه

---

[1] أنظر اللقاء التقييمي لمخيمات الجمعية في 26-30 دجنبر 1985.

[2] أنظر الورقة التربوية الصادرة عن المؤتمر العاشر في 21-23 مارس 1986.

[3] Ikken – Op. cit – pp 35, 38-39, 57, 60-61 etc.

بصلة، ودون أدنى احتكاك مباشر مع الشباب ومعاناته داخل المؤسسات وبنيات الاستقبال التي اهترأت بسياستها المرتجلة.

وفي هذا الصدد يشير عيسى يكن – المسؤول المباشر عن مديرية الطفولة والشباب في تلك المرحلة – إلى أن ما كان يحرك الجمعيات، ولاميج على رأسها، هو ارتباطها ببعض الأحزاب، ومن ثم لم تكن معارضتها مفهومة بالنسبة إليه، حيث بدا التشابه بين الجمعيات والأحزاب جلية، خصوصا حينما تظهر مواقفها ومقترحاتها على صدر صحافة المعارضة[1]. إنه بؤس التفكير الذي أطر الوزارة خلال تلك المرحلة، وأبرز ترفعها عن الاعتراف بفشل خططها وعشوائية سياستها، والتي بموجبها أقبرت كفة التصورات والأفكار الإصلاحية والتقويمية التي أبدتها الجمعيات بصفة منفردة أو جماعية في إطار اللجنة الوطنية للتخييم.

إذ في الوقت الذي سعت فيه هذه الهيئات إلى محاولة تقريب الهوة بين التدبير الوزاري والفعل الجمعوي، ووضعت نفسها كمنافحة عن القطاع بالجهر بضرورة الرفع من ميزانية الوزارة حتى تتجاوب مع الأسئلة المنتظرة للشباب، سبحت هذه الأخيرة ومخططوها في اتجاه معاكس قوامه المزيد من الإجهاز عما تبقى من المكتسبات الضئيلة، وتجلى عنوانها الأبرز في إصدار المذكرة 162 المشؤومة ولواحقها سنة 1984، التي ضربت في العمق وبالواضح مجانية الاستفادة من خدمات دور الشباب، وفرضت مكوسا مادية على الجمعيات والرواد[2]. وقد سقط هذا القرار اللا شعبي في الوقت الذي كانت فيه الجمعيات تنتظر تحسينا في الشروط التخييمية، وفي تحديث بنيات دور الشباب ودمقرطتها.

لقد استهدفت المذكرة المذكورة التضييق على الرواد والمنخرطين، وأسست لخلق الأندية المؤدى عنها بما يضيق من فضاءات الاشتغال المقلالة أصلا، ويزرع فئوية في صفوف الشباب حسب الإمكانات المادية. وقد أدركت الجمعيات البعد التصفوي لهذه السياسة، لا سيما وأنها تزامنت مع عودة منهجية الضبط التي سلكتها أم الوزارات في عهد إدريس البصري عقب أحداث يناير 1984؛ حيث لم تقف المذكرة عند مسالة الأداء، وإنما واكبتها

---

[1] Ikken – Op. cit – p 5.

[2] أنظر اللقاء التقييمي لمخيمات الجمعية في 26-30 دجنبر 1985.

بمراقبة وتتبع المنخرطين وجمع المعلومات عنهم، من خلال فرضها على إدارات دور الشباب ضبط لوائح المنخرطين بالمعطيات الإدارية. إنها نفس السياسة المنتهجة آنذاك في الحقل الجامعي (جهاز الأواكس). وقد أقنع المسؤولون أنفسهم بكذبة ترشيد النفقات، ومساهمة الجمعيات والشباب في تحسين وتطوير شروط العمل داخل الدور[1].

أجمعت الجمعية وفروعها وباقي هيئات الشباب الوطنية والمحلية على التصدي للمذكرة 162، وحولتها إلى معركة جماعية بالتنسيق مع كافة المهتمين بالشأن الجمعوي والشبابي، وأشركت معها الرأي العام الوطني في ذلك، لافتضاح بعدها الأمني الاستخباراتي، زيادة على التضييق على حق الشباب في التنظيم والترفيه والتكوين بغض النظر عن إمكاناتهم المادية؛ وتمكنت من رفع القضية إلى قبة البرلمان من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية التي تقدم بها عدد من نواب الصف الديموقراطي.

* التخييم جريمة في حق الطفل *

هذه المعركة التي افتعلتها السياسة الارتجالية للجهاز الوصي لم تثن لاميج عن مواصلة خطتها في تصحيح اختلالات المجال التخييمي، لما ظل العمل التربوي يمثله من فرصة للتكوين والتوجيه والترفيه بمقابل تراجع الشروط الموضوعية المرتبطة بالبنيات والتجهيزات، وما واكبها من تأطير وتغذية وتطبيب ونقل. وقد ارتكز موقف الجمعية على انعدام توفر المناخ الصالح لتحقيق الأهداف التربوية التي يحتاجها الطفل المغربي عموما، وطفل الفئات الشعبية الأكثر خصاصة بالدرجة الأولى، مع استمرار الوزارة في تفويت المراكز إلى القطاع الخاص، وفي تقليص عدد المستفيدين ومراحل التخييم ومددها، وتدهور البنيات وضآلة المنح، وضعف مناهج التكوين التربوية التي لم تعرف مراجعة حقيقية منذ مطلع عهد الاستقلال[2].

---

[1] Ikken – Op. cit – p 67.

[2] أنظر الملتقى التحضيري للمؤتمر العاشر في 26-30 دجنبر 1985.

وكانت اللجنة الوطنية للتخييم، التي ترأسها الكاتب العام للجمعية، منبرا لتركيز الاهتمام على هذا القطاع، مؤمنة بكون اعتمادها كحل مؤقت تسعى من ورائه إلى وضع الأسس العملية الأولى لبعث المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ومن ثم ضرورة استثمارها كإطار لتطارح الأفكار والمشاريع الرامية لتنظيم الحقل الجمعوي، والعودة به إلى التنسيق التكاملي مع الجهاز الوصي، دون أن تجد القرار السياسي الجريء. غير أن الصلاحيات المحدودة لهذه اللجنة، وعدم قدرتها على فرض تصورات الجمعيات على امتداد السنوات الثلاث من وجودها، وما واكب ذلك من استمرار اندحار الأوضاع كما وكيفا نتيجة عدم تجاوب الوزارة ومديريتها مع مشاريع الإصلاح المقدمة، وتمسكها بمذكرتها الابتزازية، وارتفاع حدة مضايقات المندوبيات لفروع الجمعية تبعا لذلك، كل ذلك جعل اللجنة تبدو في نظر فعاليات الجمعية مجرد لجنة صورية يستثمرها الوزير في مرافعاته أمام البرلمان، بعدما حولها إلى مجرد هيئة لوزيعة مقاعد الجمعيات.

ومن ثم ارتفعت المطالب بضرورة انسحاب الجمعية منها، أو على الأقل التنحي عن رئاستها، بمقابل تبني المزيد من الضغط الجماعي من أجل دفع الجهاز الوصي إلى ضرورة تطبيق الخطة المرحلية للتوقف عن " الإجرام في حق الطفل "، مع ما يقتضيه ذلك من دعوة إلى عقد مناظرة وطنية جديدة بهدف استخلاص المشاريع العملية للرقي بالمخيمات إلى ما تستحقه أجيال المستقبل[1].

* على محك السؤال الفكري *

في ظل هذا الزخم المتسم بالنقلة النوعية في أنشطة الفروع، وفي تعاطيها مع الهجمة التي انتهجتها الوزارة، انعقد المؤتمر العاشر للجمعية في 21-23 مارس 1986 في غياب رئيسها المتواجد للعلاج بالخارج، وكاتبها العام الذي كان في فترة نقاهة. وقد تميز المؤتمر بالحضور النوعي القوي للفروع بفعل استثمارها للطاقات الطلابية المنتسبة إليها، بشكل جعل أشغاله تخرج عن

[1] أنظر أشغال المؤتمر العاشر المنعقد في21-23 مارس 1986.

نطاق التقييم التقليدي للأنشطة وطرح التصورات الإجرائية، وتصبح ورشات فكرية للإنصات العميق للأسئلة التربوية والثقافية المطروحة انطلاقا من التراكم الفعلي غير المؤطر نظريا في الممارسة. وتم التنبيه إلى كون التجربة الطويلة للجمعية على امتداد الثلاثين سنة السابقة تفتقر إلى التأصيل الفكري الموحد في المجال والزمن، وتتسم بالقطيعة وعدم الاستمرارية، حتى أضحى كل فرع يمتلك مرجعية خاصة به، يؤمن بها كسليلة لفكر الجمعية وأهدافها ومبادئها، ويصطدم عند التلاقي بمرجعيات الفروع الأخرى.

لقد أعد الملتقى التحضيري المنعقد في دجنبر 1985 الخطوط العامة لأرضيات النقاش[1]، انصبت على نقطتين رئيسيتين تتضمنان مختلف أوجه النشاط الجماعي. ركزت في الشق التربوي على ضرورة رفع درجة الصمود للدفاع عن حق الطفولة في الاستفادة من فضاء الترفيه والتوجيه في مراكز التخييم ودور الشباب، ولا سيما بإفشال مضامين المذكرة 162 من جهة؛ مثلما بضرورة توحيد المنظور التربوي الخاص بالجمعية بما يستوجبه من تجاوز للارتجال والتبسيط والنمطية إلى تقعيد التخطيط والتأطير المعقلنين اللذين يراعيان خصوصيات المستفيدين، وإخضاع أية عملية تربوية لمنظومة فكرية منتصرة لمبادئ التنشئة الاجتماعية المتأثرة بحركية المحيط، والتي تتغيى ترسيخ قيم المسؤولية والحرية والحداثة في إطار وطني قومي، منفتح على تجارب الثقافات الإنسانية المناهضة لكل أشكال الميز العرقي أو العقائدي أو الاجتماعي، محددة بأن نجاح الفروع في بلوغ الآفاق المشتركة لتلك الأهداف لن تتحقق إلا بضمان توازي خطوط تقدمها جمعاء، انطلاقا من التنسيق الذي يمكن أن تلعبه لجنة مركزية للعمل التربوي[2].

أما في الشق الثقافي، فقد خلصت أشغال المؤتمر إلى النجاح المظهري للزخم العملي التكويني والتوعوي الممارس داخل الفروع، دون أن يواكبه انعكاس عميق موازي. وتمثل ذلك في عجز الجمعية عن تحديد تصور موحد وضبط عقلاني لأدواتها الثقافية، الأمر الذي برزت نتائجه في قلة الأطر المجربة في هذا المجال، وفي ارتجالية البرامج وموسميتها المفرطة. ومن ثم حدد المؤتمر – باستقرائه للتجربة – المنظور الثقافي المشترك

---

[1] أنظر الملتقى التحضيري للمؤتمر العاشر في 26-30 دجنبر 1985.

[2] أنظر الورقة التربوية الصادرة عن المؤتمر العاشر المنعقد في21-23 مارس 1986.

باعتباره انعكاسا للعلاقات بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، مع حتمية الربط بين الثقافة والإيديولوجيا، والتي تستوجب على الجمعية الانحياز إلى مبادئ التحرر وحرية الإبداع في مختلف المناحي، وضرورة مواصلة إسهامها في نشر القيم الإنسانية السامية التي لا يمكن أن تتم إلا بإعمال الفكر العلمي العقلاني والديموقراطي، ووجوب أن تصب محصلته كلها في رد الاعتبار للفكر المواطني انطلاقا من الفروع، وفي تكامل بينها بتأطير من لجنة مركزية خاصة بالفعل الثقافي[1].

السنوات	78-76	80-78	83-80 +	86-83 +
الرئيس	**محمد الحيحي**	**محمد الحيحي**	**محمد الحيحي**	**محمد الحيحي**
نائبه 1	محمد الريح	محمد الريح	محمد الريح	محمد الريح
نائبه 2	محمد العباسي	ع. العزيز بوراس	محمد الباهي	-----
الكاتب	**محمد السملالي**	**محمد السملالي**	**محمد السملالي**	**محمد السملالي**
نائبه 1	محمد عاشور	محمد عاشور	ع. العزيز بوراس	العايدي حنبلي
نائبه 2	ع. الرزاق الدواي	ع. الرزاق الدواي	محمد الهراس	ع. السلام مجلاوي
الأمين	**العربي لحلو**	**العربي لحلو**	**العربي لحلو**	**العربي لحلو**
نائبه 1	ع. العزيز بوراس	محمد الهراس	م.عزام الفاسي	م.عزام الفاسي
نائبه 2	الدمناتي العليوي	مصطفى ريحان	مصطفى ابو العيون	-----
مستشار	محمد الهراس	مصطفى ابو العيون	مصطفى عربوش	زهرة تراغا
مستشار	ع.السلام برحو	محمد كسراوي	محمد كسراوي	محمد كسراوي
مستشار	العايدي حنبلبي	ع.السلام الحبيب	ع.السلام الحبيب	ع.السلام الحبيب
مستشار	شفيق الحسين	شفيق الحسين	ع. الرزاق الدواي	ع. الرزاق الدواي
مستشار	محمد أشيبان	محمد حفيظ	محمد عاشور	ع. العزيز بوراس
مستشار	محمد أوباري	محمد أوباري	العايدي حنبلي	محمد بولعمان
مستشار	-----	-----	------	حسن دحمان
مستشار	-----	-----	------	محمد لحميدي

المكاتب المركزية ما بين سنتي 1976 و1986

[1] أنظر الورقة الثقافية الصادرة عن المؤتمر العاشر المنعقد في21-23 مارس 1986.

لقد نجح المؤتمر في ضمان استمرارية وحدة الجمعية، وأخفى فتيل الانفجار الذي أذكته الخلافات السياسية المعتملة في العمق، وتمكن من جر الفروع إلى التقريب بين اختلافاتها النظرية والإجرائية في الحقول التربوية والثقافية والاجتماعية؛ كما قلص مساحات الانغلاق الذاتي المعتمد منذ مطلع السبعينات لفائدة عمل شبه تنسيقي استدرارا للنتائج التي حققتها تجارب المخيمات شبه الوطنية والوطنية منذ 1982. وعزز خلق اللجنتين التربوية والثقافية – اللتين ضمتا أبرز فعاليات الفروع – الحركة الدائبة داخل المقر المركزي التي أسستها مبادرة تجميع وتصنيف وتبويب وثائق الجمعية.

وكان من أبرز ثمار هذه الحركة تعاون اللجنتين في خلق الشروط النفسية والبشرية لوضع أنشطة " رفاق الجمعية " على أجندة المكتب المركزي الجديد، عبر مشروع عملي متكامل لإقامة أول مِلتقى لهذه الفئة منذ 1965 خطط لتنفيذه في الصيف الموالي، كأول تجمع لليافعين من مختلف الفروع ببرنامج مدروس ومدقق، يتجاوب مع انتظارات هذه الفئة النشيطة داخل الفروع بصورة حيوية[1]، ليصبح تقليدا سنويا انطلاقا من تلك السنة إلى جانب مخيمات الأطفال.

والملاحظ أن تفاعل قواعد الفروع مع الحركة الجديدة للجنتين المركزيتين لم يكن فعالا، فمن جهة تبين أن نتائج المؤتمر لم تكن مستوعبة بالقدر الكافي لكون مبعوثي الفروع المؤتمرين كانوا قلة طليعية، أنتجت خطابا نظريا صرفا بعيدا كل البعد عن انتظارات غالبية الأعضاء[2]؛ ومن جهة ثانية رؤي في تحرك اللجنتين إزاء الفروع من أجل معاينة البرامج وتقييم فعاليتها تدخلا في الشأن الفرعي الداخلي، وأداة رقابية إضافية بيد المكتب المركزي، فكان التعامل معهما بفتور شديد. ومع ذلك تمكنت اللجنة التربوية من تحقيق رصد أولي للاحتياجات التأطيرية للفروع كما وكيفا، سعت إلى بلورته في تدريب الجمعية التحضيري لسنة 1987[3]؛ كما استطاع أعضاؤها من المشاركين في المناظرة الوطنية الخامسة للمخيمات من إدراج تدريب أطر اليافعين في التوصيات المرفوعة إلى الوزارة، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى تنظيم حلقة تجريبية يتيمة في هذا الصدد في ربيع تلك السنة. وعلى

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 8 يونيو 1986.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 30 يناير 1988.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 فبراير 1987.

المستوى الإجرائي تمكنت اللجنة المركزية التربوية في سنة 1988 من تفريغ الورقة النظرية في أنشطة قابلة للتنفيذ تتجاوب مع الأهداف المتوخاة[1].

وعلى غرارها حاولت اللجنة الثقافية إعداد مشروع شبابي كبير تمثل في وضع الأسس لأول ملتقى خاص بالشباب، تجسيدا لموقفها المعبر عنه في المناظرة بتطبيق الخطة الإصلاحية للمخيمات، وتنفيذا للأفكار التي كانت تنادي بها الجمعية منذ سنة 1961.

* الملتقى الوطني لشباب ويافعي الجمعية *

إن موقف لاميج الثابت من المخيمات في هذه الفترة قد أملته معايشتها للظروف القاهرة في مراكز الأطلس والغابة الدبلوماسية سنة 1987، التي رفعت فيها شعار " التخييم حق وليس امتيازا "؛ غير أنه تبينت لها استحالة إنجاح أي عمل تربوي حقيقي في ظل التهديد اليومي الذي يتعرض له الطفل والمؤطر على كافة المستويات[2]، لا سيما وأن الخبرات التربوية العالية لم يعد لها أي حافز للمشاركة لا في مخيمات الطفولة ولا في ملتقيات " رفاق الجمعية " في ظل تلك الأوضاع المتردية[3]. وهذا الوضع السلبي صعد من وتيرة احتجاج الجمعية ضد السياسة الشاملة للوزارة، مع معاناتها المستمرة مع تداعيات المذكرة 162 وانعكاساتها على العديد من الفروع خاصة في الدار البيضاء والقنيطرة وسلا وفاس[4]؛ حيث أن اتفاق هياكل الجمعية على القبول بحل وسط يقضي بأداء الفروع لمساهمة رمزية سنويا، كان بمقابل رفضها الصارم تقديم لوائح أعضائها بأرقام بطائقهم الوطنية، خصوصا وقد زامن ذلك تضييق متصاعد من لدن سلطات الداخلية على مستوى الوضع القانوني (وصولات الإيداع)، أو على مستوى الأنشطة (إجبارية التراخيص)[5]؛ وهو ما اعتبرته مديرية الطفولة والشباب موقفا لا مبرر له يجعل الجمعية في موقع

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 10 فبراير 1988.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 30 ابريل 1988.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 أكتوبر 1987.

[4] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 25 نونبر 1987.

[5] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 دجنبر 1988.

تفضيلي على بقية الجمعيات المتجاوبة مع المذكرة[1]. ولذلك شمر الجهاز الوصي عن ساعده لتأديب لاميج في شكل إقصائها من التمثيلية في الرحلات الدولية، وتقليص حجم المستفيدين من حلقات تداريب مسيري الفروع[2]، وتجميد حجم المساعدات المقدمة لها.

السنة	المبلغ (بالدرهم)
1975	46.000
---	------
1985	28.909
1986	50.300
1987	51.929
1988	51.500
1989	60.111

المساعدات المخصصة للاميج خلال النصف الثاني من الثمانينات

وقد استغلت الجمعية فرصة انعقاد المناظرة الوطنية الخامسة للتخييم لتساهم بفعالية في لجانها المختلفة، ولإبراز سلامة موقفها من خلال التأكيد المشترك على تدهور القطاع وضرورة إصلاح، وابتداع الوسائل الإجرائية والمادية لتحقيقه بتطبيق الخطة المرحلية في أقرب محطة ولسنتين متكاملتين[3]، مع لزوم مراجعة مناهج التكوينات التربوية، وتحديث محتوياتها حسب الاحتياجات الجديدة للطفولة المغربية.

وبما أن هذه الأفكار أضحت مشروعا تتكامل فيه الجمعيات مع الوزارة ومصالحها التقنية وباقي القطاعات ذات الصلة، فإن أدنى تماطل في اتجاه تعطيل تلك الخطة كان يزيد من فقدان الثقة لا في الوزارة فحسب، ولكن

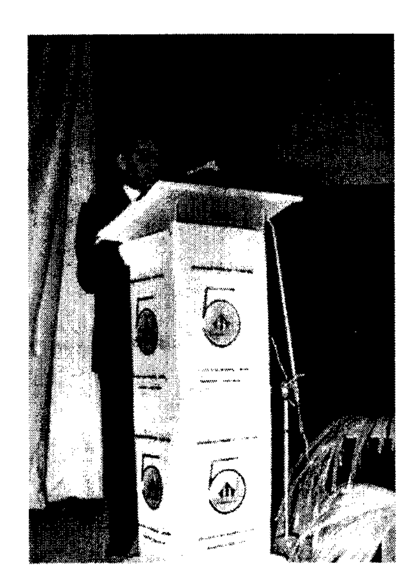
---

[1] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 30 ابريل 1988.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 13 مارس 1988.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 11 نونبر 1987.

حتى في اللجنة الوطنية للتخييم التي أضحت في أعين الجمعية، مركزا وفروعا، مجرد مطية للإجهاز على حق المطالبة بتفعيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، التي كانت ترى فيه – رغم مآخذها – الحصانة الوحيدة من أي حوار مغشوش[1]. ولهذا بدأ التفكير في خلق نواة تنسيقية صلبة من أجل دعم كافة هذه المطالب مع ح. ط. ش. وج. ت. ت. وجمعية المواهب والشعلة، والكشفية الحسنية والكشاف المغربي، وهو التنسيق الذي اتسم بظرفيته بحيث لم يكن له أي صدى عملي، باستثناء بداية إجماع الجمعيات غير الكشفية على التجاوب مع فكرة إحياء اتحاد تنسيقي على غرار ج. م. م. ش. سابقة الذكر.



الكاتب العام للجمعية يترأس الجلسة الافتتاحية للمناظرة الخامسة للتخييم

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 13 مارس 1988.

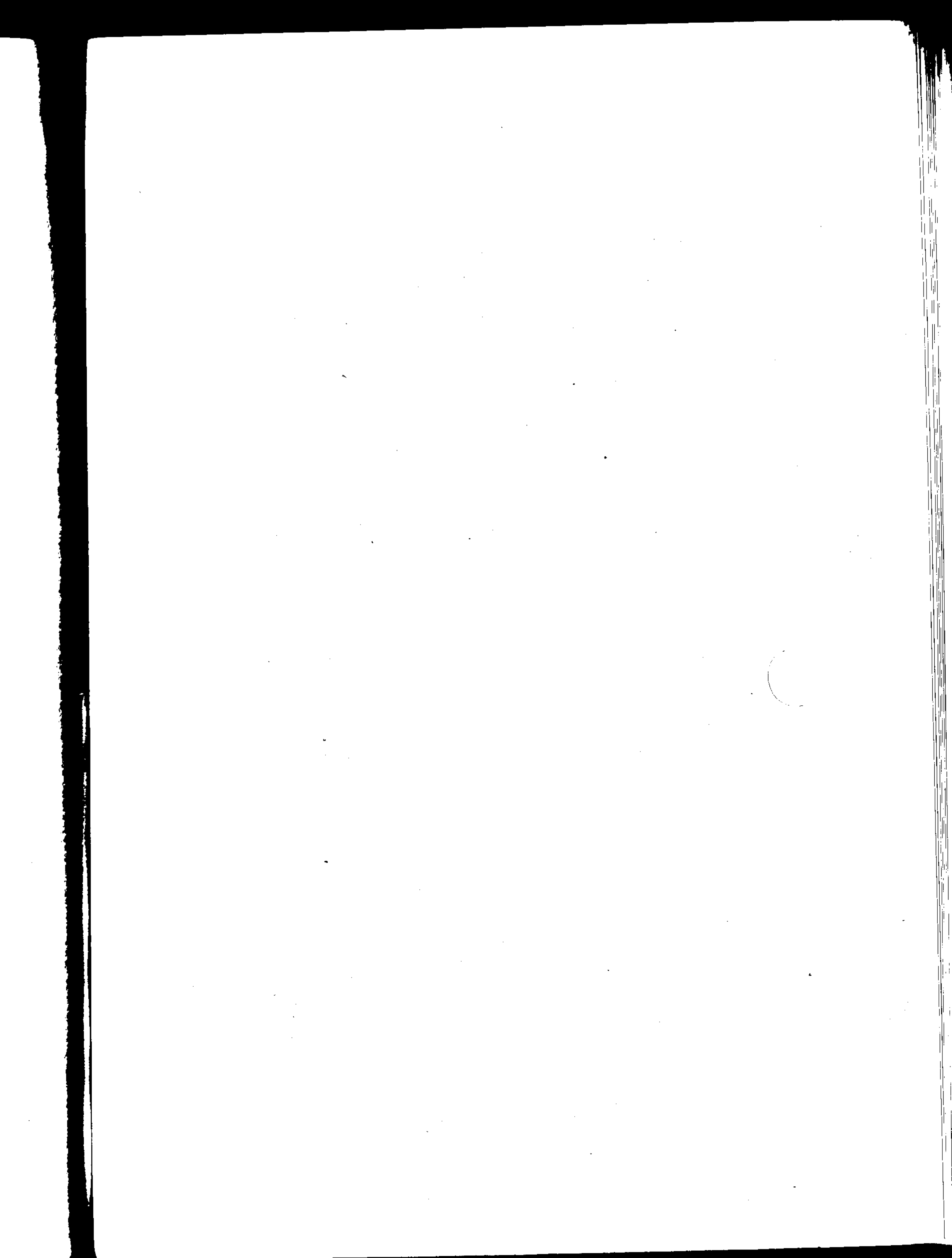
وأمام إقبال الجمعيات على الانخراط في الموسم التخييمي لسنة 1988 تشبثت الجمعية بموقفها، متقدمة بمشروعها في تطبيق الخطة المرحلية بإقامة ملتقى لشباب الجمعية بهدف تنظيم أوراش استصلاحية بمركز الهرهورة تتميما للتجربة التي قامت بها سنة 1983، ينظم على هامشه ملتقى جديد لرفاق الجمعية. لقد احتضن ملتقى الشباب هذا 700 مشارك (ضمنهم 200 يافع) على ثلاث مراحل، اختير له كشعار عام " دعم القضية الفلسطينية مسؤولية وطنية "[1]، توزع شقه العملي على أوراش بناء ملعب مصغر لكرة القدم، واستصلاح ملعب للكرة الطائرة، وتمديد خيوط الكهرباء، ورتق الخيام إلى جانب أوراش في البستنة. ولم تتمكن الجمعية من تحقيق الأوراش الأخرى المرتبطة ببناء قواعد الخيام، وتبليط مدخل المركز، واستصلاح المرافق الصحية والمغاسل بسبب قلة الدعم.

وإلى جانب ذلك، كان الملتقى فرصة مناسبة للقيام بأنشطة ثقافية اجتمع حولها أكبر عدد من أطر وأعضاء الفروع، تمثلت في محاضرات وندوات تهتم بالشأن الجمعوي، والشباب والتحديات التكنولوجية، والمثقف العربي والمهام الراهنة، دون نسيان مستجدات القضية الفلسطينية ومآلها، وواقع التخييم وآفاقه المستقبلية. وبمقابل ذلك خصص جزء من الملتقى لتكوين الأطر في عدة أندية تقنية تختص بالإعلاميات، والتصوير، والطاقة الشمسية، والكهرباء والإلكترونيك، والمسرح، والسينما، والطباعة والنشر؛ مع الانفتاح على تقنيات التواصل، ولا سيما الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي، وعلى رأسها محو الأمية، والمساهمة الميدانية في تنشيط مخيمات الأطفال الجانحين[2].

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يونيو 1988.

[2] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 26-28 دجنبر 1988.



5- الأزمة التنظيمية
(1998/1988)

ولد الموقف الحيادي لرئيس الجمعية من أزمة إ. اش. ق. ش. تأويلا ملتبسا في أذهان الأعضاء المرتبطين بالتيار المنشق أو المتعاطفين معه[1]، فهم منه انحيازا إلى جانبهم. ومن ثم، ومع رغبتهم في تمكين ذلك التيار من أدوات التعاطي مع الشأن الجماهيري وهيئاته التنظيمية القائمة، ولا سيما التاريخية منها وعلى رأسها لاميج، أخذ استثمار البعد التنظيمي والتنشيطي للجمعية أبعادا متواصلة موسما بعد آخر، بادرت معه بعض الفروع إلى خلق سياج فكري موحد يهدف إلى تطهير دواخلها من الأعضاء غير المتوافقين معها في الرأي، وتحصين سيطرتها باجتذاب العناصر غير الحزبية إلى صفوفها، وبدفع بعض الجمعيات المحلية إلى الانضمام إليها[2]، مستفيدة من النسق الديموقراطي للجمعية الذي يقلص من الشروط المفروضة للانتماء.

* ذروة الخلاف *

وقد بدأت هذه الوضعية تلقي بشظاياها المتفرقة منذ ما بعد المؤتمر العاشر (1986)، قبل أن تصبح خطيرة بما فيه الكفاية سنة 1988 مع بروز توترات في بعض الفروع، ليتوج ذلك بالانفجار العلني خلال ملتقى أطر الجمعية في الصيف. فبدل أن يشكل ذلك التجمع الشبابي الأول من نوعه من حيث العدد والزمن فرصة للتكوين والتقريب في وجهات النظر بما يعزز الكفاءة البشرية للجمعية، فضح تدريجيا ما كان يعتمل داخل الفروع؛ حيث بدأ الخلاف الإديولوجي المسكوت عنه على امتداد الخمس سنوات السابقة يتخذ مظاهر علنية، تمثلت قبل الملتقى في انسحاب أعداد من الأعضاء المتعاطفين

---

[1] كان هذا التيار يلقب نفسه داخل الجمعية آنذاك بالاتحاد الاشتراكي – اللجنة الإدارية.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 مارس 1993.

مع إ. اش. ق. ش. من لاميج للالتحاق بجمعيات وطنية أكثر انسجاما معه[1]، والشروع في عمليات ترهيب فكري ممنهج لإقصاء المخالفين حتى داخل الفروع القوية، ومورس ذلك حتى داخل الملتقى المذكور مع فقدان الجمعية لتوازنها بسيطرة تيار واحد، استغلها فرصة للتنسيق بين أنصاره لا إعدادا للمؤتمر الحادي عشر فحسب، وإنما حتى لطرح الأسماء القيادية البديلة؛ الأمر الذي جعل فروعا وأعضاء بعينهم يمثلون أقلية فكرية تعرضت للتهميش، بمن في ذلك أعضاء من الجهاز المركزي، قبل أن يبلغ ذلك ذروته بمعاينة الحيحي شخصيا – العائد لتوه من الخارج – لحجم الأزمة التي بدأت تعصف بالجمعية في الأمسية الختامية لآخر مرحلة[2].

تبين أن الإيجابية الظاهرة التي عكسها تنظيم ملتقى 1988 كانت تخفي في طياتها مشاكل عويصة لم تعرف الجمعية خطورة مثلها من قبل، كانت مؤشرا على وجود شرخ عميق يمتد على المستوى الأفقي (بين الفروع) والعمودي (على مستوى مكونات المكتب المركزي)، وكان من تداعياتها اتخاذ قرار الفصل في حق أحد العناصر القيادية نتاج سوء التدبير[3]. ولم يكن هذا إلا ليزيد من تأزم الوضع القائم وتأجيج قصدية الخلط بين العملين الجمعوي والحزبي، إذ فسر موقف المكتب المركزي بأبعاد سياسية. ومن ثم زاد تفاقم التوتر في العلاقات بين بعض الفروع والجهاز المسير[4]، واشتد الصراع بين أعضائها إلى درجة الاصطدام العنيف، الأمر الذي كان يهدد وجود الجمعية المرتبط بمدى استقلالية قرارها، في وقت كانت ترى فيه نفسها ملزمة برفع التحدي الذي فرضه واقع الجمعيات الجهوية الجديدة[5].

شكلت هذه الوضعية فرملة ذاتية للمجهودات المبذولة من أجل الإعداد لعقد المؤتمر الحادي عشر، الذي شرع فيه منذ دجنبر 1987، واتخذت الإجراءات الأولى لانتخاب مؤتمري الفروع، وحدد خريف 1988 كسقف زمني لانعقاده[6]؛ بيد أن المشاكل المترتبة بعيد صيف 1988 جعلت أمر ذلك

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 10 فبراير 1988.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 دجنبر 1988.

[3] أنظر محضر الاجتماع الاستثنائي للمكتب المركزي في 24 دجنبر 1989.

[4] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 30 نونبر 1988.

[5] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 26-28 دجنبر 1988.

[6] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 30 أبريل 1988.

مستحيلا، ويستوجب إنضاجا للشروط الضرورية لانتشال الجمعية من أزمتها. فقد اتضح لقيادييها لا جدوى تجاهل الصراع السياسي الذي أضحت ساحات الفروع مسرحا له، لا سيما مع ارتفاع الأصوات الاحتجاجية ضد بروز جبهة تنسيق صلبة من بعض الفروع[1]، بادرت إلى توسيع دائرة نفوذها بتأسيس فروع سابحة في فلكها خارج نطاق القانون، بغية التحكم العددي في قرارات الجمعية من جهة، وتضييق الخناق على بقية الفروع الأخرى من جهة أخرى. وأضحى الجهاز المركزي يشعر بحرارة الغليان العام مع تعدد الاستقالات والانسحابات من الجمعية، وبروز مشاكل تنظيمية متعددة[2]، ولكن أساسا مع وصول اللهب إلى أقوى الفروع التي يستند عليها في لجانه المركزية وأنشطته الوطنية: فرع الرباط، بشكل أجبره أخيرا على اتخاذ قرار بضرورة التصدي لخطورة الوضع منذ مطلع سنة 1989، دون أن يفلح في نزع فتيل المواجهات إلا نسبيا[3].

* هروب إلى الأمام *

سعى الجهاز المركزي إلى استغلال عامل الزمن لتهدئة الوضع من خلال الاستمرار في تنفيذ برامجه التنشيطية المقررة، ولا سيما الإعداد للملتقى المغاربي الأول؛ غير أن التجمع الإعدادي في ربيع 1989 كشف عن الاعتمال العميق للأزمة، لا سيما وقضية فصل العضو المركزي المحسوب على التيار المهيمن كانت تنيخ بكلكلها؛ ومن ثم فشل التجمع المذكور في لأم الجرح، منذرا في الوقت ذاته بارتخاء الأزمة بظلال من المسلكيات المتناقضة تماما والرسالة التي نذرت لها الجمعية نفسها، فحل اللا تسامح والإقصاء، ورفض الرأي الآخر، والاتهام المجاني، والتخوين، والتصفية المعنوية، والتصنيف

---

[1] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 26-28 دجنبر 1988.

[2] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 15 يناير 1989.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 22 فبراير 1989.

السياسي الفج محل الحق في الاختلاف، والتكامل، وحرية التعبير، والموقف المواطني السديد[1].

وحتى في عز الأزمة، كانت تعاقدات الجهاز المركزي تفرض عليه صيانة مصداقية الجمعية إزاء الوزارة والشركاء المغاربيين لتنفيذ ملتقى 1989، حيث أقدم على إقامة مخيم مغاربي للأطفال على هامش ملتقى للشباب بمركز بوزنيقة تحت شعار " تربية – وحدة – سلم "، ضم إلى جانب أعضاء الجمعية ممثلين عن الجمعيات الوطنية ووفدين جزائري فلسطيني[2]. وشملت محاوره موائد مستديرة حول قضايا الشعوب المغاربية على مستوى استراتيجية التنمية والتكامل، ودور الشبيبة في البناء الفعلي للوحدة، والدور الإعلامي في هذه القضايا، إلى جانب الأبعاد الثقافية والفنية المشتركة، دون نسيان مستجدات الوضع الفلسطيني وانتفاضته المجيدة. وتخللت هذه الجوانب الفكرية، أندية علمية وتقنية تخص جوانب الإعلاميات، وعلوم الفلك، والطاقة الشمسية، والإلكترونيك، والتصويرين الفوتوغرافي والتلفزي، إلى جانب الطباعة الحريرية، ناهيك عن الأنشطة الترفيهية والإبداعية[3].

وإذا كان الملتقى لم يحقق بعده المغاربي المطلوب بسبب التحفظ التونسي على إقامة هذا الملتقى خارج إطار " اتحاد المغرب العربي للطفولة " القائم، وبسبب اضطراب التنسيق مع التنظيمات الليبية، وقلة ذات اليد بالنسبة للوفد الموريثاني، فإن مشاركة الوفدين المذكورين أعلاه إلى جانب الجمعيات الوطنية، جعل نسبة الفشل تتقلص على المستوى التطبيقي؛ وكاد الأمر أن يرتفع إلى درجة نجاح أكبر لولا الجو المتوتر الذي واكبه بناء على الأزمة الداخلية، ومحاولات العرقلة التي أحس بها الجهاز المركزي طيلة فترتي الإعداد والتنفيذ، لم يسلم من تداعياتها رئيس الجمعية ذاته. واتضح هذا الموقف بجلاء أثناء إشرافه المباشر على تدبير مخيمات الجمعية، بلغ معه حدا لا أخلاقيا غير مقبول على الإطلاق[4].

وقد نقلت هذه السلوكات الخلاف إلى داخل الجهاز المركزي ذاته اعتبارا لتمثيليته لمختلف الحساسيات المنبعثة من الفروع، بين من يرى الأزمة

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 يونيو 1989.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 25 يونيو 1989.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 أكتوبر 1989.

[4] أنظر محضر الاجتماع الاستثنائي للمكتب المركزي في 24 دجنبر 1989.

نتاجا طبيعيا للبيروقراطية والشخصانية التي أصبحت تطبع قرارات المكتب المركزي، ومن يرى أنها ليست في الحقيقة إلا رغبة دفينة لتنفيذ مخطط يستهدف احتواء الجمعية تحت عباءة لا جمعوية، دليله في ذلك القتل المعنوي لأعضاء قياديين من خلال ترويج الإشاعات ضدهم[1]، مما عمق أزمة الثقة بين قياديي الجمعية اضطر معها البعض إلى الاستقالة أو إلى تجميد الحضور.

* قرارات قانونية مؤلمة *

مع بلوغ الأزمة ذروتها بالاعتداءات البدنية التي تعرض لها بعض أعضاء الفروع، واستفحال درجة التسيب التنظيمي وتعطيل القوانين والخروج على المبادئ والأعراف والأدبيات[2]، أضحى التردي والانحطاط ينخران البناء الهيكلي والتنشيطي، ويشجعان على تأجيج الصراع والاستقطابات الحزبية الفجة، تراجعت معها الجمعية إلى مراتب دنيا في قائمة المنظمات الوطنية؛ الأمر الذي جعل المكتب المركزي يصل إلى تشخيص الحالة المرضية، في عدم استمرارية الأعضاء، واستفحال الفساد والاستغلال في غياب أية مراقبة أو محاسبة، مع ما استتبع ذلك من انحلال خلقي، وتأجج الصراع الإيديولوجي ضدا عن مبدإ الوحدة الذي يجب أن يسود كافة التنظيمات ذات الطابع الجماهيري[3].

ومن ثم تأكد له أن العودة بالجمعية إلى طبيعتها التربوية والثقافية المسؤولة تستلزم اتخاذ قرارات صارمة، صبت في اتجاه التوقيف المؤقت أو النهائي لبعض الفروع والأعضاء، والرجوع إلى ضبط الهياكل على مستوى تسيير الفروع وفقا للقوانين الجاري بها العمل، والمتابعة الدقيقة لاحترام الجموع العامة للأعراف الديموقراطية من خلال مراقبة مدى سلامة إجراءاتها الشكلية والجوهرية بإشراف المكتب المركزي وتزكيته، وأساسا بمراقبة مباشرة لعضوية المنخرطين انطلاقا من دجنبر 1989، في حين تم الاتفاق

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 يناير 1990.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 13 ماي 1990.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 14 يونيو 1990.

على توقيف عملية تأسيس الجديد من الفروع إلى حين استكمال هيكلة القائم منها على ضوء الإجراءات الجديدة[1].



الحيحي والسملالي في محاولاتهما الأولى لتطويق الأزمة التنظيمية للجمعية

هذه الخطوات الإجرائية التي سماها الحيحي بـ "العملية الجراحية الضرورية " لم تكن حلا سحريا بمقدوره إعادة العافية الطبيعية للجسم المثخن بالجراح، إذ ظل الشقاق والفرقة سائدين في العلاقات داخل الفروع، وبين بعضها البعض حسب اختلاف درجة " تأدلجها "، وبصورة أقل بين القرار المركزي وقدرة تلك الفروع على تحمل الاختيارات التنظيمية الجديدة[2]. فالفروع عموما قد فاجأتها كفاءة المكتب – رغم انقسامه على نفسه – في بلورة استراتيجية تنظيمية للتعاطي مع الأزمة، وقدرته التنفيذية الفعالة وصرامته في مواجهة كل الحالات، ولم يكن بمقدور أشد الفروع تعنتا إلا

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1991.

[2] أنظر محضر اجتماع الإدارية الموسعة في 4-6 نونبر 1994.

مسايرة تلك القرارات التي حظيت بمشروعيتها بالمصادقة التي عبر عنها ممثلو الفروع في ملتقيات اللجنة الإدارية منذ دجنبر 1991.

وسرعان ما تبين للجمعية أن الكفاءات البشرية المعول عليها في الانتقال بالفروع إلى وضع فعال ومتزن أصبحت مفقودة جراء تجميد العديد من الأطر المجربة لعملها على المستويين المحلي والوطني[1]، حيث منذ ظهور تباشير الأزمة انسحب عدد هائل من الأطر المنتسبة إلى الشبيبة الاتحادية أو المرتبطة بها نحو تعزيز جمعيات أخرى، وعلى رأسها جمعية الشعلة، فيما اختار عدد آخر من مناوئيهم لحظة انفجار الأزمة الانسحاب التام من العمل الجمعوي، أو قصر اهتمامهم على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وسعى الأكثر مقاومة منهم إلى خلق هيئات شبابية بديلة توجت فيما بعد بتأسيس " جمعية تنمية الطفولة والشباب " (*A.D.E.J.*) بعناية من العضو المركزي المفصول.

ولم تلغ هذه الانسحابات بؤر التوتر داخل الفروع، واستمرت كحائل دون خلق البدائل التنشيطية الضرورية، ودون استغلال الطاقات البشرية المتوافدة على الجمعية، وخاصة الخريجين المعطلين الذين أضحت نسبتهم تزداد موسما بعد آخر مغذين الفراغ العملي بإذكاء روح التذمر واللا انضباط. وكان من شأن هذا الوضع أن ينعكس سلبا على الفئات غير " المسيسة " عموما، وعلى الحضور النسوي بشكل خاص، أضحى معه متوسط العمر يرتفع باطراد لينتقل من معدل 19.5 سنة في الثمانينات إلى أزيد من 23 سنة في مطلع التسعينات، بما يقابله من ارتفاع في المستوى الفكري على حساب المستوى التنشيطي والتطبيقي[2]؛ لا سيما وأن التراجع الذي عرفته الجمعية كان ترجمة عميقة للوضعية المتأزمة التي يعرفها الشباب المغربي بصفة عامة مع اتساع دائرة البطالة، والإحساس بانسداد الأفق، وتبعاتها من مشاكل اجتماعية واقتصادية مرشحة للتفاقم، كان أبرز تجلياتها إضراب دجنبر 1990.

وباستثناء بعض الأنشطة المتميزة في المجال الثقافي، كان التوجه العام ينحو صوب مناقشة القضايا ذات الصبغة الحقوقية في علاقتها بمجال الطفولة والشباب تأثرا بحركية ج. م. ح. إن، والقضايا الاجتماعية المرتبطة

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 ماي 1993.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 31 أكتوبر 1993.

بوضعية الشباب؛ في حين استهلك تصحيح الوضعية التنظيمية والقانونية باقي مجهودات الجمعية، وأضحى التكوين والتنشيط في موقع ثانوي، وانهارت أنشطة رفاق الجمعية بحكم استقطاب أغلب من تبقى منهم إلى التكوينات الموجهة للشباب. وكان المجال التربوي المتسم بالطابع التطبيقي أكبر متضرر من هذه الوضعية، مع ابتعاد الأطر المجربة وضعف تكوين الجدد، برزت نتائجه السلبية في مواسم التخييم، حتى لم يكن في مقدور الجمعية تأطير أكثر من 600 مقعد في صيف 1991 وبمتدربين لا تتجاوز النسبة الكبرى منهم التداريب التحضيرية[1].

* اتحاد المنظمات التربوية المغربية *

لم تحل المشاكل الذاتية دون الالتزامات المعنوية للاميج حيال الحياة الجمعوية، ودفعها إلى توحيد الجهود لمجابهة احتياجات الشباب والدفاع عن مكتسباتهم في أفق توسيعها وضمان استمراريتها. فالإحساس بالغبن قد بلغ مداه مع توجه السلطة إلى التضييق على الجمعيات ذات السند الشعبي بتأسيس جمعيات السهول والأنهار جهوية الطابع، التي خلقتها السلطة من أجل جر البساط من تحت أقدام الفعاليات الجمعوية عبر إغراء أطرها العليا بالإمكانات المادية والمعنوية الهائلة التي وفرتها لجمعياتها الجديدة، وعلى رأسها صفة المنفعة العمومية التي حرمت منها الجمعيات العاملة على مدى التاريخ المغربي المعاصر.

ولذلك كانت ضرورة التحرك الجماعي لخلق استراتيجية عملية لرد الاعتبار للعمل الجمعوي غير الحكومي، بدءا بمبادرة الجمعية إلى محاولة بعث الحياة في شرايين ج. م. ش. منذ صيف 1989 بالتنسيق مع ح. ط. ش. وج. ت. ت. والمواهب والشعلة[2]، وهي المساعي التي دامت زهاء السنتين، حاولت خلالها الجمعية التقريب في وجهات النظر بين الجمعيتين الأولتين والأخيرة التي اعتبرت حديثة على المستوى التاريخي، بشكل كان

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1991.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 يناير 1990.

يعبر عن فشل المحاولة. ولتجاوز هذا الوضع كانت دعوتها إلى خلق إطار جديد يتسع للجميع[1]، وهو ما تم في 31 مارس 1991 بالإعلان عن ميلاد " اتحاد المنظمات التربوية المغربية" (ا. م. ت. م.)[2]، الذي ستنضم إليه جمعية المنار للتربية والثقافة لاحقا.

تحددت مهام الاتحاد في تنسيق المواقف، وصياغة المشاريع وبلورة الأفكار المتعلقة بالقطاع، وبالأخص التواجد كوحدة جمعوية لمجابهة السياسة الارتجالية التي عرفها على مدى الثمانينات والتسعينات، باستثناء الفترة القصيرة التي أشرف عليها الوزير عبد الله بلقزيز. وقد شكل الاتحاد لجنة مركزية مكونة من المكاتب المسيرة للجمعيات، انبثق عنها مكتب تنفيذي ترأسه على امتداد السنوات الخمس الأولى رئيس لاميج، محمد الحيحي.



المرحوم الحيحي يترأس اجتماعا لاتحاد المنظمات التربوية المغربية

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1991.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 ماي 1990.

وقد استهل الاتحاد أنشطته بيوم دراسي في يونيو 1991 بهدف تحديد أولويات المشاريع التطوعية ذات البعد الاجتماعي التي يجب التعاقد بشأنها مع الوزارة (محو الأمية، التشجير، مكافحة المخدرات، تنشيط العالم القروي، التنسيق المغاربي والعربي والمتوسطي، الانفتاح على طفولة الجاليات المغربية في الخارج..)، ووضع تصور عملي للمطالب الجمعوية بخصوص التكوين المستمر لأطر المنظمات في مجال التنشيط الاجتماعي والعلمي، والاحتياجات المادية واللوجيستية التي يجب الكفاح من أجلها[1]، لدى الجهاز الوصي وكافة المؤسسات ذات الاهتمام بالشأن الشبابي، بما في ذلك المؤسسات المسيرة والمنتخبة.

كانت لاميج تتوخى أن يكون الاتحاد لبنة إضافية إلى جانب الجامعة الوطنية للكشفية، والاتحاد المغرب للأوراش، والاتحاد الوطني لمسرح الهواة، والجامعة الملكية لمآوي الشباب، ولجنة التنسيق القائمة بين شبيبات الأحزاب الديموقراطية، ييسر الشروط العملية لانبعاث المجلس الأعلى للشباب والرياضة[2]؛ غير أن الفرملة التي لاقتها الجمعية من طرف بعض مكونات الاتحاد فرض عليها القبول بحصر دوره في تنسيق المواقف دون الدخول في المجالين التنشيطي والتكويني، خصوصا مع الفتور الذي قوبل به الملتقى التكويني لأطر الاتحاد في شتنبر 1991، وقصر التنسيق على مستوى الهياكل الوطنية دون الفروع[3].

* مؤتمر الاستثناء *

وكانت الفروع تنظر إلى المجهودات التنسيقية مع الجمعيات بغير عين الرضى، في الوقت الذي كانت تنتظر من المكتب المسير تكريس جهوده لمعالجة الأزمة المزمنة التي أدت إلى تآكل القواعد وعجز عدد منها على استيفاء الشروط التنظيمية الصارمة، حيث أضحت ملتقيات مطلع التسعينات لا

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1990.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 ماي 1991.

[3] أنظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.

تتجاوز التذكير بضرورة إحكام التنظيم الفرعي وانسجامه مع القوانين، تقابله تقارير من أغلب الفروع تعج بالشكوى والعجز عن ملاحقة تلك الشروط التي جعلت عدد الهياكل القانونية أو شبه القانونية يتراوح بين 10 و14 فرعا فقط[1].

السنوات	86-93	93-98
الرئيس	**محمد الحيحي**	**محمد الحيحي**
نائبه 1	محمد الريح	محمد الريح
نائبه 2	العايدي حنبلي	العايدي حنبلي
الكاتب	**محمد السملالي**	**محمد السملالي**
نائبه 1	ع. السلام مجلاوي	حسن أميلي
نائبه 2	محمد بولعمان	جمال محافظ
الأمين	**العربي لحلو**	**العربي لحلو**
نائبه 1	م.عزام الفاسي	ع. القادر شرف
نائبه 2	------	م.عزام الفاسي
مستشار	زهر تراغا	زهرة تراغا
مستشار	محمد كسراوي	نجية ع. الكريم
مستشار	مصطفى حمدي	محمد بولعمان
مستشار	بوشعيب الأمني	ع. السلام مجلاوي
مستشار	عامر وشن	عامر وشن
مستشار	حسن دحمان	عز الدين الديبي
مستشار	ع. الواحد بناني	------

المكتب المركزي بين سنتي 1986 و1998

وتأثرا باهتمام الاتحاد والوزارة بالأنشطة الاجتماعية، أضحى المكتب المركزي للجمعية يتقدم بمشاريع العمل المطلوبة في هذه المجالات، فارضا على الفروع ضرورة الانفتاح عليها، ولا سيما الأنشطة المرتبطة بمكافحة التدخين وتعاطي المخدرات في أوساط الشباب واليافعين، والمساهمة في محاربة الأمية، مستدعيا من أجل التعريف بذلك عددا من الكفاءات عالية

[1] أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة في 6-8 نونبر 1992.

الاختصاص لتقريب الأذهان من خطورة هذه القضايا التي أضحى انتشارها مقلقا داخل المجتمع، محاولا بث روح الاجتهاد والمبادرة داخل الفروع، ومعززا ذلك بخلقه لجنا مركزية جديدة في أفق تأهيل الجمعية لعقد مؤتمرها الحادي عشر[1].

بيد أن تقلص عدد الفروع إلى ما دون النصاب المطلوب، بمقابل فراغ قانوني وتنظيمي يمتد إلى سنة 1986 جعل الجمعية تقرر تنظيم مؤتمر استثنائي في 1-3 أبريل 1993[2]، وهو المؤتمر الذي عرف مكاشفات واضحة بين المكتب المركزي والفروع، وقف فيه الجميع على الأخطاء القاتلة التي عرفتها التجربة طيلة المدة السابقة، جابهها الجهاز الوطني بصرامة شديدة لا يحتملها العمل التطوعي، ولا التجربة الفتية للشباب.



الحيحي والسملالي يترأسان أشغال المؤتمر الاستثنائي

وكان من المفروض أن يشكل المؤتمر الاستثنائي إعلانا لبداية تجاوز الفترة الحرجة، ولا سيما إعادة الاعتبار لقوانين الجمعية وأعرافها

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 6 دجنبر 1992.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 مارس 1993.

وأساليبها التنظيمية، وأسفر عن تجديد دماء المكتب المسير[1]، وقضى بتشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر العادي؛ غير أن نجاحه الظاهري لم يكن له صدى على الصعيد المحلي، إذ ظلت ذيول الفترة الحرجة ممتدة بظلالها الخانقة، لا سيما الاستمرار الضمني للتجاذبات الإيديولوجية، بشكل جعل جهود الارتقاء بالقدرة التنظيمية والتنشيطية تذهب أدراج رياح الأوضاع المتشنجة[2].

* حوار الطرشان *

شهدت السنوات الأخيرة من فترة الوزير السملالي وضعا شبه كارثي للقطاع الذي لم يعرف أي خطة لحماية بنيات دور الشباب ومراكز التخييم، وقصر همه على التفكير في الموسم التخييمي في الأسابيع الأخيرة لانطلاقته دون أدنى مراجعة حقيقة لمدى أهلية البنيات لاستقبال طفولة نهاية القرن العشرين، ولا للتنسيق مع المصالح المعنية بالوقاية والتطبيب والنقل، مستفيدا من تخفيه وراء الحوار الديموقراطي المزيف داخل ل. و. ت. التي ثبتت إحالتها تماما إلى غرفة لتوزيع ما تبقى من المراكز، التي أضحت أفضل نماذجها تفوت تباعا إلى القطاع الخاص، فيما كانت المردودية المادية لعملية الكراء – المخصصة حسب توصيات المناظرة لتحسين بنيات الاستقبال – تمول سفريات وتعويضات ومصاريف أخرى بعيدة كل البعد عما خصصت له، وأضحت مجرد " صندوق أسود " دون حسيب ولا رقيب[3].

لقد حاولت الجمعية أن تبادر إلى جعل توصية استصلاح المخيمات على سكة التنفيذ، متقدمة بمشروعها للمساهمة في تحسين وضعية مركز ابن صميم في صيف 1990، غير أن رد الوزارة كان لا مباليا، ودافعا بالجمعية إلى الامتناع عن المشاركة في الموسم التخييمي لتلك السنة، رغم أنها كانت

---

[1] الأعضاء الذين التحقوا بالمكتب المركزي بعد المؤتمر الاستثنائي هم: حسن أميلي، عبد القادر شرف، جمال محافظ، عز الدين الديبي العلوي، نجية عبد الكريم.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 ماي 1993.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 يونيو 1990

تدرك بالتجربة أن الجمعيات الوطنية التي كانت تشاطرها الرأي لن تعدم فرصة مقاطعتها لاقتسام المقاعد المخصصة لها[1].

وقد سارعت لاميج إلى التعبير عن مواقفها الاحتجاجية في السنة الموالية خلال اجتماعات ل. و. ت. أو خارجها، معبرة عن لا جدوى الاستمرار في مواصلة تلك المسرحية غير الهزلية[2]، الأمر الذي لقي تجاوبا من طرف أغلب الجمعيات الوطنية، ودفعها إلى التلويح الجماعي بمقاطعة الموسم التخييمي مطالبة بلقاء الوزير. وإذا كان هذا الموقف الموحد حقق نتائج جزئية من أجل إنقاذ الموسم، تمثلت في الزيادة الطفيفة في مقاعد التخييم (ألف مقعد)، وفي رفع مبلغ المنحة اليومية (من 10.50 إلى 11 درهما)، فإن الوزارة قبلت تنفيذ تلك المطالب على مضض، في الوقت الذي كانت كافة انشغالاتها منصبة على إعداد ملف ترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم لكرة القدم؛ ومن ثم كانت ناقمة على موقف ل. و. ت. التي بدت بمثابة نقابة مطلبية غير شرعية حسب مسؤولي القطاع[3]. لقد كانوا يرون بأن القرار بيد الوزارة وأن اللجنة دورها استشاري فقط، ومع ذلك لم يكن بالمقدور حلها لأهميتها كورقة سياسة يستغلها الوزير تحت قبة البرلمان كنموذج للحوار التكاملي بين المصالح الرسمية والهيئات الاجتماعية.

ورغم ذلك تفتقت عبقرية مسؤولي القطاع بعيد الموسم التخييمي المذكور عن إصدار مذكرة وزارية في 16 يناير 1992 تقضي بتوسيع عضوية ل. و. ت. لتشمل ممثلين عن القطاع الخاص والمخيمات الحضرية المرتبطة بالمناديب، الأمر الذي رأت فيه الجمعيات الوطنية إمعانا في تمييع اللجنة غير الفاعلة أصلا، ومحاولة للالتفاف على الجزء الضئيل من صدقيتها، وتعبيرا عن القرار السلطوي للوزارة ضدا عن المبادئ التي قامت عليها[4]. وأسفر هذا عن قطيعة في التواصل بين الطرفين امتدت زهاء النصف سنة، شكلت إحراجا للوزير أمام باقي الفرقاء السياسيين، وأجبرته على استدعاء ممثلي الجمعيات الوطنية لجلسة عمل مشتركة في 5 يونيو 1992، كانت مناسبة

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 27 أكتوبر 1990.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 17 مارس 1991.

[3] Ikken – Op. cit – p 38.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 22 فبراير 1992.

استغلتها لاميج لمطالبة باقي المنظمات الوطنية برد الاعتبار إلى قطاع التخييم.

ومن ثم تحددت مطالب الجمعيات في رفع أعداد المستفيدين بنسبة 40 % على الأقل بما سيضمن العودة إلى سقف الـ 50 ألفا الذي عرفه موسم 1975، وفي رفع منحة التغذية إلى 15 درهما أو العودة إلى نظام التوازن الغذائي (*grammage*)، وفي تمكين المراكز من الشروط الصحية الأساسية[1]. وقد رأت الوزارة في هذا الملف المطلبي مؤامرة غير بريئة، وموقفا سياسيا موجها من المعارضة المشكلة للكتلة الوطنية ضد حزبه الاتحاد الدستوري[2]، دون الإقرار بفشل الوزارة في تدبير القطاع الشبابي على مدى عقد كامل.

ولتجاوز ذلك المأزق بادرت الوزارة إلى نهج أسلوب الانفراد بكل جمعية على حدة لثنيها عن مقاطعة الموسم التخييمي، والقبول بالوضع القائم لقاء الوعد بتحقيق مبادرات عملية في المواسم اللاحقة؛ الأمر الذي دفع بالجمعيات إلى التجاوب معها بما في ذلك ح. ط. ش. وج. ت. ت. دون شركائهما في ا. م. ت. م[3]، لاميج والمواهب والشعلة، التي قررت في بلاغ موجه إلى الرأي العام في 10 يوليو 1992 مقاطعتها للموسم جراء الحوار اللا مجدي مع القائمين على شؤون الطفولة والشباب[4]، ملمحة إلى المخاطر التي تتهدد العملية التربوية برمتها.

ومع التعديل الحكومي الذي تم – إعدادا لانتخابات 1993 – تنفست الجمعية الصعداء مؤقتا، حينما خلف عبد الله بلقزيز السملالي على رأس الوزارة في غشت 1992، في وقت بلغت فيه سياسة الدولة في القطاع حضيضها، ووصل حوارها الدرك الأسفل من الزيف. وفعلا ولد هذا التعيين فسحة من التساؤلات المشوبة بالأمل، لا سيما وأن الوزير الجديد لا انتماء سياسي له بعد انطباع الوزارة منذ 1977 بلونين حزبيين عانت الجمعية منهما – مع الفارق طبعا – الأمرين، واضطرت إلى مقاطعة مواسم التخييم غير ما مرة، ولم تكن تشارك في باقيها إلا على مضض، زيادة على الانتهاكات التي أحدثتها المذكرة 162 حتى داخل الدور نفسها.

---

[1] أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة في 6-8 نونبر 1992.

[2] Ikken – Op. cit – p 38.

[3] Ibid – p 35.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 7 يوليو 1992.

لقد بادر بلقزيز إلى إعادة نوع من التوازن المطلوب بين قطاعي الشبيبة والرياضة على مستوى الوسائل والاهتمامات والإمكانات، ونجح في خلق جو من الثقة مع الجمعيات الوطنية، وفتح معها حوارات حقيقية مبديا تفهما لملاحظاتها واقتراحاتها، ومبديا استعداده المبدئي لتحقيق ذلك التكامل المنشود بين الإدارة والفعاليات الجمعوية لخدمة الأهداف المشتركة[1]. وكان من نتيجة ذلك تحركه لرد الاعتبار إلى ل. و. ت. بأمل تطوير المراكز التخييمية وجعلها في مستوى الانتظارات بصورة تدريجية، وهو ما ترجمه التزاميا في عرضه المقدم أمام المجلس الحكومي، حيث شرع في بلورة مشاريعه عمليا بتطوير الإمكانات المادية لمديرية الطفولة والشباب، وبعقد اتفاقيات مع وزارة الثقافة ومع المجلس الوطني للشباب والمستقبل[2].



عودة الجمعية إلى الاهتمام بأنشطة الخدمات الاجتماعية

ومن جهة ثانية، بادر الوزير إلى تشجيع الجمعيات الوطنية على تحقيق نوع من التشارك مع الوزارة والقطاع الخاص أيضا لتنفيذ وتمويل

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 ماي 1993.

[2] Ikken – Op. cit – p 45.

بعض المشاريع ذات الصبغة الوطنية؛ غير أن استمرار هذه الروح سرعان ما أفلت، بفعل " إجبار " بلقزيز على تبديد تلك الصورة الطيبة التي كونها حول نفسه عن طريق دفعه إلى الانتماء إلى حزب الاتحاد الدستوري أولا، وثانيا لأن المدة التي قضاها على رأس الوزارة لم تدم أكثر من سنة واحدة، ولم تكن كافية موضوعيا لتنفيذ خطته التي لقيت شبه إجماع من كافة المكونات الجمعوية، حتى أن لاميج – ولأول مرة – سعت إلى توجيه خطاب تنويه إلى بلقزيز تعبيرا منها على المجهودات التي قام بها[1].

* أسد جريح *

سعى المكتب المركزي إلى السير في الخطة التي رسمها منذ ملتقى دجنبر 1992، والتي تضمنت مزاوجة التصحيح التنظيمي بتطوير الجانب التنشيطي نحو مجالات غير تقليدية[2]؛ بيد أن الانفراج النفسي الذي كان متوخى من عقد المؤتمر الاستثنائي لم يفض إلى نتائج عملية، تبين معه أن اضطراب الفروع وتآكل قاعدتها البشرية قد ترك أجواء نفسية عالية التوتر، ومن ثم لم يكن بمقدور أفضلها إظهار استعدادها لمواكبة المشاريع الوطنية المتفق عليها جماعيا، ولا القدرة على التخلص من تهلهلها. وكان ذلك يوحي بتواصل الانكماش المطرد للجمعية، وضحالة تكوين أطرها، فزاد التوتر في علاقة الفروع بالمكتب المركزي نتاج حركيته وقراراته التي لا تستحضر واقعها[3]، وكانت ترى في سلوكه نهجا فوقيا واجهته باللامبالاة وتعطيل الإنتاجية المنتظرة، وتبديد التكامل المفروض. وهو ما جعل الإعداد للمؤتمر الحادي عشر الذي تقرر انعقاده في مارس 1994 يعتريه فشل ذريع[4]، عبر عنه الانخفاض في عدد الفروع القائمة إلى ما دون 15، بقدرات تأطيرية

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 نونبر 1993.
[2] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 5-7 نونبر 1993.
[3] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.
[4] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 5-7 نونبر 1993.

ضعيفة حتى في أبسط المجالات التقليدية، وتجلى ذلك بالأساس في المواسم التخييمية السلبية سنتي 1995 و1996.

وقد ظلت هذه الفترة حتى حدود نهاية سنة 1996 فترة مراوحة الجمعية لموقعها الضعيف، ولاجترار المشاكل التنظيمية على حساب التكوين والتنشيط والمبادرة، وانعكس ذلك على مكانتها في الوسط الجمعوي بشكل يدعو إلى الإشفاق، ويضعها في موقع عجز في نظر الوزارة، ومن ثم أضحت تضعها في ذيل قائمة الجمعيات التي تخصص لها أضعف المنح (40.000 درهم في سنة 1996)، وتنظر إلى مشاريعها الكبرى كمشاريع مبالغ فيها وغير قابلة للتنفيذ[1].

وخلق هذا الوضع السلبي نوعا من الرغبة في التجاوز عبر انعقاد اجتماعات متسلسلة للجنة الإدارية الموسعة منذ سنة 1994، خلصت الفروع خلالها إلى ضرورة اعتماد مرونة أكبر في تجديد الوضعية القانونية للفروع إزاء السلطات على الأقل، وتشجيع لجن تأسيس تحضيرية داخل المدن التي يوجد بها منخرطون أو عاطفون، ومن ثم لزوم رفع الحظر عن التأسيس، وعدم الاقتصار على اجترار مشاكل الفروع القائمة فقط[2]. بل كانت الرغبة تحذو دوما إلى التخفيف من غلوائية قبضة المكتب المركزي وتكييف القوانين حسبما يتطلبه الواقع العملي، وذلك بالمطالبة بإضفاء الصبغة التقريرية على أشغال اللجنة الإدارية، واعتبارها أعلى سلطة بعد المؤتمر ولو خارج مقتضيات القانون الأساسي[3]. وقد ظل هذا التجاذب قائما إلى حدود انعقاد الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996، الذي شكل انعطافة مهمة في هذا الصدد، يسر من اتخاذ إجراءات التوسع التدريجي لقاعدة الجمعية، وأعاد نوعا من الثقة إلى مكونات الفروع، ولا سيما مع العودة النسبية إلى الصيغ الإجرائية التي كان العمل بها قبل سنة 1989[4]، وإن لم يقض تماما على مقومات الأزمة.

---

[1] رغم تحبيذها " للقاء الشباب والسلم " الذي كانت الجمعية تنوي تنظيمه بالمحمدية في صيف 1994، أبدت الوزارة تحفظها من قدرة لاميج على إنجاحه.

[2] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في نونبر 1996.

[3] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 مارس-3 أبريل 1994.

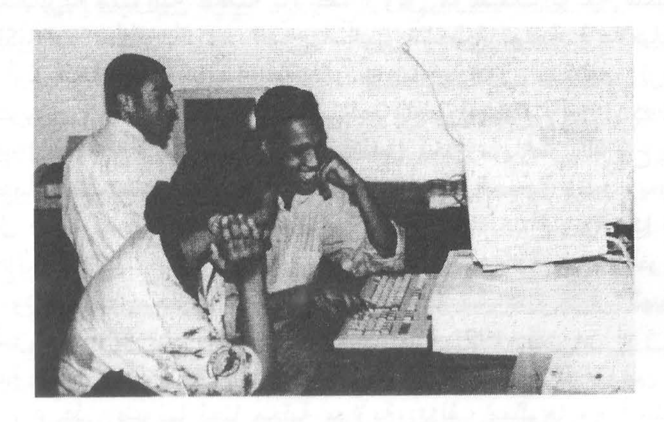
[4] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

وواكبت هذه الإجراءات التنظيمية جهود تكوينية، بدءا بالجانب التربوي في محاولة لإعادة الروح إلى مخيمات الجمعية، بالحرص على إقامة تداريب تحضيرية وتكوينية خاصة بالأعضاء وفق مواصفات نوعية متميزة وبأعلى الكفاءات التأطيرية، مع إدماج أساليب تنشيطية نوعية (إعلاميات، إسعافات أولية، تقنيات مسرحية، تقنيات موسيقية، فنون تشكيلية، تربية حقوقية، عروض توعوية..) إلى جانب المناشط التقليدية سنوات 1994، 1995، 1996 و1997. كما أقيمت تداريب خاصة لتأهيل نخبة من أطر الفروع في مجال الخدمات الاجتماعية التي بدأت تحظى بانشغال الجمعية وطنيا، حيث نظمت أول دورة تكوينية في مجال محاربة التدخين والمخدرات والسيدا في ربيع 1994، عززتها محاضرات وندوات وطنية وفرعية في السنوات اللاحقة[1]. ودعم ذلك بمحاولة متابعة تنفيذ هذه الأنشطة عبر إقرار الهيكلة الجديدة للجن المركزية التي وضعت أسسها منذ سنة 1991، كان من أبرز ما تضمه لجنة المشاريع الوطنية والخدمات الاجتماعية، وكان من المفروض أن تشكل الفروع على ضوئها لجنا محلية موازية، يؤلف ممثلوها مع أعضاء اللجنة المركزية لجنا وطنية في مجال تخصصها[2].

ولم يوقف هذا المجهود تواضع أنشطة الفروع على المستوى التربوي الموجه للطفولة، ولا مستوى أنشطة رفاق الجمعية، أو الأنشطة التكوينية والثقافية الخاصة بالشباب، رغم الخطة التحفيزية التي حاول الجهاز المركزي اتباعها باعتماد توزيع المنح الفرعية على أساس المشاريع المبرمجة والمنجزة، إذ اكتفت غالبية الفروع بتلقي القسط الخاص بالتسيير (1/4 أو 1/5 المنحة المقررة) بدل الاجتهاد في ضبط برامجها وأنشطتها[3]. غير أنه سجل بالمقابل زيادة الاهتمام بالأنشطة ذات البعد الاجتماعي في الأوراش، ومكافحة التدخين، والطفولة المشردة، وبصورة أساسية في مجال محو الأمية[4]، حيث شكلت التجربة الرائدة لفرع مراكش واستمراريتها حافزا لبقية الفروع، الأمر الذي جعل الجمعية – وهي تستعيد تراثها في بداية عهد الاستقلال – تسعى إلى الدخول في ذلك على أوسع نطاق، بمبادرتها سنة 1997 إلى فتح قنوات

[1] أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة 6-9 نونبر 1997.
[2] أنظر موجز الخطوط العريضة لعمل الجمعية مند التسعينات – 1995.
[3] أنظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.
[4] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 مارس-3 أبريل 1994.

التنسيق مع قطاع الشؤون الاجتماعية بغية خلق شراكة حقيقية في هذا الصدد[1].



إدخال التقنيات التكنولوجية لأول مرة في برامج التداريب التربوية ربيع 1994

* إصرار على الحضور *

إلى جانب هذه المحاولات الرامية إلى حلحلة أوضاع الفروع، سعت لاميج إلى إعادة صورتها إلى مكانها الطبيعي، وبادرت إلى تشجيع الفروع المتقاربة على التنسيق فيما بينها لخلق وتنفيذ أنشطة إشعاعية كبرى لا سيما في مجال الخدمات الاجتماعية، إيمانا منها بكون النتائج ستكون أفضل بتعبئة أكبر عدد من الشباب في نفس الوقت[2]؛ وهو التحفيز الذي لم يكن بالمقدور تنفيذه إلا في محور الرباط-الدار البيضاء الذي يعرف تعددا لفروع مستقرة نسبيا. وفي الوقت ذاته شرعت في إعداد مشروع طموح يخص شبيبة الحوض المتوسطي في ظل أجواء الحروب والتوترات التي تعرفها الجزائر

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

[2] أنظر محضر الملتقى الدراسي للجنة الإدارية الموسعة في 4-6 نونبر 1994.

وليبيا ومنطقة البلقان والشرق الأوسط، اختير له شعار " ملتقى الشباب والسلم "، وكان يقتضي أن يضم ممثلين عن مختلف البلدان المتوسطية للتناظر والتباحث في سبل التعاون والتكامل، وهو المشروع الذي حظي بدعم شفوي من طرف الوزارة الوصية[1]، وكان مقررا عقده في صيف 1994 لولا ارتدادها عن وعدها بتبريرات واهية.

وقد خصصت لاميج ذكراها الأربعين للاحتفاء بكفيلها الروحي عريس الشهداء المهدي بن بركة، اعترافا منها بإسهاماته الخاصة بها، ومساهمة منها في المطالبة بالكشف عن حقيقة مصيره، شارك فيه عدد من الهيئات والمنظمات الوطنية بمدينة الرباط. على أن الدفعة القوية التي شاءت الجمعية أن تخلقها في أنشطتها الكبرى كانت خلال اغتنامها فرصة انعقاد ملتقى تقييم تجربة الجمعية (دجنبر 1996)، خلصت خلاله إلى بلورة مشاريع وطنية هامة ومتنوعة، تمثلت في الاستعداد لعقد ندوة ميثاق حقوق الطفل بين الخطاب والممارسة، والمهرجان الوطني للأغنية الجادة، وتجارب العمل الاجتماعي التطوعي بالمغرب، والندوة الوطنية حول محاربة الأمية والتربية الأساسية، وهي المشاريع التي كان من المقرر أن تتوزعها الجهات[2].

بيد أن الضعف التنظيمي وسوء التأويل كاد أن يفشل هذه المشاريع، الأمر الذي دفع المكتب المركزي إلى السهر على تنفيذ أكبر قدر منها، بدءا بالمهرجان الوطني للأغنية الجادة الذي نظم تحت شعار " الأغنية الجادة رهان المستقبل الإبداعي " بالمحمدية في 9-11 ماي 1997، جمع نخبة من أبرز الفرق والمبدعين على الصعيد الوطني، وبتأطير نخبة من رجال الفكر والثقافة والصحافة الذين قدموا مداخلات قيمة حول واقع هذا النوع من الأغنية ومفهومها ومحتواها، ورهاناتها المحتملة، انتهت بالتفاف المشاركين حول هذه التجربة والمطالبة بجعلها تقليدا سنويا[3]. وعلى غرار المهرجان وقع التنسيق بين الجمعية وعدد من الفعاليات الوطنية والتاريخية بفاس لإحياء الذكرى الأربعين لطريق الوحدة، وهو الاحتفاء الذي تمكن المشاركون من إبراز أهمية

---

[1] أنظر تمثل هذا الدعم الشفوي في استعدادها المبدئي على تقديم منحة خاصة بالملتقى تصل إلى 400.000 درهم.

[2] أنظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.

[3] أنظر ملف المهرجان الوطني للأغنية الجادة 9-11 ماي 1997.

المشروع المذكور، والدروس والعبر التي تركها لبناء المغرب الراهن رغم التشويش الذي تعرض له[1].



أعضاء من الجمعية في مناقشة عميقة لمشاكلها في اجتماعات اللجنة الإدارية

ومن جهة أخرى، سعت الجمعية إلى محاولة الانفتاح على محيطها الجهوي والدولي، سواء باتجاه المغرب العربي من خلال مساهمتها في تفعيل " اتحاد المغرب العربي للطفولة " بدخولها إلى أمانته العامة[2]، وبالتنسيق مع الهيئات الجمعوية المصرية؛ مثلما باتجاه بعض الأقطار الأوربية استثمارا للرحلات المتكررة لرئيس الجمعية، مما مكنها من استقبال وفود هيئات بلجيكية وهولندية وألمانية وفرنسية خلال سني 1993 و1994، وهي وفود كانت نسبة مهمة منها تتشكل من الجيل الثاني من أبناء المهاجرين المغاربة، دفعت الجمعية إلى بلورة مشاريع مخيمات تربوية لفائدة أطفال تلك الشريحة للمساهمة في ترسيخ الهوية الوطنية في أوساطها، الأمر الذي ثبتت صعوبته

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 نونبر 1993.

بالنظر إلى تضارب مشاريع الجمعية مع اختصاصات مؤسسة الحسن الثاني لشؤون الجالية من جهة، وأيضا للحالة المتدهورة التي تعرفها مراكز التخييم وما يوازيها من تغذية وتجهيز [1].

غير أن هذه الحركية أفرزت نشوء علاقات متميزة مع هيئة " إغاثات شعبية " الفرنسية (*Secours Populaires*)، انطلق معها في صيف 1994 تنظيم رحلة صيفية خاصة بأبناء الأسر المعوزة وأنجال المعتقلين السياسيين؛ كما شرعت الجمعية في تعاون مثمر مع جمعية " تضامن " الألمانية (*Solidarités*) منذ خريف 1993 الذي شهد أول لقاء بين الطرفين، استعرضت خلاله آفاق التعاون، وخاصة تبادل الوفود والخبرات، وهو ما تم تدشينه عمليا في صيف 1994 بحضور أول وفد للجمعية في فعاليات الملتقى الدولي الذي تنظمه الهيئة المذكورة، تلاه استقبال الجمعية لوفد شبابي ألماني في الصيف الموالي، مع استمرار هذا التقليد بالتناوب سنويا لفائدة شبيبة ويافعي الطرفين [2].



رئيس الجمعية في إحدى جلسات اتحاد المغرب العربي للطفولة

---

[1] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في نونبر 1996.

[2] أنظر موجز الخطوط العريضة لعمل الجمعية منذ التسعينات – 1995.

وقد شكلت مصادفة رئيس الجمعية في إحدى زياراته لبلجيكا في مطلع سنة 1995 فرصة للاطلاع على الأوراق الصادرة عن اللقاء العربي-الأوربي الذي انعقد بمالطا في 19 أبريل 1994، وهو لقاء كان يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل العلاقات الأورو-متوسطية عموما، ويتماشى مع المشروع الذي كانت الجمعية تود تنفيذه (ملتقى الشباب والسلم)؛ غير أن التمثيلية العربية كانت حكرا على تنظيمات قليلة الأثر في المشهدين الجمعوي والشبابي العربي والمغربي (الاتحاد العربي للشباب والاتحاد العام للطلاب العرب وشبيبة طلبة المغرب؟)، وهو ما فسر جهل كافة التنظيمات الوطنية بانعقاد ذلك اللقاء ولا بالنتائج والتوصيات المتمخضة عنه.

ولتجاوز هذا الضعف بادرت الجمعية إلى تنظيم يوم دراسي استدعي له أزيد من خمسين هيئة مغربية تضم مختلف الاتجاهات التربوية والثقافية والنقابية والنسائية والحقوقية وشبيبات الأحزاب، كانت الغاية منه الاطلاع على أفكار اللقاء العربي-الأوربي المذكور، وتشكيل لجنة تنسيق قصد الاتصال بالجهات الأوربية المنظمة له، ومتابعة التوصيات الصادرة عنه، مع الإعداد للمشاركة الفعلية للشباب المغربي في ذلك التعاون بالتنسيق مع الهيئات العربية المشاركة فيه، وكذا من أجل اغتنام هذه الحركية لإضفاء حضور تنظيمي وازن في مثل تلك اللقاءات، عبر مطالبة الدوائر المسؤولة بإخراج المنظمات من الفراغ التنظيمي الذي عمر طويلا منذ إيقاف العمل بالمجلس الوطني للشباب، وتمكينها من الآليات والإمكانات التي تيسر عليها الإسهام الحقيقي في تنفيذ برامج التعاون العربي-الأوربي[1].

وإذا كان اللقاء قد أجمع على وحدة كافة الآراء، وأفرز هيئة اتحادية بينها أعطي لها اسم " منتدى الشباب المغربي " لم يعرف تفعيلا بعد ذلك[2]، فإن الجمعية في شخص رئيسها قد انكبت على محاولة خلخلة الوضع اللا تنظيمي الذي تعيشه الحياة الجمعوية، مستندة إلى الأفكار التي ظلت لاميج تنادي بها منذ 1960، والتي غذتها الآمال المنبثقة من هذا اليوم الدراسي، حيث عكفت على إعداد الخطوط العامة لمشروع المسطرة التنظيمية لتكوين إطار عام لتنظيمات الطفولة والشباب، يستهدف تجاوز ل. و. ت. القاصرة على

---

[1] أنظر اليوم الدراسي لمسؤولي منظمات الشباب حول اللقاء العربي-الأوربي في 23 ماي 1995.

[2] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

ميدان محدد في أفق بلوغ الأفق الذي وصل إليه المجلس الوطني للشباب (1958) واللجنة الدائمة المنبثقة عنه (1959)، ويتميز بانفتاحه على سائر التنظيمات والاتحادات والجامعات والمنتديات المعنية بالطفولة والشباب، بما في ذلك المؤسسات العمومية ذات الصلة.



شباب من الجمعية في أول زيارة إلى ألمانيا تعاونا مع منظمة تضامن

وقد ضم المشروع المقدم أفكارا رئيسية للقانون التنظيمي للإطار المقترح تسمية ومقرا وتشكيلا وعضوية، وموارده المالية، وأجهزته المسيرة ومجالات اختصاصها، واللجنة المنبثقة عنه وأدوارها المختلفة في التكوين والتنشيط والتتبع والمراقبة، والمشاريع الاجتماعية والعلاقات الخارجية والتبادل الدولي والإعلام والنشر. وقد أطلعت الجمعية ا. م. ت. م. ول. و. ت، على المشروع قبل بعثه إلى مسؤولي الوزارة الوصية في أكتوبر 1996[1].

[1] أنظر الخطوط العريضة لمشروع المسطرة التنظيمية لتكوين إطار عام لتنظيمات الشباب والطفولة – أكتوبر 1996.

* استراتيجية قطاعية حولاء *

تندرج مبادرة الجمعية إلى الاستمرارية في خلق نوع من التكامل الموجوب بين الوزارة ومنظمات الطفولة والشباب في إطار قناعتها الثابتة بضرورة إشراك الشباب في رسم معالم الحاضر والمستقبل، في الوقت الذي بدأت فيه الآمال المرتبطة بفعالية ل. و. ت. تخبو بصورة متسارعة سنة بعد أخرى، إلى درجة تحول وجودها بالنسبة للجمعية كمأزق سجنها وباقي الجمعيات في خندق الحوار المغشوش الذي استنفعت به الوزارة دونما أي أثر حقيقي على الساحة. ومن ثم أصبح لزاما عليها التفكير في ضرورة خلق الإطار البديل الذي يطول كافة المجالات التي يعنى بها الشباب ثقافيا وتربويا وفنيا واجتماعيا، لا سيما وأن الأزمة الاجتماعية العامة التي أصبح يتخبط فيها تعطيلا وبؤسا وتهميشا يواكبها – في غيبة أسس التوجيه والإدماج والإشراك – بالتطرف والانحلال والوهم[1].

وقد وعت لاميج عجز المجهودات المبذولة على الساحة الجمعوية بتاتا على التجاوب مع هذه الانتظارات الوطنية دون توحد منظمات الشباب في استراتيجية شاملة، بما يتطلبه ذلك من إعادة تنظيم حقلها وعقلنته في فضاء يوفر الثقة والإرادة المشتركة بين الدولة والشباب، تلك الاستراتيجية التي كانت لا تجد صدى لدى الأولى، وظلت تختزل الطاقة في أرقام تقنية منفذة وبأقل التكاليف، لا كرأسمال مستقبلي يتعرض للتبديد جيلا بعد آخر.

ورب قائل أن الجمعيات، وعلى رأسها لاميج، لم تكن بدورها تملك تصورا متكاملا وقابلا للتجاوب مع مستجدات الأسئلة، بما يجعل مواقفها محكومة بردود الأفعال وبالقراءة الابتسارية للوضع العام وتحولاته الظرفية، ومن ثم قصر تفكيرها على الذات أكثر من الموضوع دون العكس، بشكل فرض على الوزارة التعامل معها بنوع من الثواب والعقاب، والتقريب والإبعاد، والتشطير العمودي طبقا للمواقف المعلنة.

إن هذا ما وعته الجمعية دون أن يدفعها ذلك إلى السقوط في أحابيل المنطق الحكومي، فقوتها الاقتراحية والانتقادية على مدار وجودها يثبت عمق تصورها الذي لم تكن تبتغي من ورائه تحقيق منفعة لكيانها التنظيمي، بدءا

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16–18 يونيو 2000.

بامتناعها عن الحصول على متفرغين لخدمتها عن طريق العمالات إلا إلى حين توفير مثلهم لكافة مكونات ا. م. ت. م، مثلما بتقديمها لمشروع وضع مركز الهرهورة رهن شراكة لا بينها وبين الوزارة بصفة ذاتية، وإنما بين الوزارة والاتحاد المذكور، حجتها في ذلك استفادة الجامعة الوطنية للكشفية من مركز عبد الكريم الفلوس بالمعمورة.



استمرارية الحضور النسوي كانت من بين الاهتمامات الدفينة للجمعية

ورغم أن هذا المطلب يهم ست هيئات وطنية تشكل العمود الفقري للنشاط التربوي في مدن المغرب ومراكزه القروية، وتضم أكثر من 200 فرع بقاعدة بشرية تشمل أزيد من 30 ألف منخرط، وتؤطر شهريا بضعة عشرات الآلاف من الطفولة واليافعين والشباب، مانعت الوزارة في شخص مديرية الطفولة والشباب من الاستجابة لهذا المطلب الديموقراطي جدا، تبريرها في ذلك حيوية ذلك المركز بالنسبة لأنشطة الوزارة واعتباره فضاء لا يمكن الاستغناء عنه[1].

لقد كانت مديرية الطفولة والشباب ترى في مبادرات لاميج انتقاصا من هيبتها وصلاحياتها، فكانت لا تجد أدنى غضاضة في مناوءة كافة

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 16 فبراير 1994.

مشاريعها بشكل غير ظاهري، وتسعى دوما إلى افتعال معارك صغرى لإلهائها - ومعها باقي الجمعيات - عن بلورة الاقتراحات المتجددة. وفي هذا الإطار يفهم إصدار الوزارة لمشروع " ميثاق الشباب " المستنسخ دون حرج من القانون 6/87 المنظم للتربية البدنية الصادر في 19 ماي 1989 دون استشارة شركائها الجمعويين الذين لم يطلعوا عليه إلا عبر وسائل الإعلام، وكان يستهدف الالتفاف على مطالب الجمعيات بالدمقرطة والشفافية بشكل بارز للعيان، بل ويروم استكمال ما بشرت به المذكرة 162 سيئة الذكر، ويضع العائدات المادية قبل كل شيء، من خلال توجهه نحو خوصصة مؤسسات دور الشباب ومراكز التخييم، بما يعني القضاء تماما على العمل التطوعي، ويبشر للتمييز بين شبيبة المغرب حسب إمكاناتهم المادية[1]. ويعترف أحد المساهمين في نسج هذا المشروع بكون فشله يعبر عن عدم وضوح الرؤيا لدى وزارته، وافتقادها لأية خطة استراتيجية في هذا المجال، وهو ما يفضحه السحب السريع لذلك الميثاق من مجلس النواب حتى قبل مناقشته بداعي إخضاعه لدراسة أكثر عمقا[2]، تلك الدراسة التي لم تر النور أبدا.

حدثت هذه التطورات إبان فترة انتداب الوزير إدريس العلوي المدغري، الذي كانت سياسته انتكاسة لبصيص الأمل الذي تركه بلقزيز، حينما فضل العودة إلى نهج السملالي بتغليبه للقطاع الرياضي، وتسلمه الملف الفاشل لترشيح المغرب لاحتضان كأس العالم، في مقابل إخضاع قطاع الطفولة والشباب لكل مظاهر التجريب الارتجالي. لقد بادر الوزير إلى التطبيق العملي لأفكار مشروعه المسحوب " ميثاق الشباب " كأساس في نظره لاستصلاح دور الشباب وتطوير بنياتها ومنتوجها، عبر خلق المزيد من الأندية المؤدى عنها على حساب الحضور العضوي للجمعيات، وكان يؤمل أن تنخرط معه المجالس المنتخبة في هذا المنحى بتوفير الإمكانات والوسائل المادية " لأنديته "، دون أن يلمس ردا حقيقيا منها لفطنتها بلا شعبية تلك الاختيارات. ورغم ذلك فرض وجهة نظره على المندوبيات التي لم تتورع عن أن تكون يده التنفيذية لتلك الخطة، تحولت معها أجزاء هامة من دور

---

[1] أنظر محضر الملتقى الدراسي لتقييم تجربة الجمعية في 28-31 دجنبر 1996.

[2] Ikken – Op. cit – p 40.

الشباب على امتداد الوطن لاكتساح ظواهر السمسرة والارتزاق في شكل مقاصف مكتراة، وأندية خاصة، وقاعات للرياضات الحربية؛ بل ولتحقيق جبايات أكبر لم تتورع بعض إدارات دور الشباب عن كراء القاعات لحفلات الأعراس والمناسبات التي لا تمت بأية صلة للفضاء الثقافي والتربوي والتوعوي المطلوب.

ومع ذلك لا يجب أن ننسى مبادرة هذا الوزير لعقلنة التعامل بين الوزارة والجمعيات بانتهاجه مسلك التعاقد بين الطرفين، بخلقه لنظام عقدة أهداف مرتبطة بتمويل الجمعيات وفقا لمشاريعها الاجتماعية وذات البعد الوطني؛ وهي المشاريع التي – مع ذلك – كانت الوزارة تنفرد بتحديد أهميتها حسب انطباعها، لا حسبما تقترحه الجمعيات. وفي هذا الإطار يدخل إجهاضها لملتقى " الشباب والسلم " الذي وضعته الجمعية، وتلقت عنه استحسانا في البداية من طرف مصالح الوزارة.

* اجتهادات سوريالية *

لقد كانت أحلام الوزير المدغري تبشر بمشاريع قابلة للاستهلاك العام، إذ وضع مخططا خماسيا من ضمن ما يتضمنه خطة للرفع من أعداد المستفيدين من التخييم في أفق بلوغ رقم الـــ 100 ألف مستفيد بحلول صيف 2000، معتمدا في ذلك على فرضية استغلال مداخيل المخيمات المفوتة إلى القطاع الخاص وشبه العمومي؛ غير أن مشروعه باء بالفشل عند أول منعطف، وتمثل ذلك في استباحة القطاع الخاص لمساحات إضافية من فضاءات التخييم دون أية مردودية تدبيرية تصب في محصلة الرفع من عدد المقاعد، ولا في مراجعة الشروط غير المرضية لبقية المراكز بما يليق بآدمية الطفل المغربي، وفي اندثار البقية الباقية من المرافق التحتية التي خلفها عهد الحماية (تغذية لا تتجاوز 12 درهم في اليوم، إنارة بدائية ضعيفة، شبكة واد حار مهترئة، أدوات مطبخ صدئة، خيام ممزقة، أفرشة متعفنة، نقل قرو-أسطوي، لا تطبيب.. إلخ)؛ ينضاف إلى ذلك المس بما تبقى من الرصيد المعنوي للجمعيات بتشييئه ل. و. ت، مع انتهاج الأسلوب العقابي مع الهيئات ذات المواقف الاحتجاجية، وأساسا لاميج التي حاولت مصالح الوزارة تأديبها

تعسفيا في صيف 1994 بتوزيع مخيماتها على مراكز لم تطلبها قط، ومحاولة تعجيزها بتشتيت مقاعدها جغرافيا وعلى مراحل متباعدة، وكأنها كانت تنتظر مقاطعتها للموسم التخييمي لتأديبها بعد ذلك بالتخفيض من قيمة المساعدات المخولة لها[1].

السنة	العدد	السنة	العدد
1956	18.928	**1980**	28.238
1960	27.126	**1985**	22.260
1965	27.126	**1990**	28.478
1970	38.000	**1994**	18.500
1975	54.110	---	----

تطور مقاعد التخييم بين سنتي 1956 و1994

إن البعد التكنوقراطي للمدغري وتصوره التسويقي (*Marketing*) حتى لقطاع اجتماعي يعاني من الارتجالية والتهميش والفشل المتواصل، هو ما جعله يقدم لأباطرة الريع فضاء التخييم والمركز الدولي للشباب ببوزنيقة لإقامة مشروع " بوزنيقة باي " هدية منه لبطانة وزير الداخلية القوي إدريس البصري، بدعوى تلاشيه وعدم قدرته على التجاوب مع انتظارت شبيبة نهاية القرن العشرين؛ وهو المركز ذاته الذي سبق للاميج أن تقدمت بمشروع للمساهمة في استصلاحه سنة 1990 دون أن تتلقى أي رد من الوزارة[2]، وكأن الوزارة كانت تتعمد الإهمال في أفق التفويت المحتمل.

ولذلك كانت خطوة الوزير استفزازية وتدعو لتحرك الجمعية في إطار ا. م. ت. م. للتصدي لهذه السياسة من أجل الدفاع عن البقية المتبقية من مراكز الطفولة والشباب، وتحسيس الرأي العام الوطني بخطورة ما يحاك ضد أبنائه لفائدة كمشة من الانتفاعيين، مع دفع النواب البرلمانيين الذين لهم

---

[1] أنظر ملف الندوة الصحافية للجمعية حول دواعي هذه المقاطعة في 26 يوليو 1994.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 16 فبراير 1990.

ارتباطات بتنظيمات الشباب لمساءلة الوزير[1]. وقد أظهر هذا الأخير براعته في المراوغة بدعوى معاوضة المركز القديم بمركز جديد بحمولة 240 سرير ومخيم مشيد بحمولة 400 مقعد و30 شاليه للسكن الصيفي، غير أن الجمعية انتبهت منذ البداية إلى كون المصرح به بوضع هذا البناء الجديد رهن إشارة الشباب وتنظيماته بإمكاناته العصرية وتجهيزاته الحديثة لتنفيذ برامج التكوين الأكثر تطورا، وبإقامة أفضل اللقاءات الوطنية والدولية، لن يكون إلا ذرا للرماد في العيون، ولن يحيد عن إغلاق مجال اصطيافي في وجه الشبيبة المغربية، الأمر الذي بين صدق حدسها لاحقا بصيرورته مقرا مؤدى عنه، ومجالا للانتفاع بدون حسيب ولا رقيب في المداخيل وطرق صرفها.

إن فشل الوزير المذكور على الواجهتين الراضية والشبابية ومعه طاقمه المبحر ضد التيار الجمعوي، كان من المؤمل أن يشكل لخلفه أحمد مزيان المنصب سنة 1995 عبرة لسن سياسة توازنية بين القطاعين، ولإعادة التواصل مع المنظمات الوطنية، خاصة وأن انتماءه الأصلي للقطاع كمشرف إداري على المعهد الملكي لتكوين الأطر كان يؤهله لذلك. لكنه عوضا عن هذا باشر عهده بتفويت أخطر تمثل في تخليه عن المركز الوطني للمعمورة للجنة المؤقتة للجامعة الملكية لكرة القدم، وهو المركز الذي شكل ذاكرة تاريخية لا غنى عنها للعمل الجمعوي والشبابي منذ فجر الاستقلال[2]، ففيه انطلقت تكوينات مدرسة الأطر لطريق الوحدة، ومنه تخرجت الآلاف من الأطر الجمعوية في مختلف التخصصات، وبه تأسست الانطلاقة المسرحية الحديثة بالمغرب وعلى رأسها فرقة المعمورة الشهيرة، وبرزت فيه أبرز الفرق الموسيقية الشبابية وأبدع الرسامين التشكيليين، وظل على الدوام حصنا لملتقيات ومؤتمرات وتظاهرات الجمعيات الوطنية، وعلى رأسها لاميج. لقد أحست الجمعيات من خلال هذه الضربة الجديدة برغبة الجهاز الحكومي في الإجهاز على كل المثل الجميلة التي خلقت من أجلها الوزارة، بل وفي الإمعان في تخريب الذاكرة والوجود الجمعويين عبر المحو المتواصل لفضاءات الفعل الجمعوي.

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

[2] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 23 أبريل 1996.

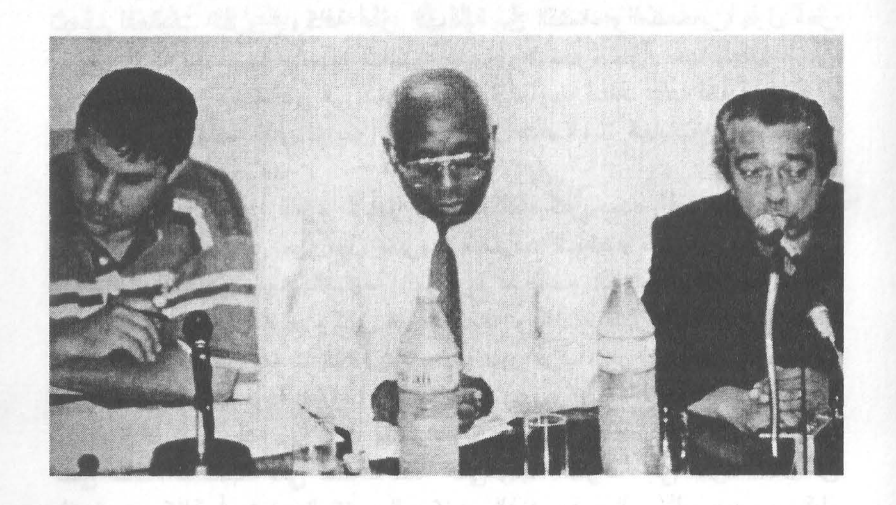
وقد شكلت هذه المسألة مناسبة لقيام ا. م. ت. م. ول. و. ت. بالتعبير عن استنكارهما الشديد لهذا التصرف الذي يتنافى وسبب وجود الجمعيات، مطالبين الوزارة بالتراجع عن قراراتها غير الحكيمة، وبالانتقال إلى تأسيس حوار مسؤول وبناء لخدمة الأهداف المشتركة. وكان رد الوزارة في شخص مسؤولها أكثر عجرفة من ذي قبل وتصعيديا في الوقت ذاته، تمثل في إقدامه على تسييس ل. و. ت. عن طريق إغراقها بالعديد من التنظيمات حديثة التأسيس التي لا تتوفر أغلبها على أبسط الشروط المنصوص عليها في الاعتراف بأهليتها وتمثيليتها الوطنية، وعلى رأسها جمعيات تشكلت في أحشاء أحزاب الوفاق، معتبرا ذلك بمثابة خلق توازن سياسي بمقابل الجمعيات الوطنية الأصلية التي صنفها – انطباعيا – كهيئات تابعة لأحزاب الكتلة، الأمر الذي لم تستطع معه مكونات اللجنة أمام استفحال درجة العبث إلا الانسحاب من تقمص أدوار غير طبيعية في تلك المهزلة، معبرة عن مواقفها الثابتة إزاء دمقرطة الحوار، وسعيها إلى مواجهة ذلك بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك استعدادها لرفع دعوى قضائية ضد لا دستورية القرار الوزاري.

وقد انتهت فترة مزيان غير مأسوف عليها، مخلفة تداعيات ملؤها الشك والتوتر في العلاقة بين لاميج وباقي الجمعيات من جهة، والوزارة ومصالحها من جهة ثانية، لم تتمكن معها كاتبة الدولة الجديدة في الرياضة والشباب، نوال المتوكل، من تخفيف غلوائيتها نظرا للمدة الانتقالية القصيرة التي قضتها على رأس القطاع، ولكون الجمعية – بناء على الانحياز الطبيعي للمسؤولة الجديدة إلى ميدانها الأصلي – تدرك أن ذلك لن يكون له كبير تأثير في مجابهة سياسة التيئيس والسمسرة والارتزاق التي ابتلي بها القطاع بصورة تدريجية منذ 1981، باستثناء الفترة القصيرة التي قضاها عبد الله بلقزيز على رأس الوزارة.

* رحيل المحمدين *

انضافت هذه الظروف الموضوعية إلى المشاكل الذاتية التي كان على الجمعية وجهازها المركزي مواجهتها بما يتطلبه الوضع من استماتة ونضال لا يعرفان الكلل، وشكل ذلك رفعا لدرجة توتر رئيس الجمعية، السي

محمد الحيحي، وهو يرى الأحلام الجميلة التي شارك في غرس جذورها منذ سنة 1947 تتوارى بعيدا عن التحقق، بصورة جعلته يطالب رفاقه وتلامذته من الأطر الوطنية والمحلية بالمزيد من الجهد والعطاء، مقدما حجم تضحياته المتواصلة نموذجا يحتذى به وهو على مشارف السبعينات، دون أن يستطيع مجاراته في ذلك إلا عدد قليل جدا ممن هم في ريعان الشباب.



الحيحي يتابع عن كثب وقع محاضرة د. المهدي المنجرة في نفوس الشباب

لقد كان السي محمد الحيحي يجاهد وكأنه يحاول العودة بالجمعية إلى زخمها في فجر الاستقلال، في وقت تعددت فيه مشاغل رفيقه السي محمد السملالي بين النقابة والبرلمان والحزب والجمعية، وأصبحت الحالة الصحية لثالثهما ذ. العربي لحلو لا تساعده على مواصلة المشوار، فأضحى أسلوبه الضاغط يعطي نتائج عكسية ملؤها الإحباط لدى معظم الفاعلين، حتى كادت كافة أشغال الجمعية تلتصق به شخصيا، ولا سيما بعد المهرجان الوطني

للأغنية الجادة (1997) الذي عمق الاختلاف في وجهات النظر بين أعضاء المكتب المسير حول الأساليب المتبعة في تدبير الشأن الجمعوي الداخلي[1].

لقد كان رئيس الجمعية يحس بمرارة من استشراء ضعف الهمة والتخاذل اللذين لا يمكن بهما تحصين الجمعية وتأهيلها لاستكمال استحقاقاتها المرتبطة بالطفولة والشباب، وهو ما جعله – وهو يكابد وضعه الصحي بصمت وأناة – يستغل فرصة الإعداد لمخيمات صيف 1998 ليقدم على آخر تجميع لفعاليات الفروع وكافة أطر الجمعية من القدماء والمنسحبين حول آخر عرض قدمه بالمناسبة صديقه الدكتور المهدي المنجرة حول مستقبليات الشأن الشبابي ودوره الاجتماعي في مغرب الغد، كأسلوب اعتاد عليه لتنقية الأجواء وإذابة سوء التفاهم الذي لم يكن أبدا حول الأهداف ولا الغايات، قدر ما كان حول الأساليب الإجرائية[2].

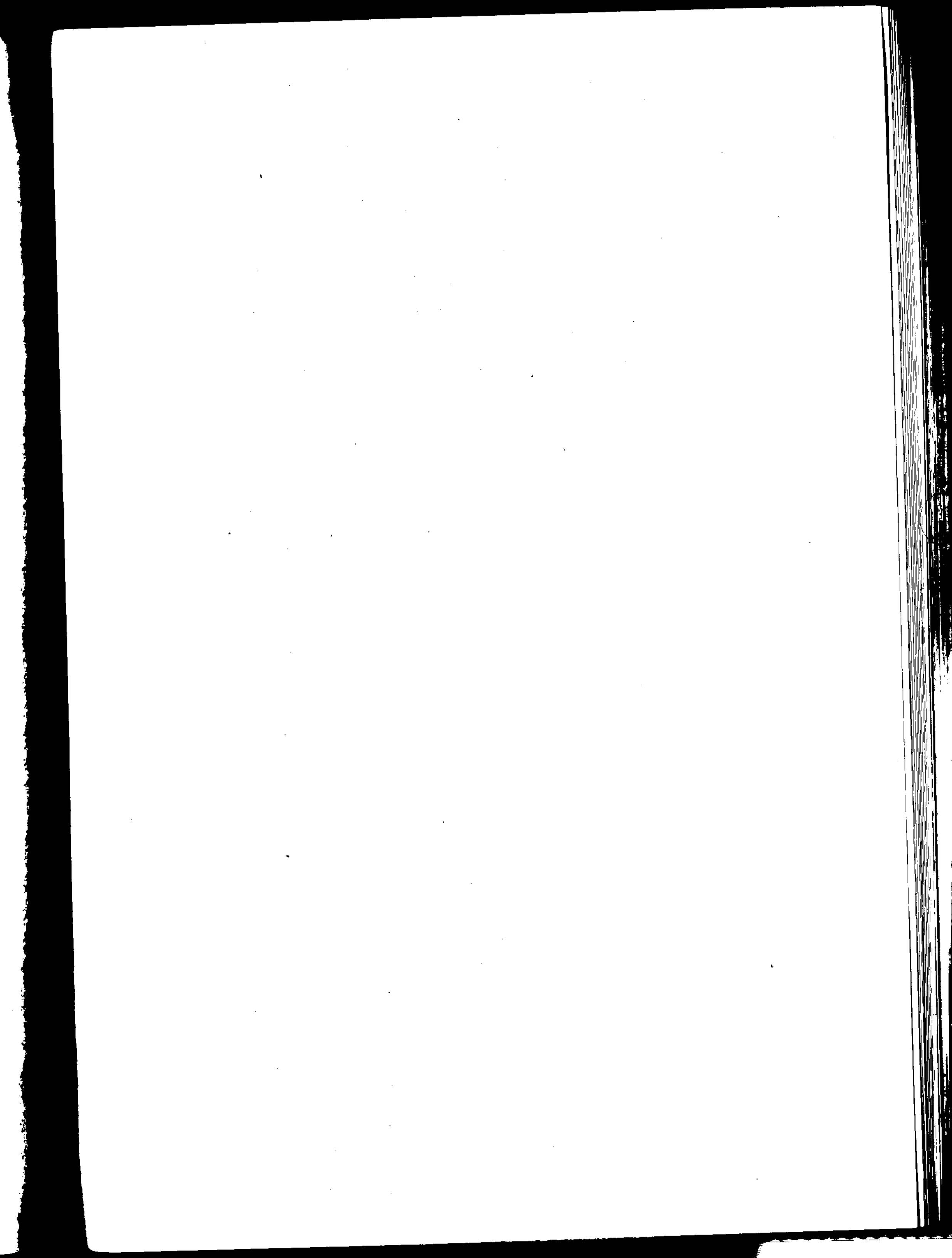
لقد كان هذا اللقاء الأخير تمهيديا للقاء كان يعده رفقة السملالي لما بعد الموسم التخييمي من أجل تسريح مسارب الجمعية ثانية، وهو الموسم الذي اضطلعا فيه معا بالمتابعة المباشرة لمختلف المراكز والمراحل التي عرفت مخيمات الجمعية، والذي قبل انتهائه وصلت أخبار الشؤم بوفاة السي محمد السملالي في غشت 1998 في حادثة سير قرب العرائش، فكانت صاعقة أولى للحركة الجمعوية عموما وضمنها لاميج، وانطفاء للأمل لدى الحيحي بصورة أخص. وقد برز ذلك لمعارفه لحظة تشييع الفقيد إلى مثواه الأخير على حالته الصحية التي تطلبت نقله على وجه السرعة إلى منزله، قبل أن يلتحق به كافة أعضاء المكتب المركزي الذين وفى السملالي بجمعهم قبل الأوان برحيله.

لقد كان آخر لقاء جمع الجهاز المركزي فرصة للتفكير مع الحيحي في الطريقة والأسلوب اللذين يمكن بهما للجمعية تأبين فقيدها العزيز، حيث تجندت كافة الطاقات حول ذلك بمتابعة دقيقة منه وهو على فراش المرض بمستشفى ابن سينا، متتبعا عند كل زيارة مجريات الأمور في المخيمات وإجراءات التأبين، وممنيا نفسه باسترجاع لياقته للمشاركة شخصيا في الموعد المحدد، ومقتنعا أخيرا بضرورة تكريس جزء من وقته لصياغة مذكراته حول

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 14 ماي 1997.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

تاريخ الجمعية والعمل الجمعوي الذي اقترن به دقيقة بدقيقة ولحظة بلحظة وحدثا بحدث كل يوم من أيام سنواته الجمعوية الـــ 51 (1947-1998)؛ غير أنه في صبيحة اليوم المعلوم آثر السي محمد الحيحي أن يلتحق بتوأم روحه السملالي دون ضجيج وبعيدا عن الأضواء كما كان دأبه، دون أن يترك إلا كلمة تأبين في حق سميه، واختبار القدرة على استمرارية الجمعية لكافة الأعضاء، وذكرى عطرة لحياة طويلة كرست نفسها للتماثل مع أسمى المبادئ والمثل قولا وفعلا، جسدها على الدوام بشخصه، بالمواقف الثابتة مثلما بالمصداقية التامة، ولكن أيضا بتواضع القادر.

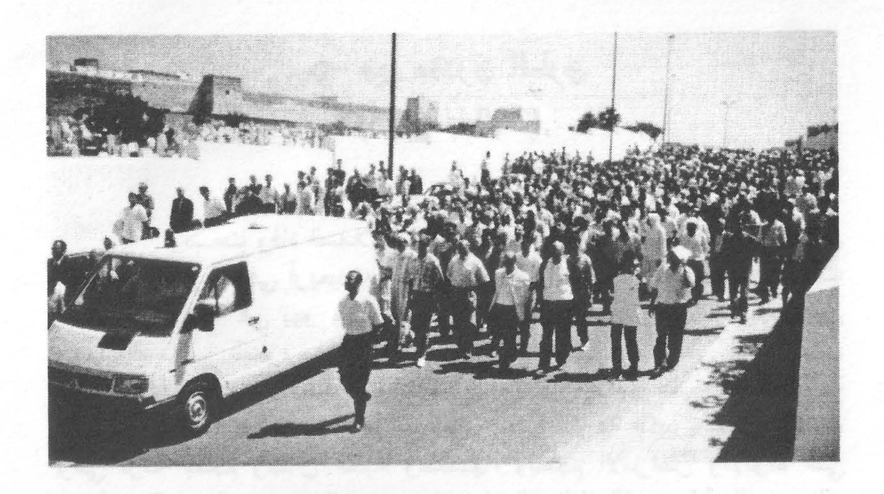


6- في مفترق الطرق
(2004/1998)

" وضعت وفاة السملالي الجسد المريض للجمعية على النعش، ودق التحاق الحيحي به في أربعينيته آخر مسمار فيه "، كانت تلك بعض التعليقات المؤلمة المتداولة في بهو مسرح محمد الخامس خلال الحفل التأبيني للسي محمد السملالي الممزوجة بقطرات أسى ثلاث؛ في وقت كان فيه الذهول يستأسد على أعضاء لاميج، ولا سيما من كان منهم على علاقة وثيقة بالراحلين. لقد كانوا يتفقدون في دواخلهم حجم التركة الكبيرة التي تركاها، وهي تركة بحجم وجدان الحياة وصخبها، وبحجم الأمراض والأنواء التي أحاطت بالجمعية، وبحجم الخوف مما يخبئه المستقبل القريب قبل البعيد، ذلك المستقبل الذي لا يمكن للعديد تصوره دون استمرار لاميج.

* انبعاث الفينيق *

وكما ينبض القلب بجديد الخفقان بعد وقتية السكتة، كان حفل التأبين الكبير لرحيل الكاتب العام الذي نظمته الجمعية وقطاع المحامين الاتحاديين بقاعة مسرح محمد الخامس بالرباط، واحتشاد الأعضاء المتقاطرين من كل حدب وصوب، ومعهم كافة الضمائر الحية من مختلف الاتجاهات الفكرية ومختلف الأعمار، وكذا الأقوال المأثورة التي تعاقب على إلقائها الفاعلون الجمعويون والسياسيون، برز كجذوة لهب أشعلت فتيل حب البقاء والانبعاث، كرسها التجمع الجماهيري العفوي لتشييع السي محمد الحيحي في الغد الموالي إلى مثواه الأخير بمقبرة الشهداء، لم تحل بعض المزايدات الصغيرة دون أن يحظى ذلك الرجل غير العاشق للأضواء بالتقدير العميق لأياديه البيضاء الكثيرة التي أسداها بكل وداد صوفي لوطنه ومجتمعه وشبيبته حتى آخر رمق من زفراته.



شبيبة المغرب ورجاله يودعون الفقيد الحيحي إلى مثواه الأخير

لقد جمع الحيحي الزجال من حوله وهو حيا، وجمعهم وهو راحلا حول بيته وحول أرملته لالة زهور بن بركة طيلة أسبوع، تاركا بين كل همسة وهمسة ذكرى فعل، أو عمق قولة، أو قدوة تصرف، أو وجهة نصح، كشذرات آخر تقاريره العميقة التي كان يلهب بها النفوس والخواطر، ويستفز بها روح العطاء، فكان الوفاء له واجبا، وكان سقف الحفل التأبيني لتوأمه الروحي حدا معقولا لا يجب التراجع عنه.

ورغم الخشية من صعوبة تشييعه بما يليق به من احترام وتقدير، ورغم بعض حالات الانفلات بالجمعية، والخشية من كون إصرار صديقه ذ. عبد الرحمن اليوسفي – ككاتب عام لحزب إ. اش. ق. ش. إذاك – على الإشراف المباشر على حفل التأبين قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الإجماع الذي يحظى به الفقيد، انكب متطوعو الجمعية على المساهمة في تحقيق كافة شروط إنجاح حدث التشييع الكبير الذي شهده ثانية مسرح محمد الخامس في أقل من أربعين يوما، وكان حفلا مشهودا احترمت فيه كافة المشارب خصال الرجل ونسقه الوحدوي، وانفتاحه على كافة الأفكار والتيارات، حضره الجميع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، بل شكل حفل وداعه لحظة صفاء صادقة

قلما جاد بها الزمن المغربي، قدر ما كان الرجل وطنيا خالصا بكافة ميزات الامتياز.

وهكذا، بدل السقوط في الانهيار عقب الهزتين المتلاحقتين، قدر لأعضاء الجمعية أن يبرهنوا عن المقدرة الفعلية العجيبة لطائر الفينيق على التحليق ثانية من بين ركام رماد احتراقه، قدرة على امتصاص الصدمتين وتحويلهما إلى شحنة وجودية ووجدانية. فالراحلان لم يموتا إلا بعد أن أتما غرس مدرسة حقيقية استمدت بقاءها على الدوام من التحدي والنهوض المتجدد، وكانت بمثابة رحم ولود ومولد للشبيبة المسؤولة الواعية بضرورة مكابدة كل أشكال الكبوات.

لقد تحولت التظاهرتان التأبينيتان إلى إحدى أبرز المحطات الخالدة التي عرفتها لاميج على امتداد تاريخها، وبدتا بمثابة عرسين نضاليين غير مسبوقين، أعطيا البرهان على مدى تلاحم أعضاء لاميج على اختلافهم، وقدراتهم الفائقة حتى في عز الأزمة التنظيمية، الأمر الذي لن يتوقف في الرباط، وإنما سيمتد إلى تظاهرات مماثلة في مدن أخرى كفاس والدار البيضاء[1].

* دينامية بعد الصدمة *

كان على قيادة الجمعية المقارعة على عدة واجهات في الوقت نفسه، لتجاوز الاضطراب النفسي الذي خلفه رحيل رئيس الجمعية وكاتبها العام، ولمواجهة التشكيك في قدرتها على إدارة الأشغال بعد غياب الشخصية الكاريزمية للحيحي التي أدارت دفة الجمعية في كافة العواصف والأنواء على امتداد أربعة عقود. وقد تمكنت الجمعية من معالجة هذا المستجد بهدوء وروية، حيث أسندت الرئاسة إلى ذ. محمد الريح، والكتابة العامة إلى ذ. حسن أميلي، فيما ظل ذ. عبد القادر شرف مسؤولا تنفيذيا عن مالية الجمعية، مع الإبقاء على الهيكلة القائمة إلى حين عقد المؤتمر 11[2]؛ وكان على الجهاز

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

المسير مسؤولية مواكبة المخلفات التنظيمية على المستوى المركزي أولا، وعلى رأسها تذويب الخلافات وإعادة الثقة المفقودة بين الأعضاء، مع إشراك الجميع في تحمل مسؤولية دعم الجمعية واستمراريتها.



أحد الاجتماعات الأولى للمكتب المركزي بعيد وفاة الحيحي والسملالي

باشر الجهاز المسير مهمة تسريح مسارب العمل على مستوى التواصل مع الفروع المحلية، وتحفيز مجهوداتها الهيكلية والتنشيطية، تتويجا بعقد أول اجتماع لنواب الفروع أواخر دجنبر 1998[1]، شكل مناسبة للتأشير على انطلاقة جديدة للجمعية بروح تفاعل إيجابي استوجب استثماره بالتعاون والتكامل ونبذ الاختلاف، خاصة وأن الوضع السابق انعكس سلبا على فعالية هياكل الجمعية وطنيا ومحليا، وجعل كافة المسؤوليات تقع على كاهل المرحوم الحيحي. وقد تولد عن هذا الاجتماع اتفاق جماعي على كون رحيل

[1] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

الحيحي والسملالي يضع التحدي على كاهل جميع الأعضاء كل من موقعه، لتحقيق الاستمرارية وتجاوز كبوات الماضي والتطلع الإيجابي نحو المستقبل.

وحتى نهاية 1998 كانت لاميج تعرف تراجعا خطيرا على مستوى انتشارها وحجم منخرطيها، مثلما على مستوى كفاءتها التأطيرية والتنشيطية جراء الإنهاك الشديد الذي أصابها على امتداد عقد التسعينات، دفعت الشباب إلى الانتماء إلى هيئات أخرى أكثر استقرارا وأكثر تحفيزا على المبادرة، وأقل تطرفا في المحاسبة والنقد. ومن ثم كان على الجهاز المسير إطلاق إشارات إيجابية من خلال اعتماده نهج المرونة في إعادة هيكلة الفروع وتوسيع نطاقها وتسوية وضعيتها القانونية، وفي تشجيعها على المبادرة إلى تطوير أنشطتها وبرامجها، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لضمان الإشعاع الحقيقي لأهدافها ومبادئها[1].

وقد سعت قيادة الجمعية إلى تحقيق ذلك رغم بقاء آراء أعضائها – تأثرا باجترار الماضي – تحت رحمة الاختلاف من حيث الاهتمام بتوسيع قاعدة الفروع، بين من يشدد على ضرورة الاقتصار على هيكلة القائم منها فقط خشية التأثير في تركيبة المؤتمر المنتظر[2]، وبين من ينتصر لمبدإ حق الشباب في الانتماء التلقائي إلى الجمعية، عبر الاستجابة لطلبات التأسيس الجديدة في كافة ربوع الوطن وفقا للشروط القانونية المعمول بها، لا سيما وأن الجمعية على امتداد تاريخها لم تكن تكتفي بانتظار المبادرة من الشباب قدر ما كانت قيادتها تستميل الشباب إلى الانتظام في أحضانها، وخاصة في المناطق التي تفتقر إلى الحضور الجمعوي.

كانت هذه الاختلافات في وجهات النظر تخلق اللبس وتعمق القراءات التأويلية للمواقف، في الوقت الذي كان من المفروض أن تسعى الجمعية فيه لا إلى الشباب المكون جمعويا للانخراط في تنظيماتها، وإنما كان دورها – وفق ما حدده لها روادها وعلى رأسهم الشهيد المهدي – يقتضي الاعتناء بالشبيبة المغربية دونما حواجز، والاضطلاع بمهام تأهيلهم وتكوينهم، خصوصا في الأوساط الأكثر احتياجا لتدخلها، بما يجعل منهم قادرين على بلورة أهدافها ومراميها، تجاوبا مع مبدإ الجماهيرية الذي ترفعه الجمعية

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 فبراير 1999.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 دجنبر 1999.

وأساس وجودها القائم على تكوين الشباب أينما وكيفما كان، واعتبار ذلك حقا مشاعا لأي مغربي تتوفر فيه شروط السن والأهلية في الانتماء وفي التنظيم وتحمل المسؤولية، دون أن يحق للمنتمي الأصلي حرمان من لم ينتم بعد مما اكتسبه بمقياس الأسبقية[1].

* ظروف وطنية مواتية *

لم تكن هذه الرغبة الشديدة في توسيع قاعدة الجمعية وليدة التحجيم الذي عرفته سلفا، وإنما أيضا لكون الظروف السياسية العامة قد أوجدت الانطباع بفتح المجال في وجه العمل التنظيمي الجمعوي حتى في المجالات المسيجة تاريخيا، ونقصد بذلك العالم القروي وشبه القروي الذي كان المسؤولون ينظرون من قبل إلى امتداد الجمعيات الوطنية إليه بالريبة بحكم بعدها الديموقراطي والمواطني أولا، وقدرتها الفعلية على تناقل الأفكار والتجارب وتوحيدها ثانيا، وموقفها المستقل والقابل إلى التحول إلى أداة رقابية ثالثا، ومن ثم أولوياتها في نسج خيارات قد لا تتماشى وسياسات الضبط السلطوي التقليدي، ورابعا لكون فلسفتها المواطنية غالبا ما تكون مفعمة بالنفحة التقدمية التغييرية المناقشة والمنتقدة والحقوقية التي لا ينظر إليها إلا كمثار قلاقل وتكدير لصفو التهدئة القسرية أو الطوعية.

إن رفع حواجز السلطة عن هذه المجالات في وجه العمل السياسي للأحزاب خارج معاقلها التاريخية قد جر معه تشجيع الجماعات المحلية المنتخبة على توفير الأجواء الملائمة لظهور فروع جمعيات وطنية، بدعم من المستشارين المنتخبين ممن انتموا إلى العمل الجمعوي، أو من تعاطفوا مع جمعيات بعينها، أو ممن كانت لهم علاقات بقياديين جمعويين. وهكذا فتح الباب أمام ظهور نشاط جمعوي جديد داخل المجال القروي، استفادت منه لاميج لتفرض وجودها في مجالات مختلفة، في منطقة الدير (زاوية الشيخ)،

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 2000.

أو في محور الشمال الغربي (دار الكداري)، ولكن بصفة أساسية في جهة سوس (أنوية تيكوين، وأولاد داحو، وأيت ملول، وتافراوت..)[1].

وللرفع من الكفاءات البشرية للجمعية واستقطاب المزيد من الشباب كان لزاما على الفروع ضرورة الانفتاح على المؤسسات التعليمية من جهة، وتنويع أنشطتها بما يتجاوب وأسئلة المحيط وقضاياه، وخاصة بالدخول في مشاريع خدمات اجتماعية، مع لزوم التنسيق مع مختلف التنظيمات الجمعوية المحلية حول الأهداف المشتركة[2]. فلم تمض ستة أشهر حتى ارتفع عدد الفروع القانونية من 15 إلى 21، فيما كانت 9 أخرى في طور التأسيس أو إعادته، ليصل العدد في متم سنة 1999 إلى 24 فرعا مهيكلا، ثم إلى 31 في السنة الموالية[3].

تعكس هذه الحركية المجهود الكبير الذي بدله المكتب المركزي وكتابته على مستوى تطبيق التوصيات التي طرحها اجتماع نواب الفروع المنعقد بعد ثلاثة أشهر من وفاة السي محمد الحيحي، ولا سيما محاولته تسريح قنوات التواصل القائمة على زرع الثقة المتبادلة وجماعية الفعل والأمل في تجاوز الأزمة، وهو ما جعل المقر المركزي ينفض عنه غبار الخمول ويتحول إلى خلية نحل فائقة الحركة على مدار الأسبوع[4]، معززا بأشغال اللجن المركزية التي اتسمت بفعاليتها حسب مجالات التدخل، بدءا بالاعتناء بالجانب التأهيلي البشري، وبتوفير المرجعيات الضرورية المتواجدة في الأرشيف والوثائق، وبالجهود الكبيرة التي دشنته لجنة الخدمات الاجتماعية التي عددت مشاريعها المستقبلية سواء في مجال محو الأمية أو في العناية بأطفال الشوارع أو في حماية الطفولة، أو بالإعداد لمشاريع خاصة بالمساهمة في حماية البيئة. وقد تطلب الأمر إقدام الجمعية لأول مرة على تنظيم تدريب تكويني من نوعه في تقنيات إعداد المشاريع في ربيع 1999[5]، وكل ذلك شجع على التعاطي مع ملف المنفعة العامة بشكل عملي يتجاوز التشكي والتمني.

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

[3] أنظر محضري اجتماعي اللجنة الإدارية في 31 دجنبر 1999 والمكتب المركزي في 2 أبريل 2000.

[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

[5] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.

وعلى امتداد سنة ونصف سجلت الجمعية خطا تصاعديا على المستوى الهيكلي والإشعاعي والتنشيطي، رجعت خلاله حالة التوتر والاختلاف والصراع إلى التواري الباطني على الأقل؛ وإن ظل السؤال مشرعا حول ارتفاع متوسط الأعمار من جهة، والتقلص المطرد للحضور النسوي داخل الفروع، بالشكل الذي كان يتطلب التفكير في الإجراءات الكفيلة بتوفير الشروط السليمة والمحفزة لعودة الشباب اليافع والفاعلات الجمعويات[1]. غير أن هذه الصورة لم تكن تخفي وراءها عجز أغلب الفروع عن مواكبة ديناميكية الجهاز المركزي لتصحيح أوضاعها وتحديث برامجها وتفعيل أنشطتها، بحيث تبين مدى فقدانها للكفاءات المجربة والمبادرة في التسيير والتنشيط، مما كان يجعل قدرة التزامها بالقرارات المتفق عليها ضعيفا، ويدعو إلى مواجهة ذلك الضياع بخلق وحدات جهوية تنسيقية تتكامل من خلالها الفروع، وتلعب فيها الفروع القوية دور القاطرة لتخفيف العبء على المكتب المركزي[2].

لقد بادر الجهاز المركزي إلى أول انفراج نسبي في سبيل بلوغ هذا التطور، وتمثل أساسا في إعادة الثقة إلى مصداقية مكاتب الفروع عبر رد مسألة إشرافهم على ملفات عضوية المنتسبين إليها لقاء إيقائه على عملية التتبع والمراقبة[3]، كما خلق نوعا من التوازن في العلاقات بين المركز والفروع بإشراك هذه الأخيرة في مسؤولية توجيه ومراقبة التحرك الجديد، وباستحداث فلسفة جديدة للتكامل في إطار احترام القوانين والأعراف الجمعوية، مع مساندة الفروع في مواكبة تطوير أساليب وطرق العمل وعقلنة الأنشطة والبرامج من خلال وضع المخططات السنوية، الأمر الذي كان يعبد الطريق سريعا نحو عقد المؤتمر بعدما تبين انقشاع غيوم الأزمة على الصعيدين المحلي والوطني في ظرف وجيز[4].

وقد شهدت الأنشطة التربوية تحسنا طفيفا جراء الرغبة في تحقيق تراكم جديد، خاصة داخل الفروع التي أعيد تأسيسها أو المؤسسة حديثا، بفعل تجنيد الجهات لأقصى طاقاتها للتوقيع على موسم تخييمي ناجح، رغم

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 22 أكتوبر 2000.
[2] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 دجنبر 1999.
[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.
[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 21 فبراير 199.

الإحساس بالنقص الفظيع المسجل على مستوى الأطر العليا، الأمر الذي كان يقتضي التفكير في إعداد الظروف المواتية لتنظيم تدريب لأكبر عدد ممكن من مديري ومقتصدي الوحدات[1].



إحدى جلسات ندوة العمل الجمعوي بالمغرب 2000

أما على المستوى الثقافي، فتميز بدوره بإعادة انبعاث مساهمة الجمعية في هذا الصدد، بدءا بالقضية الفلسطينية التي شهدت عودة محتشمة مع مستجدات الانتفاضة الثانية، على غرار انبعاث محورية المسألة النسائية لدى الرأي العام تماشيا مع دينامية مجهودات كتابة الدولة في شؤون الأسرة والطفل. وإلى جانب ذلك تمثل الالتفات إلى الشأن الثقافي المحلي من خلال بداية تلمس بعض الفروع لمساءلات القضية الأمازيغية، والدور التنموي للعمل التطوعي، والقضايا الحقوقية والديموقراطية وارتباطها بفئات الطفولة والشباب[2].

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي 26 نونبر 1999.

[2] أنظر محضر اجتماع اللجنة الإدارية في 31 دجنبر 1999.

وأبرز حدث ثقافي شهدته الساحة الجمعوية برمتها، تمثلت في تنظيم الجمعية للندوة الفكرية الوطنية " العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " تخليدا للذكرى الأولى لوفاة الحيحي والسملالي (فبراير 2000)، كانت مناسبة لمشاركة نخبة من المفكرين في مختلف ضروب المعرفة على مدى ثلاثة أيام[1]، وعرفت صدى واسعا ونجاحا هائلا بكافة المقاييس؛ كما كانت فرصة أثبتت الجمعية من خلالها عن قدرتها الفائقة - حتى في لحظات الإنهاك التي تعرضت لها - على التقاط أعمق الأسئلة وتحويلها إلى ورشات منتجة على مستوى الفكر والتوجيه.

غير أن ما سجلته هذه الفترة هو بداية تحول نشاط الجمعية الرئيسي نحو الخدمات الاجتماعية في إطار الاهتمام العام الذي راح يستقطبه هذا المجال سواء على المستوى الجمعوي أو على المستوى الحكومي، وتماشيا مع اللبنات الأولى التي برزت داخل الجمعية منذ سنة 1996. فقد باشرت لاميج في ظل هذه الظروف المشجعة اتخاذ إجراءات سريعة لانخراطها في أنشطة من هذا القبيل، بالتنسيق مع وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وباقي القطاعات الحكومية الأخرى ذات الصلة، حتى أضحى يشكل أولوية في راهنها الجديد[2]، محددة اهتمامها في مجال محاربة الأمية والمجال البيئي، ومكافحة المخدرات، وظاهرة أطفال الشوارع.

فقد عرف المجال البيئي تعاونا مشتركا بين الجمعية وجمعية الأوراش الاجتماعية من جهة، والفرع الإسباني لمنظمة حماية الطبيعة (*W.W.F.*) لإعداد أوراش للمساهمة في حماية غابة المعمورة بمشاركة مائة شاب ما بين مغاربة وأجانب إلى جانب شباب منطقة العرجات في غشت 1999، وتضمن إقامة أنشطة تحسيسية لسكان المنطقة، إلى جانب ورش لترميم دار الطالب ومخيم حضري لفائدة أطفال العالم القروي، وتنظيم دروس لمحو الأمية لفائدة الكبار[3]. وقد كانت الجمعية تنتظر من هذا الورش أن يؤهلها لاقتحام أوسع للمساهمة في المجال البيئي، لولا الظروف السلبية التي أثرت على نتائج هذا النشاط بسبب انعقاده في لحظة وفاة الملك الحسن الثاني،

---

[1] أنظر أشغال الندوة في:" العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " - منشورات ج. م. ت. ش. - الرباط 2004..

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 نونبر 1998.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 نونبر 1999.

بانعكاساتها على مستوى التنسيق مع سلطات المنطقة وفتور مساهمتها في تدعيمه وتموينه.



انطلاق الحملة التحسيسية للمحافظة على غابة المعمورة

وثاني ملف مهم رصد هذا التحول يكمن في استغلال الجمعية لعلاقتها بمنظمة تضامن الألمانية في ربيع 1999 لطرح مشروع مشترك لإنشاء مؤسسة لرعاية الفتيات في وضعية صعبة، سرعان ما تبلور إلى اتفاق مبدئي بين الطرفين حول ضرورة إخراجه إلى حيز الوجود بتحديد ميزانيته الأولى وبالبحث عن كيفية تمويله، الأمر الذي ثبتت صعوبة تنفيذه من طرف الجمعية جراء عدم تمتعها بصفة النفع العام[1]، مما سيدفع بها إلى بذل جهود مضنية على مدى أكثر من ثلاث سنوات لتجاوز الوضعين المادي والقانوني، مع ما لذلك من انعكاس كبير على فاعلية جهازها في التصدي لمهام تتضخم ملفا بعد ملف.

وأهم تدخل اجتماعي قامت به الجمعية في هذه الفترة يتعلق بنشاط محو الأمية للكبار، حيث أفضت المجهودات السابقة التي عززت التجربة المتواصلة لفرع مراكش إلى جعل هذا الملف في قلب الحدث منذ مطلع سنة

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 28 فبراير 2000.

1999، سرعان ما بدت آثاره تصل حثيثة إلى عدة فروع (الرباط، أكادير، فاس..)[1]، لتجذب إليها اهتماما متصاعدا لدى الفروع الأخرى، خاصة وأن الوزارة المعنية قد بادرت إلى التعاقد مع الجمعيات في إطار شراكات، واكبته الجمعية بخلق لجنة مركزية لمحاربة الأمية قصد الإعداد للتصدي للالتزامات الإدارية والتنفيذية لذلك البرنامج تجاوبا مع المعطيات الواردة من الفروع، جعلها تحدد عدد المستفيدين في سنة 1999 في 1.500 شخص، في أفق بلوغ 2.000 في السنة الموالية[2].



جلسة عمل بين الجمعية وهيئة تضامن الألمانية لتدارس مشروع مؤسسة الفتيات

* ارتياب مبدئي *

والملاحظ أن إقبال الجمعية على مجال الخدمات الاجتماعية بحجم متسارع منذ نهاية 1998 واكبه تخوف وريبة من انعكاسه على الثوابت

---

[1] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

[2] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 4 يوليو 1999.

المبدئية التي انبنت عليها، ولاسيما الخشية من اندفاع الفروع إلى الانشغال بغير ما اعتادت عليه من توجيه تربوي وثقافي، وبكفاءات بشرية غير مؤهلة للاضطلاع بالالتزامات المترتبة عنه، ومن ثم اضطرارها إلى البحث عن خصاصها التأطيري في هذا الصدد من خارج تكويناتها[1]، بما يجعل منها تركيبات بشرية غير مرتبطة بهوية الجمعية قدر ارتباطها بمحو الأمية في حد ذاته.

وزاد من هذا الالتباس ارتكاز برنامج محو الأمية على مبدإ التعويضات المتعارض تماما مع المبدإ التطوعي الذي يعد من صلب توجه لاميج على امتداد تاريخها، إذ أضحت الفروع تجد نفسها منذ الشروع في تطبيقه بين فئتين تختلف نظرتهما إلى هذا المبدإ، بما ينتج عنهما من اختلاف تقديري للعضوية، أدى ببعض الفروع إلى إقصاء الأطر المرتبطة بذلك البرنامج من أي تدخل في مسارها العام، أو إلى الغمز عند لحظات الاحتقان في مدى ارتباطها الأصلي بمبادئ الجمعية. أضف إلى أن بريق التعويضات قد خلق داخل فروع ممارسات " إخوانية " في اعتماد مكوني دروس محو الأمية حتى قبل الشروع في تنفيذ التعاقدات[2]. ولم يكن ذلك حكرا على المستوى المحلي، وإنما وصل صدى هذا الاختلاف إلى المستوى الوطني، حيث أضحى مشكل التعويضات مؤرقا داخل الجهاز المركزي مع وجود تباينات عميقة بين أعضائه ، بين متشبث بتطبيق بنود الاتفاقية بحذافيرها بما تنص عليه من استفادة المسؤولين منهم من تعويضات المراقبة والتوجيه والتسيير، وبين من يعترض على ذلك باعتباره هدما متسارعا لهوية الجمعية[3].

إن هذا الخلل في تحديد وضبط هوية الجمعية والتزامات وحقوق الأعضاء قد زادته استفحالا رغبة عدد من الفروع في توفير امتيازات أكبر لأعضائها، ولا سيما في جهة الرباط تحت ضغط ارتفاع عدد الأعضاء المعطلين، واعتماد برنامج الوكالة الوطنية للتشغيل الذاتي (*CIOPE*) المعد للتأهيل المهني للشباب الجامعي، بما يفترض إتاحته من تمويل للتكوين وتسديد تعويضات للمستفيدين منه، بصورة جعلت بعض الفروع تتسارع إلى تسجيل

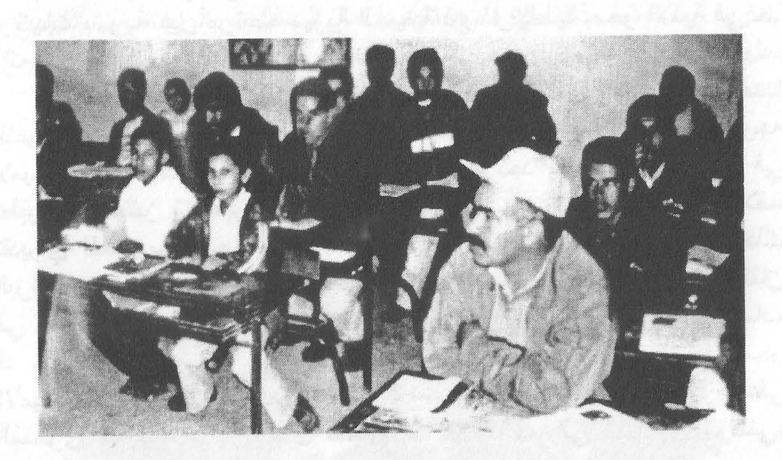
---

[1] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 نونبر 1999.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 2000.

أكبر عدد ممكن من أعضائها دون ضبط للملفات ولا تنسيق مع الجهاز المركزي، نجم عنه الفشل في هذا المسعى وارتباك العلاقة بين الجمعية والوكالة المعنية، انتهاء بتجميده بما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على الأعضاء وعلى العلاقة بين هياكل الجمعية[1].



برنامج محو الأمية حظي باهتمام خاص من طرف الجمعية في مطلع القرن 21

وقد ثبت أن نجاح الجمعية في تنفيذ التزاماتها في عقد الشراكة الخاص ببرنامج محو الأمية كان يفترض الاستناد إلى قدرات تنظيمية وإدارية شبه احترافية على الصعيدين المحلي والوطني، وهو ما استطاعت توفيره مركزيا من خلال مجهودات اللجنة الوطنية المحدثة لهذا الغرض، غير أنها على المستوى المحلي فشلت في ذلك نتاج ضعف الكفاءة التنظيمية للفروع المدمجة، وبطء فعاليتها في تدبير المقتضيات الإدارية المتنوعة[2]، أضحت معه اللجنة في سباق مع الزمن لحل الإشكالات المطروحة بكل الأساليب الممكنة،

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 فبراير 2000.
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 26 نونبر 1999.

حتى بتجاوز أدبيات وقوانين الجمعية، نجم عنه خلق توترات جانبية بين الأجهزة المقررة وعناصر اللجنة التنفيذية التابعة لها[1].

• على خط المواجهة •

إن التحولات التي شهدها المشهد الجمعوي مع حكومة التناوب التوافقي، وما أحدثته من اهتمام أفضل بالقضايا الاجتماعية، قد جعل لاميج تدلي بموقفها من مختلف الأسئلة التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني، سواء في التعبير عن مساندتها لخطة العمل الوطني لإدماج المرأة في التنمية، أو بمساهمتها في الشبكة الوطنية لمكافحة ظاهرة الرشوة وحماية المال العام[2]، أو في انخراطها في التظاهرات الرامية إلى تكريس الحقوق المشروعة للمواطن في شبكة المطالبة بمراجعة التشريعات المتعلقة بالحريات العامة، لا سيما مع تضارب أشكال التضييق المسلطة على العمل الجمعوي[3].

لقد رأت مع باقي الجمعيات الوطنية أن دمقرطة الشأن الجمعوي رهينة بمراجعة قانون تأسيس الجمعيات، ونجحت إلى حد كبير في خلق تكامل بين مكونات المجلس الفيدرالي لمنظمات الطفولة والشباب إلى جانب الأحزاب الديموقراطية والهيئات الحقوقية في الدفع بالحكومة إلى التجاوب مع فكرة تصحيح القانون المنظم للحريات العامة، ولاسيما في مجال تمكين الجمعيات من إمكانات مادية أكبر، وبتقنين منح صفة النفع العام، إلى جانب استصدار منشور عن الوزارة الأولى شكل منطلقا أساسيا لإصلاح الظهير المتعلق بالجمعيات، ينص على ضرورة التعامل الإيجابي للسلطة مع الهيئات الجمعوية، وإلغاء الترخيص للأنشطة، وعدم منعها إلا بشكل يتطابق والمقتضيات القانونية المنصوص عليها[4].

وفي علاقتها بالوزارة الوصية على عهد الوزير أحمد الموساوي، تجلى موقف الجمعية إثر تجميد عمل ل. و. ت. في ضرورة ملء الفراغ

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 12 غشت 1998.
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 24 دجنبر 2000.
[3] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.
[4] النويضي – نفسه – ص 57.

بالرفع من وتيرة التنسيق بين الجمعيات الوطنية من أجل رد الاعتبار لقطاع الطفولة والشباب، خاصة وأن التراجعات تواصلت مع تخلي الدولة عن تأمين المستفيدين من فضاءات المراكز التابعة للقطاع الذي ظل مكسبا منذ فجر الاستقلال وفقا لمرسوم سنة 1952، الأمر الذي شكل عبئا ماليا إضافيا على كاهل التنظيمات التطوعية، وأضحت مجبرة على التعاقد مع الشركات المؤمنة[1]. ومن جهة أخرى واصلت الوزارة استهتارها بالرصيد التخييمي دون بذل أي مجهود حقيقي لصيانته، مستغلة الإلغاء العملي للجنة و. ت. وانفرادها بالقرارات المرتبطة بالمواسم من توزيع المقاعد وتحديد المراكز والمراحل، دون أدنى حوار مع الجمعيات، ودون أية بارقة أمل في النهوض بالقطاع[2].

ولتجاوز هذا التدهور حظي إ. م. ت. م. باهتمام جديد من طرف الجمعية، تمسكا منها بوحدوية العمل، وبضرورة تفعيل حيوية الاتحاد كواجهة للدفاع عن قضايا الشباب[3]، واتخاذه كقاطرة لتنسيق أكبر مع الاتحادات الأخرى القائمة، وبدأت تتضح نتائج ذلك منذ مطلع سنة 1999 تعاونا مع الجامعة الوطنية للكشفية والاتحاد المغربي للأوراش من أجل خلق إطار وحدوي تنسيقي أشمل، تتويجا بخلق المجلس الفيدرالي لمنظمات الطفولة والشباب في ربيع السنة ذاتها، يضم 18 منظمة وطنية تغطي فروعها مختلف أجزاء التراب الوطني[4].

كما سعت لاميج إلى استمرار خيارها في التصدي للدفاع عن قطاع الطفولة والشباب، مستفسرة غير ما مرة عن مآل مشروع الإطار التنظيمي الذي سبق وأن تقدمت به، وضرورة فتح مشاورات حوله مع كافة الفرقاء. وأثارت في السياق ذاته مطلب تخويل الجمعيات الوطنية الفاعلة صفة النفع العام بناء على مقاييس موضوعية مستغلة ظرفية حكومة التناوب التوافقي الأكثر انفتاحا على هيئات العمل الجمعوي[5].

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 3 يوليو 1999.
[3] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.
[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 23 ماي 1999.
[5] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 13 دجنبر 1998.

إن النزوع نحو تشييء الفعل الجمعوي الذي برز على امتداد تسعينات القرن 20 قد فرض على الجمعية قلق التمسك بهوية العمل التطوعي الحقيقي، والدفاع عن المبادئ والأعراف النبيلة التي انبنت عليها في الوقت الذي أضحت فيه المتغيرات السوسيو اقتصادية المؤثرة في المجال الشبيبي تضغط عليها نحو التجاوب مع متطلبات مكتسبة فرضتها التحولات الجديدة التي صارت تترسخ داخل الحقل الجمعوي من جهة، واكتواء جزء كبير من أعضاء الفروع بالأزمة الاجتماعية التي يعرفها الشباب، إلى جانب التراتبية الجديدة للهيئات المبنية على حجم فعاليتها في المجال الاجتماعي، وقدرتها على سرقة الأضواء، مما جعل جزءا من قيادة الجمعية يرى لزوم التعامل مع الواقع بعيدا عن الصيغ التقليدية المثالية والرضوخ لمتطلبات الراهن. وقد سعت أن تحقق هذه الغاية بشكل لا يلغي إيمانها بمبادئها القائمة على الإيمان بالديموقراطية والانفتاح والحداثة العلمية، واستثمار التنوع الخدوم للوحدة باعتباره إغناء حقيقيا لتجربتها ومناهجها العملية[1].

وهذا القلق يجد مبرراته في انتقال العمل الجمعوي من الهويات العامة إلى التخصيص، ومن القضايا الشاملة إلى نوع من التركيز، في الوقت الذي ظلت فيه أهدافها ثابتة منذ النشأة، وتتوزع إلى مختلف المجالات وتستهدف كافة الفئات، الأمر الذي كان يفسر إلى حد ما الاحتضار المتواصل للتعميم السابق[2]، ويولد تساؤلات عند حدوث أدنى انكسار أو انفعال على مستوى الهوية مثلما على مستوى الاختلاف مع الآخر الجمعوي. ومن هنا يفهم تصاعد درجة الخشية والتخوف من التحولات التي باتت الجمعية وفروعها يعرفانها مع الانعكاسات التي أفرزها انخراطها في برنامج محو الأمية، ولا سيما مسألة التعويضات[3].

إنه التفسير ذاته فيما يخص اختلاف وجهات النظر بشأن الانفتاح على المحيط الدولي خشية التماهي مع التوجه الراهن الذي يعرفه الحقل الجمعوي والمحكوم بالهاجس المالي وبمشاريع ابتزازية أحيانا، مثلما بالتخوف

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000

[2] أنظر الساسي – نفسه – ص 41.

[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 يونيو 2000.

من التوجه الجديد نحو المشاريع الاجتماعية الممولة من طرف القطاعات الحكومية، التي تزيد من نأي لاميج عما اعتادت القيام به فلسفة ومنهجا[1].

* مصالحة ذاتية منقوصة *

ورغم كل هذه الإشكالات، أثمرت ديناميكية الجهاز المركزي توفير الشروط النفسية الضرورية لتجاوز الانحباس التنظيمي الذي طال أمده منذ 1986، وأعد الأرضية الصالحة ظاهريا لعقد المؤتمر 11، منهاجه في ذلك المبدأ الذي اختطه في خريف 1998 والقاضي بالحفاظ على جذوة الأفق بدل الغوص في مثالب المشاكل السالفة. فسياسة المرحلة السابقة كان لها ما يبررها ونجحت إلى حد كبير في امتصاص الصدمات المتلاحقة وفي التحضير لهذه المرحلة الانتقالية[2].

كانت الرغبة في عقد المؤتمر تنحو صوب إعادة بعث لاميج كمدرسة نموذجية تلغي الحدود الإيديولوجية والثقافية واللغوية، وتسعى إلى رد الاعتبار إليها كفضاء أرحب للتعايش وللعمل البناء المشترك القائم على استعادة روح الفكر الخلاق وحرية المبادرة وتحرير العقول من حبك الدسائس والسؤدد المجاني والتنافرات الصغيرة. ومن ثم كان التشديد على وجوب مراجعة التدبير العقلاني للموارد البشرية والمادية للجمعية، وعلى التمسك بالفعل التطوعي مع إعادة تقييمه كقيمة إنتاج مضافة تدخر الوقت والجهد للانسكاب في خدمة الصالح العام بالفعالية المطلوبة، الأمر الذي لم يكن يتأتى إلا بتمتيع الهياكل الوطنية والمحلية بأكبر قدر من الحرية من خلال الحرص على تفعيل مكوناتها وتحريرها من قيود التخطيء المسبق والأحكام النقدية الجاهزة[3].

---

[1] أنظر محضر اجتماع نواب الفروع في 26 دجنبر 1998.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 18 نونبر 1998.

[3] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 11 في 16-18 يونيو 2000.

السنوات	2000-98	2004-00	2004-07
الرئيس	**محمد الريح**	**محمد الريح**	**محمد الريح**
نائبه 1	العايدي حنبلي	حسن أميلي	علي الجوالي
نائبه 2	م.عزام الفاسي	م.عزام الفاسي	زهرة تراغا
الكاتب	**حسن أميلي**	**ع. القادر شرف**	**حسن أميلي**
نائبه 1	جمال محافظ	ع.المغيث محافظ	مصطفى يمين
نائبه 2	محمد بولعمان	عثمان مخون	------
الأمين	**العربي لحلو**	**ع.الحليم بنمبارك**	**ع. القادر شرف**
نائبه 1	ع. القادر شرف	محمد أبريض	محمد أبريض
نائبه 2	عز الدين الديبي	محمد العلام	------
مستشار	زهرة تراغا	زهرة تراغا	فتحية الشنتوف
مستشار	نجية ع. الكريم	نجية ع. الكريم	نجية ع. الكريم
مستشار	عامر وشن	عامر وشن	هشام منار
مستشار	ع. السلام مجلاوي	ع. السلام مجلاوي	محمد الصبر
مستشار	------	عز الدين الديبي	محسن باهدي
مستشار	------	محمد بولعمان	جمال كموس
مستشار	------	فريد حسني	سعيد إيدوش
مستشار	------	محمد اليوسفي	هشام السحيمي
مستشار	------	حسن بنعدادة	
مستشار	------	العايدي حنبلي	

المكاتب المركزية بين سنتي 1998 و2004

انعقد المؤتمر المذكور في أواسط يونيو 2000 تحت شعار " صفة النفع العام منعطف حضاري في تدبير شؤون العمل الجمعوي " بحفل افتتاحي متميز في نفس القاعة التي شهدت افتتاح المؤتمر الثامن (1980)، وكأن لاميج أرادت التأكيد على تجاوزها لحالة التشنج واندماجها الإيجابي في محيطها العام بعيدا عن الانغلاق الذاتي الذي انطبعت به منذ تلك الفترة. واستغل هذا الحدث كمناسبة لتحقيق مصارحة مكشوفة وفي أجواء شبه عادية على مستوى تدبير الاختلافات وتحقيق التواصل البناء، اعتبر معها كمحطة نموذجية

للقراءة النقدية للتجربة، وللتخطيط المستقبلي[1] رغم الصعوبات التي يعترض العمل الإداري التطوعي، ويتطلب من ثم الوقوف بموضوعية على احتياجات الفعل الحقيقية بناء على التجارب ووعيا بالإمكانات المتاحة.

أقر المؤتمر تعديلات فرضتها وضعية الفروع، تمثلت في خلق مجلس وطني قار يضم ممثلين عن الأجهزة التقريرية المحلية إلى جانب الهيئات المنتخبة وطنيا بديلا عن اللجنة الإدارية، أسندت له مهمة متابعة سير عمل الجمعية والاطلاع الدوري على أشغال الجهاز التنفيذي، مع نقل بعض صلاحيات هذا الأخير إليه[2]. غير أن هذا الوضع الإيجابي على امتداد أيام المؤتمر سينتهي بصورة معاكسة تماما، أثبتت استمرار التجاذب الإيديولوجي واستهدافها لاستقلالية الفعل، كنتاج طبيعي لكون أرضية العشر سنوات السابقة جعلت مسألة التأطير والتكوين المستمر – إحدى أهم سمات الجمعية – قد شهدت ضحالة كبرى، استعاضت عنها الفروع بالتجييش غير المعقلن.



ذ. العربي لحلو مع بعض الأطر المركزية في كواليس المؤتمر 11

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 يونيو 2000.

[2] أنظر بنود القانونين الأساسي والداخلي الصادرة عن المؤتمر11.

ومن ثم اتسمت المعرفة بضعف عمقها بمجال الاشتغال بما كان يؤثر على مبدإ تلك الاستقلالية، وولد الجهل بذلك تعدد حالات الانزياح[1] برزت تجلياتها في فرض منطق تمثيلية التيارات على حساب الكفاءة والمردودية، وأضحى منطق التهافت على الجهاز المركزي بتجاوز تام للقوانين والأعراف المتوافق عليها يفرض نفسه على أشغال المؤتمر حتى كاد أن يؤدي إلى إجهاضها قبل إتمامها، لولا تمكن بعض حكماء الجمعية من إقناع الجميع بلزوم تجاوز الاحتباس ولو إلى حين[2].

أفرز المؤتمر هيكلة مركزية أكثر اتساعا لأول مرة (19 عضوا)، وزكى أغلب الفروع خيار العمل الاجتماعي كنشاط يحظى بالأولوية، دون أن يغطي ذلك هشاشة التوافق المفروض رغم الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من الانسجام لمواجهة التحديات التنظيمية والتنشيطية، لا سيما الدفاع عن حق صفة النفع العام التي رفعها المؤتمر كشعار، وضبط وتنظيم وتوسيع النشاط الاجتماعي بما يستلزمه من كفاءة بشرية وتأطيرية وإدارية.

* صفة النفع العام *

شكلت الإمكانات المادية الهائلة التي وفرتها الدولة للجمعيات المخزنية، وما خولته لها صفة النفع العام من تمويل أجنبي رجة عنيفة في ثقافة التطوع حتى في أوساط الجمعيات القائمة أصلا على هذا المبدإ؛ وتحول الخوف من المال الأجنبي وما قد ينطوي عليه من غايات مناهضة للأهداف الوطنية إلى تهافت مكشوف، أضحى معه العديد من الهيئات يتناسل حول بريقه، وتحول بعضها إلى هيئة شباك تشغيل لهذا المال، وبعضها الآخر إلى وسيط تجاري يجلبه بفعاليته الإقناعية ويحولها إلى جمعيات عاملة لقاء أتعاب الوساطة.

---

[1] أنظر الساسي – نفسه – ص 41.

[2] أنظر محضر جلسات المؤتمر في 16-18 يونيو 2000.

تغلغلت هذه التشوهات والاعتداءات داخل الحقل الجمعوي، وشكلت مناخا مساعدا لخلق مصطنع لهيئات تحت مختلف التسميات، ومسا بتكافؤ الفرص في العمل والمنافسة الشريفة، جر بعض الأقلام إلي المساهمة في تزوير التاريخ وتخريب الذاكرة الجمعوية وتزييف الحقائق[1]. وقد اعتبرت بعض الأبحاث هذا السلوك رغبة مكشوفة في تمييع العمل الجمعوي وتدجينه من خلال المس بالحق في ممارسته، بالتعسف على مبدإ عدم التمييز، وضرب المساواة، سواء من حيث الاعتراف أو النشاط، أو من حيث التمكن من المنافع بناء على مبررات ومعايير موضوعية[2].

وقد نجحت لاميج في اتخاذ التدابير الأولى لإعداد ملفها الخاص لطلب صفة المنفعة العامة منذ يوليو 2000[3]، مع متابعة دقيقة لمساره لدى الجهاز الحكومي تعاونا مع الرئيس الأسبق للجمعية ذ. محمد بنسعيد – المستشار لدى الوزير الأول آنذاك –، تتويجا بصدور قرار تمتيعها بذلك في الجريدة الرسمية بعد 46 سنة من وجودها بناء على مقتضيات الظهير رقم 206-2-1 الصادر في 12 جمادى الأولى 1423 (23 يوليو 2002) بمقتضى مرسوم رقم 466-02-2 الصادر في 24 ربيع الأول من تلك السنة (6 يونيو). وتضمن هذا القرار من بين حيثياته الإجازة للجمعية بالحق في وعاء مادي لا تتجاوز قيمته الإجمالية 25 مليون درهم[4].

وإذا كان هذا التطور قد رد للجمعية نوعا من الاعتبار المعنوي، وشكل تقديرا لعطاءاتها النضالية الطوعية منذ استقلال المغرب، فإن الرغبة في تحويل تلك الصفة من البعد المعنوي إلى التفعيل الحقيقي قد خلق منذ البداية خشية ضعف فاعلية التسيير في الملء التدريجي للوعاء المادي المخول لها نتاج ضبابية الرؤيا أولا، ولمحدودية العلاقة المثمرة بين لاميج والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ ومن ثم أضحت صفة النفع العام تتحول – بدل تحقيق انفراج في القدرات المادية – إلى هاجس يؤرق مسؤولي الجمعية بخصوص تحقيق مزيد من ضبط ومراقبة ماليتها اعتبارا لتبعات المراقبة

---

[1] أنظر أرضية الندوة " العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " – منشورات ج. م. ت. ش. الرباط 2004.

[2] أنظر النويضي:" العمل الجمعوي.. " – ص 54.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 10 يوليو 2000.

[4] أنظر الجريدة الرسمية عدد 5014 بتاريخ 20 يونيو 2002.

الحكومية، حتى أضحى ذلك رهابا غير قابل للتبديد لدى البعض، وتساؤلا مشرعا حول كيفية الاستغلال الأنسب وطرق الأجرأة في إطار محاذير ترتبط بالمسؤولية القانونية المترتبة عنها[1].

ويعبر هذا الارتياب عن تأرجح الفترة الانتقالية التي عاشتها الجمعية منذ غياب الحيحي والسملالي بما لشخصيتيهما من نفوذ معنوي وجرأة في المبادرة سواء في إحكام التدبير الوطني أو في فرض احترام القوانين المؤطرة، أو في ميزتيهما الكاريزمية اللتين جعلتا منهما صوتين مسموعين لدى مختلف الدوائر الشعبية والحكومية. فالجهود المبذولة من طرف المكتب المركزي وحظي خياراته بالمشروعية من طرف المؤتمر، قابلتها أعباء عديدة كثيرا ما كبلت خطواته. فقد ثبت أن صدى خياراته كان ضعيفا لدى قواعد الفروع، وتبين أن انخراطها في الأنشطة الاجتماعية لم يكن عن قناعة مدروسة قدر ما كان نابعا من رغبة بعض من أفرادها، الشيء الذي كان له كبير انعكاس ليس على العلاقة بين فروع " العمل الاجتماعي " وفروع " العمل التربوي والثقافي "، بل حتى بين أفراد الفروع الأولى حسب تفاوت درجات استفادتهم من التعويضات التي تخولها البرامج الاجتماعية.

وتبين أيضا أن المجالس الوطنية التي كان يعول عليها لتقويم سير الجمعية وهياكلها، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة لم تكن ذات مفعول ملموس. وما زاد من تفاقم أعباء الجهاز المركزي كون التعديل الجديد الذي طرحه المؤتمر بخصوص تفعيل الأطر المركزية العليا في لجن وظيفية مرتبطة بملفات محددة بدل اللجن المركزية القارة المعتمدة سلفا، تباطأ الجهاز المسير في تكوينها نظرا لتمسك أعضائه بتدبير الملفات الأساسية، ولا سيما ملف الخدمات الاجتماعية التي أضحت تحظى بدعم حكومي يتجاوز الميزانية الأصلية للجمعية بأكثر من عشرة أضعاف[2].

* مشاكل الانتعاش *

عرفت الجمعية خلال هذه الفترة استمرارية في وتيرة انتعاش خارطتها، ولا سيما في جهة سوس، حيث تعزز فرعا أكادير وإنزكان بفروع

---

[1] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

[2] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.

أخرى تسلسليا حتى بلوغ نقطة تافراوت كأبعد مدى جنوبي عرفته الجمعية على امتداد تاريخها، معززة حضورها في المجال القروي[1]. وحافظ هذا التوسع على استقراره أعادت معه لاميج مستوى عدد فروعها إلى لحظة أوجها في الخمسينات ببلوغها 37 فرعا مهيكلا أواخر سنة 2003، تميزت غالبيتها العظمى بالاستناد إلى القاعدة التلاميذية والطلابية، بمقابل تضاؤل نسبة الأعضاء من ذوي التجربة، وبسيادة شبه مطلقة للعنصر الذكوري بنسبة تصل إلى أزيد من 85 % على الصعيد العام، ومن ثم مزيدا من تضاؤل حضور العنصر النسوي الذي بلغ حد درجة الصفر في بعض الفروع، مع ما يترتب عن ذلك من تهميش له على مستوى المشاركة في المكاتب المسيرة في أغلب الفروع[2].

وما كان يعيب هذا التوسع هو كونه كان كميا دون أن يواكبه أي عمل تكويني على مستوى العمق، حيث تفاوتت درجة الفعالية والإنتاجية بين الفروع، وتحول بعضها إلى مجرد هياكل مناسباتية أو منغلقة على مجال محو الأمية، الأمر الذي سيكون له كبير الأثر على مسيرة بعض منها ودرجة تذبذبها حسب مصاعب الجمعية في تدبير البرنامج المذكور؛ وبناء على ذلك كان التوجه الأولي يتطلب خلق نوع من التحصين والتكامل بين الفروع استثمارا للحضور الوزان في جهات الرباط والبيضاء وأكادير، وفاس بدرجة أقل، بمقابل ضعف ذلك في جهة تانسيفت والشمال، وعدم القدرة على التواجد في أماكن الشمال الشرقي ودرعة والصحراء.

غير أن مسعى الجمعية إلى محاولة هيكلة الجهات بناء على توصيات المؤتمر لم يجد الحافز إلى ذلك، نتاج إقرارها فقط كبعد تنسيقي غير ملزم دون أن توفر له الأرضية القانونية التي تدفع بالفروع إلى المشاركة في هيكلتها تنظيميا؛ بالإضافة إلى أن التقارب الجغرافي لم يكن يلغي الاختلافات البيفرعية. ومن ثم تعثرت هيكلة الجهات التي كان يعول عليها للتخفيف من مركزية القرار، ولتحقيق الانسجام والتكامل في المناهج والمناشط[3]، باستثناء جهة البيضاء التي استطاعت أن تنال قصب السبق في هذا المجال في ماي 2003، وتخلق تعاونا مثمرا تدريجيا بين مكوناتها الفرعية، مقدمة نموذجا

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 24 ماي 2001.

[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 5 أكتوبر 2003.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 14 مارس 2002.

تجريبيا على مستوى التنظيم والتنشيط المشترك ذوب حدة التخوف المطروحة لدى الجهات الأخرى، وإن لم تزلها تماما[1].

بادرت الجمعية بناء على توصيات المؤتمر إلى إعادة الاعتبار لتكوين وتأهيل الأطر حسب أولويات الخصاص، وأساسا جانب الأطر التربوية العليا من مديرين ومقتصدين، ونفذت التدريب الخاص بالمديرين في ربيع 2001 لإفادة أزيد من 20 إطارا من مناهج حديثة وتكوين عالي المستوى؛ كان يفترض أن يعقبه تكوين خاص بأطر الاقتصاد. غير أن هذه الرغبة في ملاحقة الخصاص على مستوى بقية الكفاءات التربوية، ومحدودية المقاعد الرسمية المخصصة للجمعية جعل بعض الاجتهادات تنزلق نحو إضافة مقاعد بإجبار المشاركين على تمويله تضامنيا؛ ومن ثم شهدت الجمعية لأول مرة تكوينات مؤدى عنها من طرف الأعضاء قوبل باستهجان من طرف أغلب الفروع، وامتناع بعضها عن التجاوب مع القرارات المركزية في هذا الصدد[2].

ولتدارك الخلل البنيوي على المستوى الإداري الذي أضحى يؤرق بالها، مع ضحالة التجربة التنظيمية وسيادة الاضطراب القانوني والتدبيري في سير الفروع، خلصت الجمعية إلى ضرورة الاستعاضة عن التداريب المركزية لمسيري الفروع المتسمة بمحدودية أعداد المستفيدين منها بتبني دورات تكوينية جهوية الطابع لتأهيل أكبر عدد من أطر مكاتب الفروع ومسيريها، همت أزيد من 200 إطار، ربعهم من العضوات. غير أن نجاح ذلك عاقته عوائق متنوعة تمثلت بالدرجة الأساسية في ارتجالية الإعداد، وفي الاختلاف الحاصل بين قياديي الجمعية حول صيغها ومناهجها، بصورة جعلتها ضعيفة التأثير وغير محددة الأهداف[3].

وإذا كانت الجمعية لم تتمكن من تحقيق انفراج في علاقاتها الخارجية تبعا لانشغالها بمصاعب تدبير ملفات العمل الاجتماعي، ولا سيما تركيزها على أحداث وتدبير مؤسسة لاميج للفتيات في وضعية صعبة حتى في علاقتها الوحيدة مع منظمة تضامن، فإن الاتفاق حول تبادل الوفود أصيب بدوره بنكسة في صيف 2003 مع تسجيل أول حالة " حريكَ " لمشارك من الجمعية،

---

[1] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

[2] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

[3] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 2-3 مارس 2002.

بما سيلقي بظلال قاتمة على مستقبل العلاقة بين الجمعيتين في السنوات اللاحقة[1]. وبالمقابل حاولت الجمعية الانفتاح على البعد المغاربي من خلال مساهمتها في بناء " الفضاء المغاربي " الذي بادر إليه منتدى المواطنة، وبمشاركتها في مؤتمره التأسيسي المنعقد بالجزائر في يناير 2002[2].

وعلى المستوى الداخلي، اتسمت علاقتها بضعف المبادرة الذاتية، مستعيضة في ذلك بالانخراط في التظاهرات المدعوة إليها، كمناصرتها لمسيرة الرباط الخاصة بدعم خطة إدماج المرأة في التنمية، وفي المسيرة الوطنية للتنديد بالإرهاب بعيد أحداث 16 ماي الرهيبة، مثلما بالمشاركة في أنشطة لجنة التنسيق للتضامن مع العشب العراقي قبيل الغزو الأمريكي. وتجلى أبرز حضورها في مساهمتها في أشغال إ. م. ت. م. سواء في الأيام الدراسية الخاصة بتقييم واقع الاتحاد وآفاقه على ضوء تحديات الراهن التي تفرضها الدينامية الجديدة للحقل التربوي والشبابي، أو بدخولها في إطاره في لجنة المتابعة الوطنية لتعديل قانون الجمعيات، وخاصة لمراجعة النصوص التنظيمية الإجرائية والإدارية والمالية والقضائية التي تستهدف السير العادي للعمل الجمعوي في علاقته بمختلف السلطات[3].

والملاحظ أن هذه الفترة قد بدأت تشهد نوعا من المسالمة بين الجمعية وقطاع الشباب والرياضة، نتاج انكباب لاميج على الخدمات الاجتماعية وانشغالها بالعلاقات مع الوزارات المعنية بذلك أكثر من التنسيق مع الشبيبة والرياضة، حيث لم تعد الجمعية تتقدم إليها بأية مبادرات أو مشاريع باستثناء ما يتعلق بأعداد المتدربين ومراكز التخييم. ومن جهة ثانية أدت التحولات التي عرفها هذا القطاع جراء فصل قطاع الشباب عن الرياضة، وإسناد مسؤولية تسييره لكاتب الدولة محمد الكَحص، إلى نقل المبادرة من يد الجمعيات إلى الجهاز الوصي، بما فجره من اجتهادات عملية على مستوى رفع مقاعد التخييم من أقل من 50 ألفا إلى 100 ألف، ثم 150 إلى 200 ألف مستفيد في غضون موسمي 2003 و2004 بشكل خلق للجمعيات هاجس تأطير جانب مهم من هذه الأعداد التي كانت تنادي بها أصلا، ويطرح عليها كيفية مواجهة الظروف التربوية المستجدة في هذا الصدد.

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 5 أكتوبر 2003.

[2] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 24 يناير 2002.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 4 يناير 2001.



لا زالت مخيمات الأطفال خيارا استراتيجيا للجمعية

وواكبت كتابة الدولة المعنية تطوير مجال التخييم بمبادرات خاصة بتنشيط دور الشباب والمجالات المنشغلة بها من ثقافة ومسرح وسينما، الأمر الذي جعل الجمعيات - ومن ضمنهم لاميج وفروعها - تحاول اللحاق بالخطوات السريعة للقطاع، وجعل مواقفها لا تخرج عن دور تثمين المبادرات الحكومية في هذا الصدد، وتستدعي منها القدرة على رفع التحديات الجديدة الماثلة أمامها، والتي كانت إلى وقت قريب مطالب متكررة للجمعيات ذاتها[1]، واستبدال موقع المبادرة والاقتراح بموقع التنفيذ. وقد خلق هذا المتغير رجة داخل الجمعية بكونها فقدت المبادرة ولم تعد قادرة على الإبداع المتجدد، مع اكتفائها بالانخراط في البرامج الحكومية، حتى عد ذلك في أذهان بعض أعضائها نوعا من الموالاة القصدية لحكومة عبد الرحمن اليوسفي[2].

---

[1] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 4 يوليو 2002.

[2] أنظر محضر جلسات المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.

وقد أدى الرفع الإجمالي لمقاعد التخييم إلى تزايد حجم مساهمة الجمعية من 1300 منذ أواخر التسعينات إلى 2200 سنة 2003 (كأعلى رقم منذ 1978) أي بزيادة قدرها 69 %، فكان عليها التجاوب مع الاحتياجات التأطيرية لهذه الأحجام الجديدة دون نسيان تجاوبها مع تأطير مخيمات خاصة لبعض الهيئات الصديقة وعلى رأسها ج. م. ح. إ. ومن ثم لوحظت صعوبة تحقيق النجاح التربوي المأمول في صيغة المخيمات الجهوية جراء عجز الجمعية عن توفير الاحتياجات البشرية والمادية المتساوقة مع أعداد المستفيدين وفقا للنوعية المرجوة كفاءة وانسجاما وسلوكا؛ وأفضل ما سجل في هذا المجال هو التطور الملموس الذي عرفته ملتقيات رفاق الجمعية والنجاح في العودة بها إلى خط توجهها الأولي، رغم أن ذلك لم يكن له كبير انعكاس على الأنشطة الفرعية السنوية الموجهة لهذه الفئة، حيث ظلت بمثابة لحظات إشراقة معزولة عن صيرورتها الضرورية قاعديا[1].

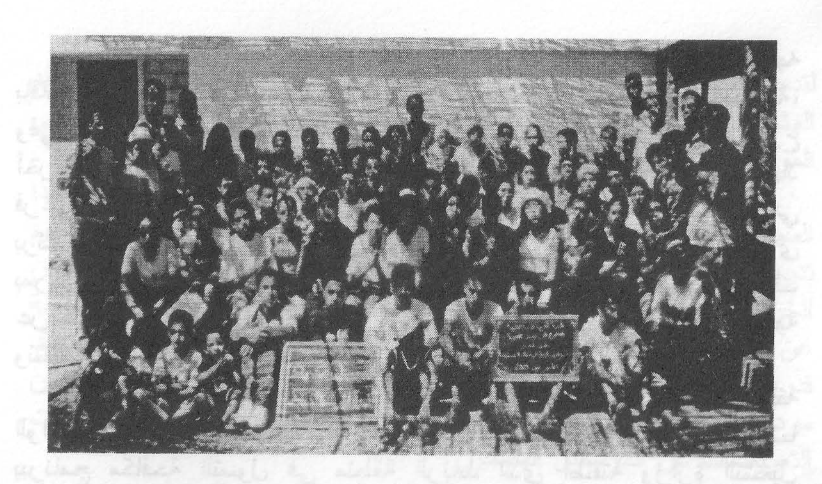
ولم يسلم المستوى الثقافي بدوره من التراجع لفائدة النشاط الاجتماعي، وتجلى ذلك مع العودة المحتشمة للاهتمام بالقضية الفلسطينية التي شكلت إطلاق أول دورات المجلس الوطني الجديد " دورة انتفاضة الأقصى "[2] نوعا من التوجيه إلى استعادة الاهتمام بدعم هذه القضية المركزية؛ في حين كان توجه الأنشطة الثقافية نحو متابعة القضايا ذات البعد الوطني الحقوقي والفكري والديموقراطي، سواء فيما يتعلق بالمسألة النسائية، أو المسألة الأمازيغية، أو قضايا العولمة، أو التربية والحداثة، دون أن يكون لذلك إلا صدى محدودا بسبب غياب التواصل الإعلامي بين الجمعية والرأي العام[3]. ويمكن اعتبار لحظات تكريم بعض رواد الجمعية لحظات إشعاع فريدة في الجمعية، وعلى رأسها الاحتفاء الكبير الذي حظيت به السيدة زهور بن بركة كإحدى المناسبات الخالدة التي عرفتها الجمعية خلال هذه الفترة.

---

[1] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

[2] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 10-11 مارس 2001.

[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 24 يناير 2001.



صورة تذكارية لملتقى رفاق الجمعية بأكادير — صيف 2003

* تداعيات العمل الاجتماعي *

إن ركون العمل التربوي والثقافي إلى الخلف لا يفسر إلا بانغماس لاميج في العمل الاجتماعي تماشيا مع التوجه الجمعوي السائد، وتجاوبا مع التحفيزات الحكومية. فقد تعددت مظاهر توسيع مجال اقتحام هذا الميدان بصورة واضحة من خلال طرق الجهاز المركزي لأبواب مختلف الهيئات الوطنية والأجنبية في أفق عقد شراكات معها، ومن أجل البحث عن تمويلات جديدة، سواء إزاء مؤسسة محمد الخامس للتضامن، أو لدى كتابة الدولة في البيئة، أو لدى مكتب البنك الدولي أو عقيلات السفراء المعتمدين بالمغرب، أو وكالة التعاون الأمريكي ولدى جمعيات أجنبية أخرى[1].

---

[1] أنظر على سبيل المثال محاضر اجتماعات كتابة المكتب المركزي في 21 مارس و9 و30 ماي 2002.

وفي مقابل ذلك حرص عدد من الفروع على مواكبة هذا التوجه بإقامة أنشطة اجتماعية تمثلت في المساهمة في محاربة الأمراض الاجتماعية، وفي إقامة أنشطة ترفيهية للفئات المحتاجة أو المهمشة[1]؛ فيما توجهت فروع أخرى نحو المجال البيئي، أو لتدعيم أنشطة الجمعيات الحقوقية. وأبرز اجتهاد فرعي سجل في هذا الصدد تمثل في قيام فرع طنجة باستثمار مشاركته في برنامج محو الأمية بالعالم القروي لتوسيع ذلك إلى مشاريع اجتماعية أخرى بمركز ملوسة في إطار شراكة مع مختلف الأطراف وطنية ودولية، أسفرت عن فتح مركز " أمراح " متعدد الاختصاصات، يعنى بمجال محو الأمية وتثقيف العالم القروي والتأهيل المهني للفتيات[2].

لقد كان المكتب المركزي قاطرة في هذا المجال، إذ أن انطلاقته الواعدة في برنامج محو الأمية قد جعلته يوسع دائرة نفوذه للاهتمام أيضا ببرنامج مكافحة التسول في منطقة الرباط الذي أطلقته وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية[3]، بشكل ضاعف من المهام الملقاة على عاتق أعضاء الكتابة المركزية أسفر عنه تعثر واضح في تنفيذه بناء على الأسباب التنظيمية وضعف المتابعة، ولم يتم الشروع فيه عمليا إلا بتأخير تعدى السنة والنصف (خريف 2002)[4].

غير أن برنامج محو الأمية الذي حظي بانشغال كبير من طرف الجمعية سرعان ما أسال أسئلة عديدة على المستويين الوطني والمحلي، حيث كان انخراط الجمعية فيه وفق عقدة شراكة تامة في موسم 00-2001 قد نقل أعداد المستفيدين في غضون سنة واحدة من 2000 إلى حوالي 3.500 بمشاركة 12 فرعا وبميزانية عامة تناهز 500.000 درهم. وأدى النجاح الظاهري والتدبيري إلى محاولة وزارة التشغيل المعنية جر الجمعية إلى إدراج مجال التكوين المهني في نطاق الشراكة، مع ما يتطلبه ذلك من قدرة إدارية احترافية وذات خبرة ميدانية وتجهيزية لا يمكن توفيرها، حتم على لاميج اتخاذ قرار الإحجام عن الدخول في ذلك البرنامج[5]. بل تبين أن الصعوبات التنظيمية

---

[1] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني 2-3 مارس 2002.
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 يونيو 2002.
[3] بلغت الميزانية المخصصة لهذا المشروع 130.000 درهم.
[4] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 31 أكتوبر 2002.
[5] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 2 نونبر 2000.

لتدبير الملف الأصلي سرعان ما حلت محل الارتياح السابق، مع تزايد المشاكل التدبيرية والتمويلية، كان من نتائجها تضاؤل فئة المستفيدين في الموسم اللاحق إلى 1.200 مستفيد فقط، يغطي فرع مراكش لوحده 2/3 العدد[1].

لقد حاولت الجمعية قبل ذلك مجابهة احتياجاتها التأطيرية في هذا المجال بخلق التداريب والتكوينات اللازمة إداريا وبيداغوجيا عبر تنظيم تدريبين جهويين في الرباط ومراكش سنة 2001[2]، غير أن الإحساس بكون انخراط الجمعية في هذا المنحى قد كبل خطواتها وأفرز مشاكل جديدة ناتجة عن ضعف تجربة الفروع في مجال التدبير الإداري والمالي، كما استهلك قدراتها البشرية وقيدها بمهام تنفيذية لم تكن في صلب اهتماماتها وبدون مردودية تأهيلية، قدر ما خلق معاناة وصعوبات جراء تراكم متأخرات التعويضات عن الموسمين السابقين[3].

وأدى هذا الاضطراب والمشاكل المترتبة عنه إلى ظهور تخوفات عن مدى قدرة لاميج على الاستمرار في ذلك البرنامج، ثم إلى المطالبة بالتوقف عند نهاية موسم 00-2001 من أجل التقاط الأنفاس وإعادة التفكير في الموضوع، من خلال استعراض مدى توازن إيجابياته المادية بسلبياته المعنوية[4]؛ الأمر الذي توج في النهاية باتخاذ قرار تعديل عقدة الشراكة لتصبح شأنا جهويا حسب الفروع القادرة على تدبير ملفاتها المحلية (مراكش، سوس، طنجة..)[5]، بما يوفر للجهاز المركزي طاقته التنظيمية في فترته بداية إعداده للمؤتمر 12.

والملف الثاني الذي استهلك وقتا كبيرا من أشغال الجهاز المسير وكتابته هو مشروع مؤسسة لاميج للفتيات في وضعية صعبة، الذي ظل بمثابة نقطة ثابتة في جداول الاجتماعات لسنتين متواصلتين، مع ما يستتبع ذلك من جهود كبيرة لمجابهة مشاكل تحقيقه. فإذا كان عدم توفر الجمعية على صفة النفع العام قد شكل مأزقا قانونيا في البداية[6]، فإن تدبير الزمن للوفاء

---

[1] أنظر التقرير الأدبي المقدم في المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.
[2] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 2001.
[3] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 1 مارس 2002.
[4] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 28 نونبر 2001.
[5] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.
[6] أنظر محضر اجتماع المكتب الوطني في 25 نونبر 2001.

بالالتزامات المبدئية إزاء الشريك الألماني قد شكل هاجسا متواصلا، لم تنعم معه بانفراج نسبي إلا بعد تخلصها من التدبير الوطني لبرنامج محو الأمية، ارتقى معه هذا الملف ليستحوذ بصفة شبه تامة على تفكير قيادييها على المستوى التمويلي والتدبيري، تتويجا بالنجاح في اقتناء مقر للمؤسسة في أبريل 2002، الأمر الذي سمح لها بتدشينه عمليا في منتصف يونيو الموالي[1].



إحدى الورشات المعتمدة في برنامج مؤسسة الفتيات في وضعية صعبة

وقد بادرت الجمعية من أجل إضفاء مصداقية على سير أعمل هذه المؤسسة إلى تمتيعها بالصبغة الاستقلالية من خلال وضعها تحت إشراف مجلس إداري، يضم إلى جانب ممثليها مندوبين عن جمعية تضامن وعن باقي شركائها في التمويل والتأطير المنتسبين إلى الهيئات المنتخبة أو إلى قطاعات حكومية[2]. غير أن مسألة الاقتناء والتجهيز التي تطلبت ما يناهز 1.300.000 درهم كانت تفترض تدبير أمور ميزانية خاصة للتسيير بين الشركاء، الأمر

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 9 يونيو 2002.

[2] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 8 فبراير 2001.

الذي ثبت فشله عمليا؛ أضحت معه المؤسسة على مدى أزيد من سنة دون أية مردودية في غياب الموارد.

ولئن باشرت هذه المؤسسة القيام ببعض الورشات لفائدة ثلة قليلة من الفتيات المعنيات (إعلاميات، صناعة الحلويات، خياطة..)، فإن توجهها كان يقوم على مبدإ التمويل الذاتي من خلال مردودية الإنتاج؛ فكان لزاما على الجهاز المركزي في انتظار حصول ذلك الاستنجاد بميزانية الجمعية الأم، وحتى بالتفكير في تحويل أجزاء من المنح المخصصة للفروع لضخها في المؤسسة[1]، دون أن ينجح ذلك في تحقيق أي إقلاع حقيقي.

* أي أفق ؟ *

ضاعف انفراد الجهاز المركزي بالأنشطة الاجتماعية الكبرى، وما واكبه من بداية انقشاع الانسجام بين أعضائه من متاعبه، بصورة جعلت تصرفه وتدبيره مرتبكا على المستوى الإداري، خصوصا وأن دخوله في شراكات وتعاقدات متعددة قد أثقل كاهل كتابته العامة إلى درجة الإرهاق[2]، وحال الاختلاف بين مكوناتها دون التخفيف من غلوائيته على مدى السنوات اللاحقة، ولا سيما مع ارتفاع تكاليف التسيير إلى درجة الاستغراب[3]. وقد أثر هذا الوضع على شخصيته، وجعل منه سباقه مع الزمن يساير الواقع ويتماشى مع المشاكل والاستحقاقات المطروحة بنوع من الرخاوة المعطلة للقوانين والأعراف، وولد مزيدا من الاضطراب جراء بروز التضارب في الاختصاصات والمزاجية في اتخاذ القرارات المالية.

وزاد من تعمق هذا الشرخ التغيير الاضطراري في تنفيذ مهام الكتابة[4]، حيث كان ذلك بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، تباينت معه الرؤى والتقديرات بشكل حول الاختلاف إلى خلافات جوهرية[5]. ودفع شعور

---

[1] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 31 أكتوبر 2002..
[2] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 2 نونبر 2000.
[3] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 4 يوليو 2002.
[4] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 18 أبريل 2002.
[5] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 5 أكتوبر 2003.

عدد من الفروع بتذبذب المكتب المركزي إلى استغلال تردده وارتخاء قبضته التنظيمية لتتحلل من مراقبته لأوضاعها القانونية والمالية، وتجلى ذلك بصورة واضحة في تحدي بعض منها لقراراته ولقرارات المجلس الوطني[1]، كمؤشر على شرخ جديد ينضاف إلى الشرخ الإيديولوجي القائم قبلا.

لقد أحدث الانكباب على الخدمات الاجتماعية بما أفرزته من تعويضات بدعة جديدة داخل الجمعية تباينت فيها الآراء حول مدى تطابقها مع مبدإ التطوع، وانقسام أعضاء قيادتها حول تحديده. إذ أضحت مسألة التعويضات مبررة في نظر البعض من منطق مغايرة عقلية التسعينات لعقلية ما سبقها[2]، مسوغة ذلك كحافز على الفعل والعطاء حتى فيما يتعلق بالمهام التي هي من صلب مسؤوليات الجهاز المركزي[3]. وكان من الطبيعي أن تنساق الفروع وراء هذا التحول، وينزاح عدد منها إلى قصر اهتمامها على مجالات التعويض، ولاسيما برنامج محو الأمية، على حساب الأنشطة التربوية والثقافية، مع تبرير ذلك بانصراف الشباب – في ظل الأزمة الاجتماعية الخانقة – عن الشأن الثقافي إلى المناشط التي توفر مدخولا ماديا[4].

وبمقابل ذلك ارتفعت بعض الأصوات تطالب بوجوب الانتباه إلى مساس هذه الخيارات بالعمق المبدئي للجمعية، ودفعه فروع وأعضاء الجمعية إلى التحلل من خياراتها الاستراتيجية لقاء الارتباط العضوي بأنشطة تخلق التباسا واضحا في الأهداف والمرامي على التصور العام. ومن ثم طالبت بفتح النقاش حول التوجه الذي يحكم لاميج ويحدد قناعاتها، مع ضرورة تحديد توجهها العملي بناء على ضبط التصورات والأهداف[5].

وإذا كانت الجمعية قد شرعت في الإعداد لمؤتمرها 12 منذ صيف 2003، فإن ذلك تم في غمرة تفاقم حدة الاختلاف بين أعضاء قيادتها، وخاصة بين مكونات كتابتها المركزية، وعززتها المؤاخذات المتعددة للفروع. وهي الوضعية التي بدل أن يتم تصحيحها على أسس شفافة قبل المؤتمر، أدت

---

[1] أنظر على سبيل المثال محاضر اجتماع المكتب المركزي في 25 أبريل 2001، وكتابته في 3 أبريل 2001 و28 فبراير 2002.

[2] أنظر محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 7 نونبر 2000.

[3] أنظر مسألة التعويضات الخاصة بإدارة مؤسسة الفتيات في محضر اجتماع كتابة المكتب المركزي في 7 مارس 2002.

[4] أنظر محضر المجلس الوطني في 2–3 مارس 2002

[5] أنظر محضر اجتماع المكتب المركزي في 25 نونبر 2001

سياسة الأمر الواقع إلى الدخول إليه بصورة خلافية أكثر من ذي قبل لم تخفها ضخامة الحفل الافتتاحي، ولا شعاره المرفوع " نحن نبني الشباب، والشباب يبني الوطن " المسكوك عن تراث طريق الوحدة. وقد تبين ظهور تيارين متباينين يسعى أحدهما إلى تثبيت المحورية المركزية في كل الأنشطة والتوجهات والبرامج انطلاقا من دينامية الجهاز المركزي التي تتجاوز قوة الفروع وقدراتها، بمقابل تيار مضاد يؤمن بضرورة توسيع نطاق المسؤولية بإشراك أكبر عدد من الفاعلين في صنع القرار من خلال خلق جهاز وسيط بين المؤتمر والجهاز التنفيذي بما يتيح له ذلك من رقابة مستمرة وتوجيه وتتبع مؤسساتي.

وبناء على ذلك، تبين أن التوجه العام للمؤتمر المنعقد في 16-18 يناير 2004 سيكون صداميا على المستوى القانوني جراء اضطرار الجهاز المنظم إلى طرح كافة مشاريع القوانين في غيبة التوافق حول مشروع موحد، وأذكى ذلك التباين في درجة التقييم بين الفروع وقيادة الجمعية حول المسار المتبع طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، ناهيك عن استمرار التباعد الإيديولوجي الذي أصبح أكثر حضورا بفعل الانقلاب الحاصل في خارطة الجمعية، وظهور فروع جديدة أكثر شبابا وأقل انضباطا للشخوص، وأكثر رغبة في التحرر من قبضة الماضي وتمردا عن توجيهات المركز وتقييماته[1].

أحدث تبني اللجنة القانونية للتعديلات المنتصرة للجهات على حساب المركز، والمصادقة عليها بأغلبية المؤتمرين، تغييرا جوهريا لأول مرة في هياكل الجمعية باستحداث لجنة إدارية منتخبة بالاقتراع السري كأعلى جهاز بعد المؤتمر، عنها ينبثق مكتب تنفيذي وطني. وولد هذا إحساسا من بعض قياديي الجمعية بالتفاف ذلك على الصلاحيات التقليدية للمكتب المركزي دون تمتيع الفروع حقيقة بحق المحاسبة والمراقبة والتوجيه، الأمر الذي أدى إلى افتعال أزمة تدبير انتخاب الأجهزة جراء إفراغ عملية الترشيح من مضمونها، ومن ثم إلى عدم إتمام جدول أعمال المؤتمر لأول مرة في تاريخ الجمعية في جلساته المقررة.

---

[1] أنظر محضر اجتماع جلسات المؤتمر 12 في 16-18 يناير 2004.



أشغال لجنة الأنظمة والقوانين شكلت محور مناقشات المؤتمرين

وقد فتح هذا الفشل الباب على مصراعيه لمزايدات سياسوية حول طبيعة الصراع داخل إحدى أعرق الجمعيات، وإلى مناقشة المسألة الديموقراطية داخل فضاء اعتاد أن يكون حضنا تجريبيا لهذا المبدإ عكسته الصحافة الوطنية. ورغم أن المؤتمر استأنف نشاطه بعد شهر ونصف (أواخر فبراير)، فإن الهوة زادت عمقا بين الفرقاء، وإن انتهى نسبيا إلى نسج توافقات مفروضة[1] مهدت السبيل لإجراء جولة ثالثة في منتصف مارس 2004، تمكنت معها الجمعية من تجاوز أزمتها الهيكلية ظاهريا، مع انتخاب لجنتي تحكيم ومراقبة مالية، والمصادقة على لائحة أعضاء اللجنة الإدارية، انبثق عنها مكتب وطني اتسم بامتناع صريح لعدد من قياديي الجمعية من الترشح له[2]، لتنتهي بذلك فصول أطول مؤتمر في تاريخ لاميج.

---

[1] أنظر محضر اجتماع المجلس الوطني في 8-9 نونبر 2003.

[2] أنظر محضر الجلسة الثالثة للمؤتمر في 14 مارس 2004

خاتمة

وهذه المتابعة لتاريخ الجمعية تتوقف عند اختتام أشغال المؤتمر الثاني عشر، لا شك وأن التفاصيل التاريخية العامة قد ألفت شكلا تقريبيا للاميج، منذ أن انبلجت تحت إشراقة المهدي، ونمت وترعرعت بين أكف الحيحي ومجايليه أولا، ثم معه وتلامذته بخطى واثقة، تمكنت من صنع أحلام العنفوان كزنابق راسخة الجذور لحظات الصفاء، وأفلحت في تجاوز أعطاب الاستهدافات المادية والمعنوية التي تعرضت لها بحكم انتمائها الواعي للشبيبة المغربية، وبحكم مواقفها غير المهادنة في مجابهة التضليل وأشكال الارتداد، حتى كادت في بعض اللحظات أن تغرق في أتون المواجهة.

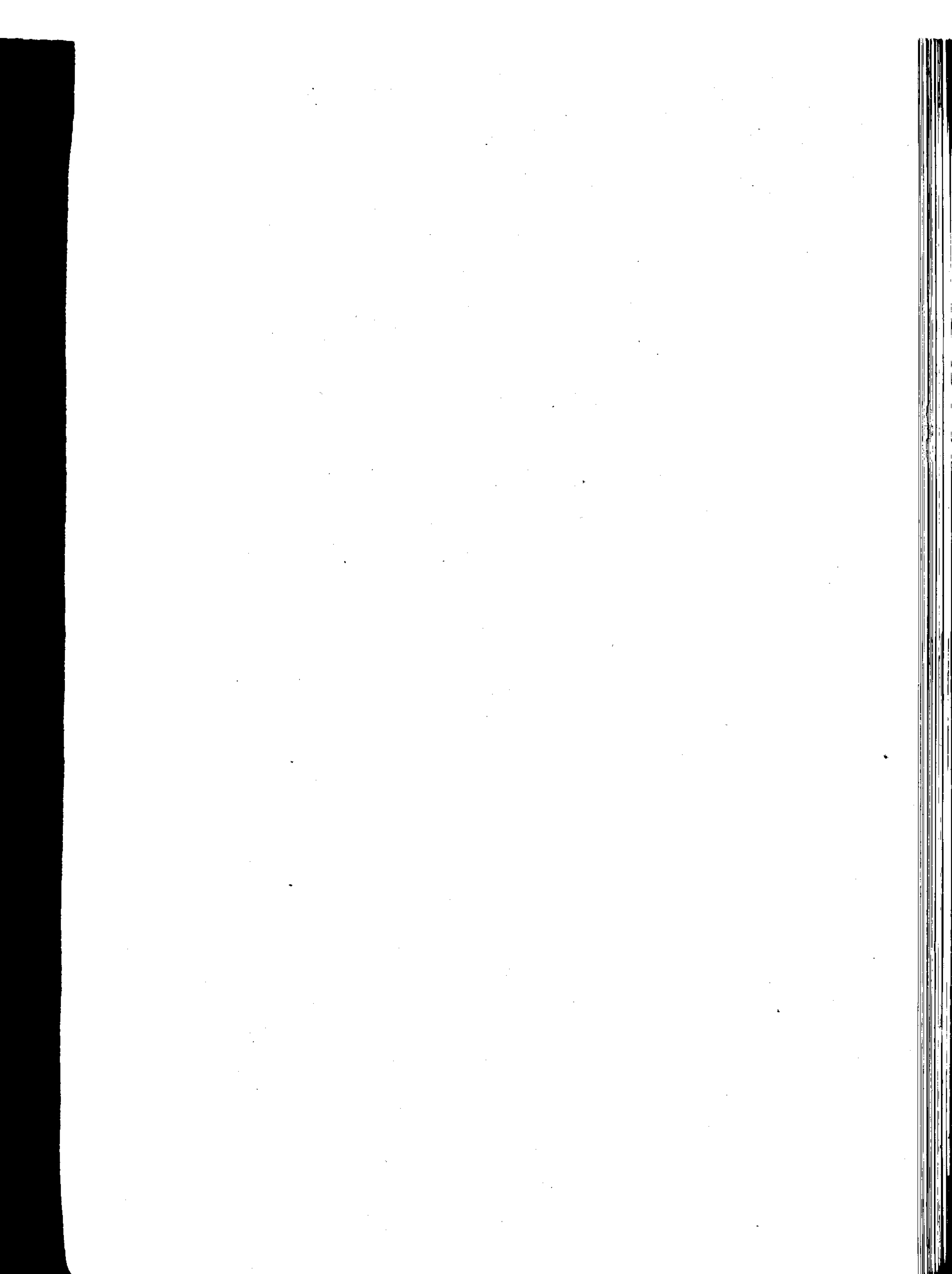
وكما تعودت، وكأنها طائر الفينيق المنبعث توا من احتراقه اللانهائي، أدمنت على الإخلاص للمبادئ التي شكلت عصب هويتها، قصد استكمال دورها المدرسي في تشييد مواطنية المواطن، وفي جبر هذا الأخير على الالتصاق الشاذ بالقضايا الاجتماعية حد التطرف والذوبان، فجعل منها ذلك قلبا ينبض بكل ما يعتمل في الساحة العامة، وملاذا يلجأ إليه كل من لم تسعفه الفضاءات الأخرى على التعبير عن الآلام والطموحات، حتى أضحت الجمعية المعدة التي تجاهد في هضم الاختلافات والخلافات والتنافرات الفائرة على الصعيد الفكري والثقافي والسياسي.

واليوم، وهي تحتفي بخمسينيتها التاريخية، هل تنتشي بعمرها النضالي بانكساراته وانتصاراته؟ أو هل لها أن تفخر بدربتها ومرانها المشهودين لها في تخريج الأفواج المناضلة الوطنية المعطاءة في كافة المجالات جيلا بعد جيل؟ أم هل آن لها أن تستريح من وعثاء سفرها السرمدي نحو جحيم الفردوس لتبحث لنفسها عن نصيب جديد يتماشى مع الملامح الجديدة التي اتخذها " المجتمع المدني "؟

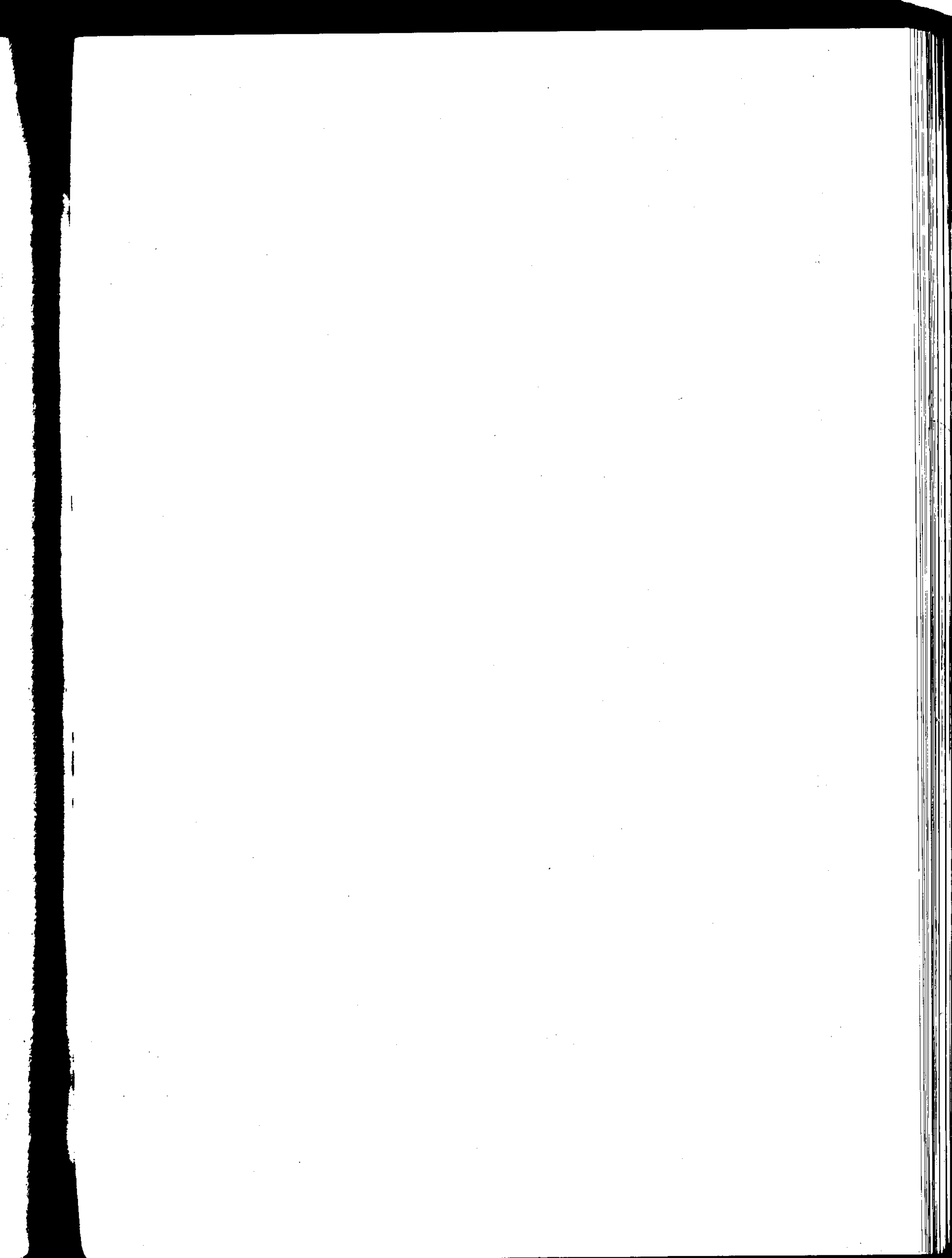
إنها الأطاريح الجديدة التي تشرئب بأعناقها على جدار التاريخ وأركيولوجيته السابقة فكريا، في لحظة تستلزم منها قبل كل شيء تضميد جراحاتها ورتق الخروق التي عطلت أشرعتها، وتستوجب قبل كل ذلك العودة إلى معيارية التقريب بين الشعارات والمبادئ من جهة، وبين الممارسات والسلوكات من جهة أخرى.

إن الجمعية في نظري لم ولن تكون غاية في حد ذاتها، لأنها مجرد وسيلة في خدمة الوطن والمواطن كما رصعتها إلهامات المهدي، وكما جسدتها نضالية الحيحي والسملالي ومن سار على درب العطاء الصوفي؛ ولكل ذا وذاك قدرها أن تظل ريح صبا عليلة تلطف بنسائمها حمّارة العبث والضياع واللا معنى الذي يزيد شراسة كلما تلهى المناضل بحروبه الصغيرة بينه وبين ذاته.

ملاحق



1- وثائق منتقاة



DAHIR n° 1 - 57 - 138 du moharrem 1377 (2 Août 1957)

instituant un Conseil Nati[illegible] de la Jeunesse

B.O. n° 2347 du 18 Octobre 1957 - Page 1370

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand sceau de Sidi Mohammed ben Youssef)

Que l'on sache par les présentes - puisse Dieu en élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne

A décidé ce qui suit :

ARTICLE PREMIER - Il est créé un conseil national de la jeunesse, présidé par le Président du Conseil ou son délégué .

ARTICLE 2 .- Le Conseil National de la Jeunesse donne son avis au Gouvernement sur tous les problèmes se rapportant à la Jeunesse .

ARTICLE 3 .- Il est créé au sein du Conseil National de la Jeunesse un Comité permanent qui étudie toutes les questions pour lesquelles il a reçu mandat du Conseil National .

ARTICLE 4 .- Un décret déterminera les modalités d'application du présent dahir et fixera notamment la composition et les règles de fonctionnement du Conseil National de la Jeunesse et de son comité permanent .

ARTICLE 5 . - Est abrogé l'arrêté résidentiel du 20 octobre 1943 créant un Conseil de la Jeunesse française au Maroc , tel qu'il a été modifié par les arrêtés résidentiels du 4 Décembre 1943 et du 27 Décembre 1949 .

Fait à RABAT , le 5 moharrem 1377
(2 Août 1957)

Enregistré à la présidence du
Conseil , le 5 moharrem 1377
(2 Août 1957)

BEKKAI

1.61

DECRET n° 2 - 57 - 0222 du 6 Moharrem 1377 (3 août 1957)
relatif à la CONSTITUTION du CONSEIL NATIONAL de la JEUNESSE

B.O. n° 2347 du 18 octobre 1957 - page 1370

LE PRESIDENT DU CONSEIL,

VU le dahir du 5 moharrem 1377 (2 août 1957) instituant un Conseil National de la Jeunesse;

Sur la proposition du Ministre de l'Education Nationale,

DECRETE :

ARTICLE PREMIER.-
Le Conseil National de la Jeunesse, créé par le dahir du 5 moharrem 1377 (2 août 1957), susvisé, et présidé par le Président du Conseil ou son délégué, est constitué comme suit :

Le Ministre de l'Education Nationale,
Le Ministre de l'Economie Nationale,
Le Ministre de l'Intérieur,
Le Ministre de la Santé Publique,
Le Ministre du Travail et des Questions Sociales,
Le Secrétaire Général du Gouvernement,

ou leurs représentants;

Les trois membres du Conseil National consultatif, représentants des formations de jeunesse et sportives;
Le Directeur de la Division de la Jeunesse et des Sports au Ministère de l'Education Nationale;
Les représentants élus des associations de jeunesse agréées;
Un représentant du Conseil National des sports; désigné par cet organisme;
Les personnalités désignées par le Ministre de l'Education Nationale en raison de leur compétence particulière, sans que leur nombre puisse excéder cinq.

Le secrétariat du Conseil National de la Jeunesse est assuré par le Ministère de l'Education Nationale (Division de la Jeunesse et des Sports).

ARTICLE 2.-
Le Conseil National de la Jeunesse se réunit deux fois par an en séance ordinaire. Il peut en outre se réunir en séance extraordinaire sur convocation de son président ou à la demande de la majorité absolue des représentants élus des associations de jeunesse, mentionnés à l'article premier.

ARTICLE 3.-
Le nombre des représentants élus par les associations de jeunesse agréées, ainsi que les modalités de leur élection, sont fixés par un arrêté du Ministre de l'Education Nationale.

ARTICLE 4.-
Le Comité permanent de la Jeunesse créé par le dahir du 5 moharrem 1377 (2 août 1957) susvisé (Art. 3), est constitué comme suit :

- Le Directeur de la Division de la Jeunesse et des Sports au Ministère de l'Education Nationale;
- Le Chef du Service de la Jeunesse et des Sports;
- Cinq représentants élus des associations de jeunesse agréées, désignés

...../.....

الجمعية المغربية لتربية الشبيبة

التأسيس :

تأسست الجمعية المغربية لتربية الشبيبة يوم 19 مايو سنة 1956 بقرار من مؤتمرها التأسيسي الذي انعقد بالرباط يومي 19 و 20 مايو سنة 1956.

أهداف الجمعية :

تهدف الجمعية الى العناية بالطفولة والشبيبة المغربية والعمل على تربيتها تربية بدنية وفكرية وخلقية واجتماعية ووطنية . وذلك بتنظيم المخيمات الصيفية وفرق الوحدات الشعبية واستعمال جميع الوسائل التي تساعد على تكوين الشباب وتمكينه من حسن استثمار اوقات الفراغ .

برامج الجمعية ووسائل عملها : (باختصار)

ا ـ التدريبات : لتحقيق الأهداف الآنفة الذكر تجعل الجمعية مهمة تكوين الاطارات في مقدمة المهام التي تقوم بها ، ولذا فهي تلزم جميع أعضائها المنبثين في مختلف النواحي المغربية بالمشاركة في التدريبات التي ينظمها قسم الشبيبة والرياضة وتساعد هذا القسم نفسه مساعدة فعالة في تسيير هذه التدريبات بحملها رهن اشارته جميع مسيريها الذين تلقوا تكوينا مهما والمحرزين على شهادة الكفاءة في التدريب .

ب ـ المخيمات : تعنى الجمعية كل سنة بتنظيم مخيمات لاطفالها خلال فصل الصيف ، وقد بذلت حتى الآن جهودا جبارة جعلت هذه المخيمات تسير في غاية الدقة والاتقان من ذلك .

ـ شراء مركز بأزرو بلغ ثمنه مليون ونصف من الفرنكات تستقر به القيادة العليا للجمعية لتشرف على جميع المخيمات وتراقب سيرها ، ولتزودها بجميع ما تحتاج اليه من مساعدات مادية وادبية .

ـ تجهيز هذا المركز بالسيارات الكافية لتسهيل مهمة أعضاء القيادة ولتمكينهم من التنقل باستمرار لتعهد مراكز التخييم وتفقد أحوالها .

وقد بلغ عدد المشاركين في مخيمات الجمعية منذ سنة 1956

5405	مخيما في سنة	1956
5429	" " "	1957
7892	" " "	1958
وستخيم بـ : 7451	" " "	1959

ج ـ المعامل التربوية : تنظم الجمعية لاطفالها باهم الفروع معامل تربوية وتساهم في المعامل التي يفتحها قسم الشبيبة والرياضة والتي يقوم بتسيير أغلبيتها أعضاء ينتمون الى الجمعية .



23

د ـ الجولات والأبحاث : تنظم مختلف فروق الجمعية لأعضائها بين الآونة والأخرى جولات استطلاعية داخل القطر المغربي لاطلاعهم على ماتحتوي عليه البلاد المغربية من ثروات طبيعية ومناظر جميلة رائعة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لتمكينهم من القيام بأبحاث دراسية (دراسة الوسط) واتاحة الفرصة للمشاركين للاطلاع بكيفية واقعية ملموسة على مظاهر النشاط وميادين التقدم الصناعي والعلمي والأساليب التربوية المتبعة والمشاكل والصعوبات التي يمكن أن يواجهها المغرب في شتى الميادين والطرق المستعملة للتغلب عليها ، ومن هذه الجولات والأبحاث الدراسية : يمكن أن نذكر على سبيل المثال •

- جولتان الى محطة النواصر لزيارة المدرسة الأمريكية هناك وللوقوف على نظام التعليم وطرق التربية الحديثة التي يستعملها الأمريكيون •
- جولتان الى المحطة الأمريكية بمطار سلا لاجراء مباريات رياضية بين الأطفال الامريكيين وأطفال الجمعية •
- جولة الى سد بين الويدان والنواحي المجاورة له •
- جولات عديدة الى جبال ميشليفن وعبري بناحية ايفران خلال الموسم الشتوي للانزلاق على الجليد ولتمكين الأعضاء من التسلية والمتعة •
- جولات قصيرة تنظمها مختلف الفروع الى الأماكن التاريخية الأثرية والمعامل والمطابع والمعارض والأسواق والقرى والمداشر •

هـ ـ الاسفار والرحلات الدراسية :

- شارك أربعة من أعضاء المكتب المركزي في مؤتمر بفرنسا سنة 1957 نظمه الاتحاد الفرنسي للمخيمات الصيفية فكانوا محط اعجاب وتقدير من طرف أعضاء المؤتمر •
- وسيقوم جميع أعضاء المكتب برحلة دراسية الى فرنسا هذه السنة لربط الاتصال مع الجمعيات التربوية ولزيارة مراكز التداريب والمخيمات المختلفة وللاطلاع على مدى ما وصل اليه المشتغلون بالتربية هناك من تجارب وما حققوه من نتائج في مختلف الميادين
- كما سترسل الجمعية خلال عطلة الصيف المقبلة الى فرنسا فريقين من أعضائها أحدهما سيشارك في مخيم دولي بيوفي (شبان وشابات) ستساهم فيه أحد عشرة دولة ، والفريق الثاني سيساهم في تدريب تربوي ثم يلتحق بمرحلة تطبيقية حيث سيشرف كل مدرب على فرقة للأطفال بالمخيمات التربوية

و ـ النشاط السينمائي : تقيم الجمعية أيضا لأعضائها وخصوصا الأطفال منهم حلقات سينمائية للتسلية والترفيه من جهة ومن جهة أخرى للاستفادة والدرس والاطلاع على مختلف مظاهر النشاط في الأقطار الأجنبية .

ز ـ النشاط الرياضي : تكون بعض الفروع من أطفالها فرقا رياضية تقوم بتدريبها طوال السنة وتجرى بينهم مباريات رياضية مختلفة تمنح الفائزين فيها جوائز ومكافآت لتشجيعهم .

كما تنظم لهم وللأعضاء خلال فصل الشتاء جولات الى مراكز الثلج بايفران (ميشلفن تيبرى) لتدريبهم على الانزلاق على الجليد وخلال فصل الربيع جولات الى مراكز التسلق (وادي كرم) لتمرينهم على تسلق الجبال والسير الطويل .

ح ـ النشاط الثقافي : تقيم بعض الفروع وخصوصا في بعض المدارس الحرة بين الحين والآخر:

- محاضرات وحلقات للدروس في مواضيع مختلفة وخصوصا في التربية وعلم النفس التربوي
- سهرات تمثيلية تقدم فيها فرق الأطفال مناظر للألعاب التمثيلية ومشاهد للكراكيز الذين يتدربون عليها في المخيمات والمدارس التربوية .
- حلقات للتمرن على الأناشيد والألعاب والرقصات الغنائية كما تصدر بعض الفروع وأطفال المدارس التي يعلم بها أعضاء الجمعية مجلات صغيرة مطبوعة بالرونيو يتمرن فيها الأطفال على الكتابة والتعبير ويجدون فيها ميدانا فسيحا للتحدث عن النشاط المدرسي وابداء آرائهم حوله بكل حرية وانطلاق .

كما يجد المدربون في المجلات الخاصة بهم فرصة للكتابة حول الأفكار التي تعرض عليهم في التدريبات المختلفة ومناقشة النظريات التي يتلقونها وبسط التجارب التي يقومون بها في المخيمات وغيرها .

مشروع : وتتمنى الجمعية في مستقبل قريب بحول الله من تعويض المجلات المطبوعة بالرونيو بمجلات مطبوعة لتعميم الفائدة وليضمن لها الرواج والانتشار بكيفية أوسع .

ط ـ المهرجانات والحفلات : تقيم الجمعية مهرجانات وحفلات مختلفة كالمساهمة في المعارض المحلية والدولية من ذلك :

- اقامة ركن خاص بالمعرض الدولي بالبيضاء سنة 1958 الذي زاره جلالة الملك وأعجب الجمهور بنظامه واناقته .

وتنظم الفروع أيضا مهرجانات سنوية (كرميس) تعرض فيها منتوجات الأطفال وتقدم للجمهور نماذج من نشاط الجمعية وبرامج عملها .

المؤتمرات العامة والجهوية :

تنظم الجمعية لأعضائها مؤتمرات عامة وجهوية تكون فيها لجان مختلفة تدرس البرامج السالفة الذكر، وتتبادل النظر في كيفية تطبيقها وتبحث عن أحسن الأساليب والوسائل لتحقيقها %

25

جـواب الجمعيـة المغربيـة
لتربية الشبيبـة
عـن البحث الموجـه من طرف الكتابـة العامة
للجنة الدائمة للمجلس الوطنـي
للشبيبـة

1) التأميـن :

عـدد المنخرطين الذين امنتهم الجمعية ضد الحوادث خلال سنة 1959 هم :

10.000 عضو من بينهـم
2.000 عضو أعمارهم تبتدئ من 16 سنة الى مافوق
8.000 عضو تتراوح أعمارهم مابين 8 و 16 سنة

وهم مؤمنـون كما يلـي :

– 3.000 عضو بكيفية دائمة لانهم يمارسون نشاطهم طـوال السنـة
– و 7.000 عضو مؤمنون لمدة ثلاثة أشهر فقـط لان نشاطهم مقتصر على المساهمة في المخيمات التي تنظمها الجمعية خلال فصل الصيف
(تجدون طيه شهادة شركة التامين مع العنوان ورقم الملف)

2) انتشار الجمعية وتفرعها :

للجمعية 20 فرعـا باهـم المـدن المغربية

ا – منها 15 فرعـا مكونا طبق الشروط المرعية المنصوص عليها في النظام الداخلي للجمعيـة وهـي :

الربـاط – البيضـاء – فـاس – مكنـاس
أزرو – وجـدة – الخميسات – طنجـة
العرائـش – القصر الكبير – سـلا – بني ملال
وادي زم – ابو الجعد – مراكـش –

ب – و 5 فروع في طريق التكوين او اعـادة التنظيم هـي :

تطـوان – الصويـرة – مولاي ادريس – اصيلـة – قصبة تادلة

ج – كما تستعـد الجمعية لتاسيس واحياء فروع بالمـدن الآتيـة :

القنيطرة – الجديـدة – سطـات – خريبكـة – مريرت
اسفـي – صفـرو – السهول – اكـديـر –

(تجدون طيه لوائح مكاتب الفروع وعناوين الاعضاء).

د – لا تنتسب الجمعية في الوقت الحاضر الى ايـة جامعة كما انها لا تنتمي الى ايـة هيئـة سياسية وذلك بمقتضى القرار الذي اتخذه مؤتمر الاستثنائي الذي انعقد يوم 26 ابريل سنة 1959 بالمركز الوطني للتربية بالمعمورة

3) تكوين الاطارات :

ا ـ وفيما يخص تكوين الاطارات فقد بلغ عدد الأعضاء الذين قد شهر الجمعية لمختلف التدريبات التي ينظمها مكتب الشباب بقسم التربية والرياضة عددا كبيرا يناهز الألف ، الا أننا نقتصر على ذكر عدد الأعضاء الذين شاركوا في التدريبات باسم الجمعية منذ تأسيسها :

السنة	العدد	التفصيل
سنة 1956	47 متدربا	36 في التداريب التحضيرية 11 في تداريب المديرين
سنة 1957	255 متدربا	168 في التدريب التحضيرية. 49 " " التكوينية 28 " تداريب المديرين
سنة 1958	359 متدربا	254 في التدريب التحضيرية 101 في " " التكوينية 9 في تدريب المديرين
سنة 1959	189 متدربا	163 في التداريب التحضيرية 26 في التداريب التكوينية

ب ـ وقد أحرز عدد كبير من هؤلاء الأعضاء على شهادة دبلوم المرشدين وشهادة المديرين وبرفي كفاءة المدرب وذلك على الشكل الآتي :

- 42 محرز على شهادة الدولة لمرشدي المخيمات الصيفية
- 18 محرز على شهادة الدولة لمديري المخيمات الصيفية
- 8 محرز على بروفي كفاءة المدرب
- 10 في طريق الاحراز على بروفي كفاءة المدرب

4) المساهمة في المشاريع الوطنية :

وفيما يخص المساهمة في المشاريع الوطنية

ا ـ فقد كان للجمعية النصيب الاوفر في انجاز مشروع طريق التوحيد حيث شارك عدد كبير من اطاراتها مشاركة فعالة في اللجنة الادارية التي كانت مكلفة بتحضير المشروع وفي مكتب التطوع لتسجيل المرشحين وفي القيادة العليا بايكاون وفي مدرسة المسيرين وفي ادارة الاوراش، وفي اشغال البناء نفسها .

27

ب ـ كما ساهم اعضاء الجمعية بمختلف مدن المغرب وقراه في مشروع غابات الشباب سنة 57 ـ 58 •

5) معلومات ادارية تكميلية :

ا ـ المركز الرئيسي للجمعية المغربية لتربية الشبيبة

ـ يوجد المركز الرئيسي للجمعية بالنادى الثقافي للشبيبة والرياضة الكائن بشارع لا فوازى رقم 31 الرباط •

عنوان المراسلات هو : صندوق البريد 197 الرباط

ب ـ رئيس الجمعية هو : .... السيد عبد السلام بناني
زنقة ريمون كهت اكدال الرباط

ج ـ الكاتب العام هو : .... السيد محمد الحيحي
شارع الجنرال لا برين اكدال الرباط

د ـ امين المال هو : .... السيد عبد الحفيظ طيسن
8 شارع ماراسة الرباط

هـ ـ رقم الحساب البريدى للجمعية هو : 85866 بمركز الشيكات البريدية بالرباط

6) موارد الجمعية المغربية :

ا ـ المساعدات التي يمنحها أياها قسم الشبيبة والرياضة

ب ـ مساهمة الأطفال في واجبات التخييم •

يؤدى الأطفال الذين يشاركون في مخيمات الجمعية مساهمة في مصاريف التخييم تختلف حسب الفروع وهي كما يلي :

ـ الفرع الذى يخيم بـ : 1 الى 50 طفلا يؤدى 500 ف للطفل
ـ " " " بـ : 51 الى 100 " " 1000 ف " "
ـ " " " بـ : 100 " 200 " " 1500 ف " "
ـ " " " بـ : 201 الى مافوق " 2000 ف " "

ج ـ انخراطات الأعضاء :

يؤدى الأعضاء البالغين الذين يتجاوز سنهم 18 سنة عند انخراطهم 500 فرنك اذا كانوا موظفين و 250 فرنك اذا كانوا طلبة •
الا أنه نظرا لضآلة المبالغ التي تحصل عليها الفروع من هذه الانخراطات فان المكتب المركزى لايتقاضى منها شيئا بل يترك حق التصرف فيها للفروع التي تسدد بها بعض مصاريف الكتابة والمراسلات

(تجدون طيه التقرير المالي المفصل لسنة 1958)

لائحة جمعيات الشباب

التي قرر المجلس الوطني للشبيبة المنعقد يوم 7 يبراير 1956

قبولها لتصبح ممثلة في حظيرة المجلس

================================

ا ــ الجمعيات الكشفية :

الكشفية الحسنية المغربية

منظمة الكشفية المغربية الإسلامية

الجوالة الإسرائيليون بالمغرب

ب ــ حركات الشباب المختلفة :

الجمعية المغربية لتربية الشبيبة

الطفولة الشعبية المغربية

الوحدات الشعبية الإسرائيلية

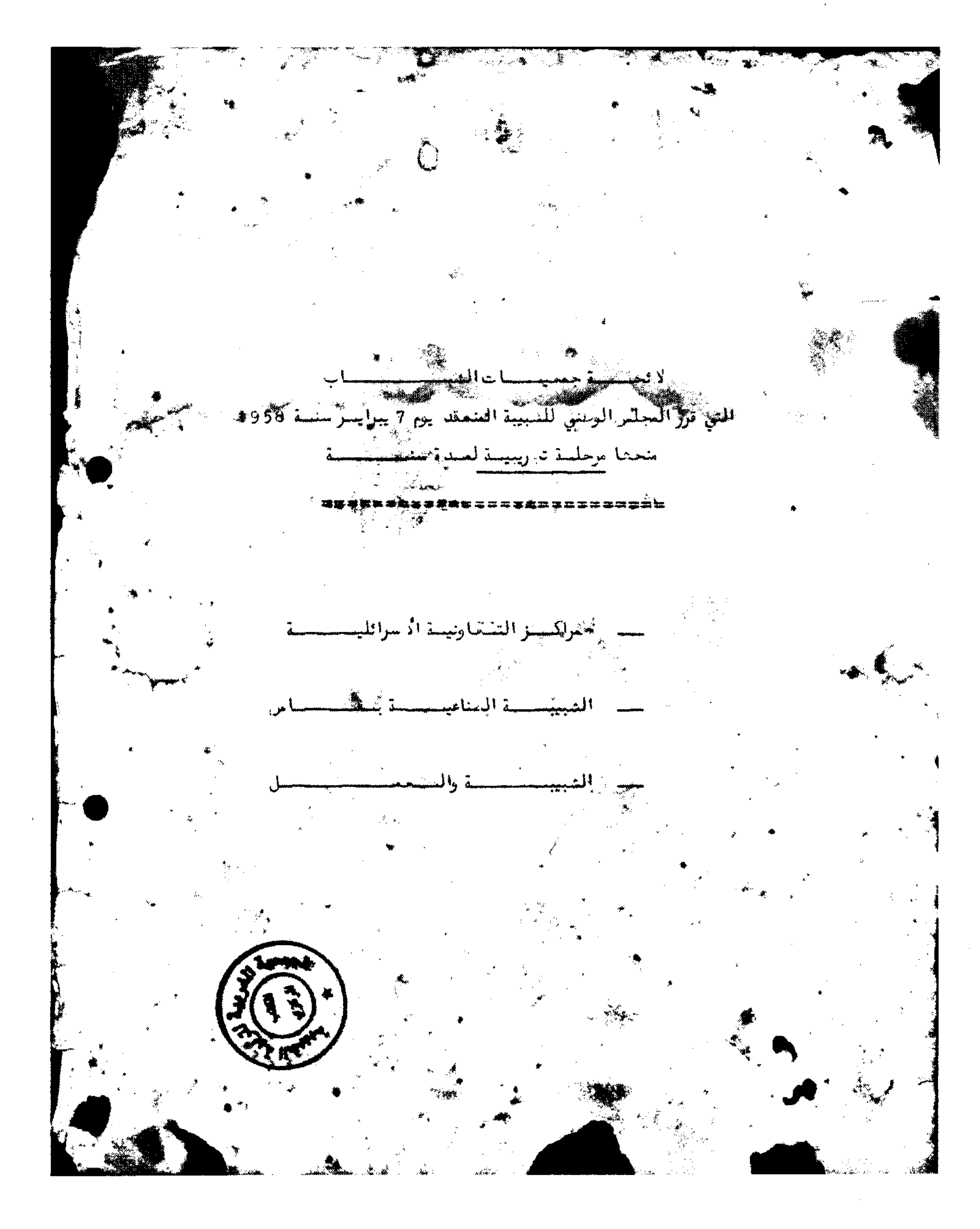
الاتحاد المغربي لمآوي الشباب

الشبيبة العاملة المغربية

بنات الاستقلال

جمعية الانبعاث التربوية





لائحة جمعيات الشباب

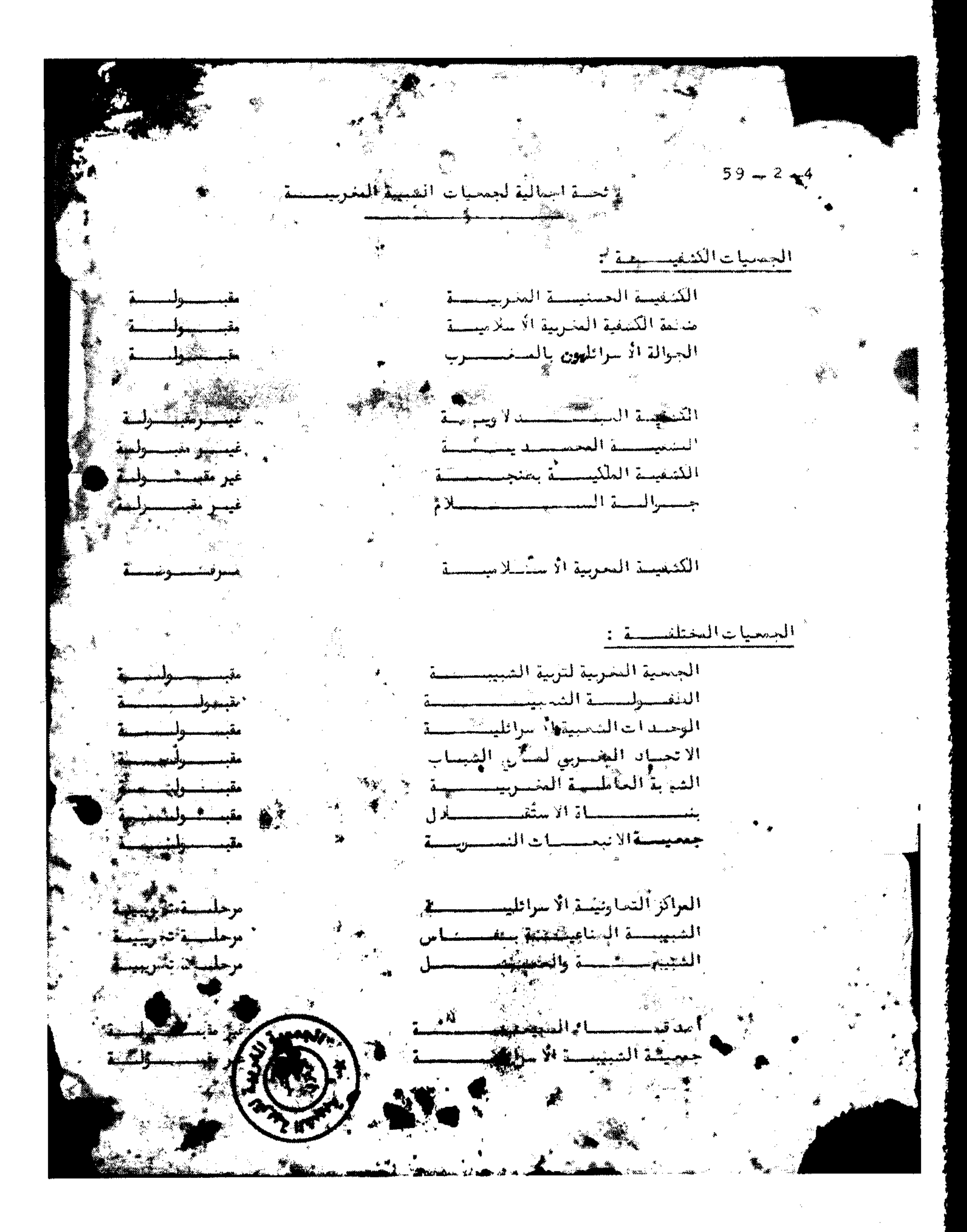
التي قرر المجلس الوطني للشبيبة المنعقد يوم 7 يبراير سنة 1958

منحها مرحلة تدريبية لمدة سنة

— المراكز التعاونية الاسرائيلية

— الشبيبة الصناعية بغانا

— الشبيبة والعمل



4 – 2 – 59

لائحة اجمالية لجمعيات الشبيبة المغربية

الجمعيات الكشفية :

الكشفية الحسنية المغربية	مقبولة
منظمة الكشفية المغربية الاسلامية	مقبولة
الجوالة الاسرائليون بالمغرب	مقبولة
الكشفية الـ[illegible] لاوية	غير مقبولة
الشبيبة المحمدية	غير مقبولة
الكشفية الملكية بطنجة	غير مقبولة
جوالة السلام	غير مقبولة
الكشفية المغربية الاسلامية	مرفوضة

الجمعيات المختلفة :

الجمعية المغربية لتربية الشبيبة	مقبولة
الطفولة الشعبية	مقبولة
الوحدات الشعبية الاسرائيلية	مقبولة
الاتحاد المغربي لدور الشباب	مقبولة
الشبيبة العاملة المغربية	مقبولة
بناة الاستقلال	مقبولة
جمعية الابحاث النسوية	مقبولة
المراكز التعاونية الاسرائيلية	مرحلة تجريبية
الشبيبة [illegible] بفاس	مرحلة تجريبية
الشبيبة والمستقبل	مرحلة تجريبية
أصدقاء الشبيبة	غير مقبولة
جمعية الشبيبة الاسرائيلية	[illegible]

BUREAU DES JEUNES
Branche Orientation
et Formation des Cadres

N° 58, 91, OFC

CONFIDENTIEL

ELEMENTS STATISTIQUES SUR L'ACTIVITE DE LA BRANCHE ORIENTATION ET FORMATION DES CADRES DEPUIS OCTOBRE 1949

Les chiffres ci-dessous rendent compte de l'activité de la Branche O.F.C. du Bureau des Jeunes depuis sa création (sous le titre de Section des Etudes et Stages en Février 1949.

Les statistiques ne tiennent compte que du travail des stages en internat ou en externat, week-end et séances isolées non compris.

(I) STATISTIQUE GENERALE 1949/1957

Années	Totaux	Hommes	Femmes	Non Marocs.	Marocains	
					Musul.	Israél.
1949 - 1950	561	296	265	303	154	104
1950 - 1951	649	377	272	351	207	91
1951 - 1952	605	358	247	379	134	92
1952 - 1953	755	394	361	333	254	168
1953 - 1954	918	635	283	417	364	137
1955 - 1956	973	685	288	245	632	96
1956 - 1957 (y compris les stages de la Route de l'unité)	866	699	167	76	781	9
	5.327	3.444	1.883	2.104	2.526	697

..../....

(2) POURCENTAGE DES PARTICIPANTS PAR GROUPES RELIGIEUX

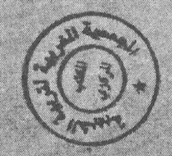
	non maro-cains.	Musulmans.	marocains. Marocains Israél.	Total.
1949 – 1950	54 %	27%	20%	[illegible]
1950 – 1951	[illegible]	[illegible]	18 %	[illegible]
1951 – 1952	63 %	22 %	15 %	37 %
1952 – 1953	44 %	33 %	23 %	56 %
1953 – 1954	45 %	40 %	15 %	55 %
1955 – 1956	25 %	65 %	10 %	75 %
1956 – 1957	9 %	90 %	1 %	91 %

---

(3) AUGMENTATIONS ET DIMINUTIONS CONSTATEES ENTRE LES EFFECTIFS

1949 / 50 et 1956 / 1957

EFFECTIF TOTAL : 866 – 561 = 305 soit + 54 %
EFFECTIF MAROCAIN :790 – 258 = 532 soit + 206 %
EFFECTIF MUSULMAN:781 – 154 = 627 soit + 407 %
EFFECTIF ISRAELITE:104 – 9 = 95 soit – 91 %
EFFECTIF non-
MAROCAIN: 303 – 76 = 227 soit – 74 %



BUREAU DES JEUNES
Branche Orientation
et Formation des Cadres

20 OCT. 1959

N° 59.215.OFC

STATISTIQUE POUR LES STAGES
COLONIES DE VACANCES 1958-1959.

1 - PAR DEGRES :

17 stages préparatoires de moniteurs (1°Degré) : 897 stagiaires
5 stages de formation de moniteurs (2°Degré) : 213 "
1 stage de directeurs : 63 "

soit, au total : 1.173 stagiaires.

2 - PAR SEXES :

Hommes et jeunes gens : 896
Femmes et jeunes filles : 277

1.173

3 - PAR NATIONALITES :

MAROCAINS) Musulmans : 1.041) 1.097
) Israélites : 56)

ETRANGERS : 76

1.173

4 - STATISTIQUE COMPARATIVE (Chiffre annuel global) : (1)

Année 1956 - 1957 : 866
Année 1957 - 1958 : 801
Année 1958 - 1959 : .... 1.173 .

(1) Observation : Les chiffres ci-dessus ne concernent que les stages destinés aux cadres éducatifs des colonies de vacances ./.

A.M.E.J.

الجمعية المغربية لتربية الشبيبة

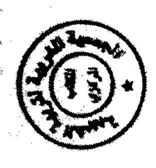
الرباط

صندوق البريد ....

الرباط في .... سنة ....

لائحة المديرين المحرزين على دبلوم
مدير المخيمات الصيفية

عبد السلام بناني	انس محمد
بركلتي محمد	العربي لحلو
عبد الحفيظ مليين	ناطف عبد القادر
المختار الحمداوي	عبد اللطيف ملوك
احمد الحارثي	محمد الوزاني الشاهدي
محمد بن الجيلالي الريح	محمد صخر الدكالي
حسن العطاوي	اليوسفي العلوي
محمد بن عبد الجليل	ابو بكر بن الجيلالي
محمد بنسعيد	محمد الحيحي



A.M.E.J

الرباط

صندوق البريد ....

الرباط في   سنة ...

لائحة المسيرين المحرزين على بروفي

كفاءة المدرب

==========================

عبد اللطيف الباشا

محمد بن سعيد

الحسين الشرقاوي

محمد الحيحي

اليوسفي العلوي

محمد بن عبد الجليل

ابو بكر بن الجيلالي

عبد العزيز الادريسي

لائحة المسيرين الذين اجتازوا حلقات التكوين

للاحراز على بروفي كفاءة المدرب

==========================

محمد الريح

الطاهر بن عبد الخالق

المرسي لحلو

محمد الدكالي

محمد بركاش

المختار الطنجي

عبد اللطيف سلوك

المختار الحمداوي

عبد العالي الادريسي

عثمان حيمي

الجمعية المغربية لتربية الشبيبة
المكتب المركزي درب 197
الربـاط

الموضوع : المؤتمر الاستثنائي للجمعية المغربية لتربية الشبيبة
عـدد : 196/19 م.م.ف

الحمد لله

الرباط في 8 ابريل سنة 1959

الأخ الفاضل السيد محمد بناني
نائب فرع الجمعية المغربية لتربية الشبيبة بمدينة مراكش

تحية طيبة وسلاما

وبعد ، فتبعا للرسالة التي كنا وجهناها اليكم حول موقف الجمعية من الاتجاهات السياسية في الوقت الراهن ، وضرورة عقد مؤتمر استثنائي خلال الأسبوع الأول من شهر ابريل لاتخاذ قرار نهائي في الموضوع ، وجوابا على التساؤلات العديدة التي ترد علينا في هذه الأيام مستفسرة عن السبب في هذا التأخير دون سابق اعلام ، ننهي الى علمكم اليوم أن بعض الصعوبات هي التي حالت دون عقد المؤتمر في الموعد الذي كان محددا منها : تغييب كثير من الأعضاء بالتداريبات التي نظمت أخيرا ، ولذا فقد رأينا من الملائم تأخيره الى النصف الثاني من شهر ابريل الجاري (الأحد 19 أو الأحد 26) وذلك بالمركز الوطني للتربية بغابة المعمورة ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا حيث ستجدون سيارة الأطلس في انتظاركم بمحطة القطار بالرباط .

وسيكون الغرض الأول من المؤتمر : دراسة مقترحات المندوبين وملاحظاتهم والاطلاع على وضعية الفروع والمشاكل التي قد تعترض سبيلها في أداء المهمة التربوية الملقاة على عاتقها .

وكذلك اطلاع الممثلين على المحاولة التي يبذلها المكتب المركزي للصمود أمام تيار الانقسام الذي يهدد صفوفه وعلى المراحل الصعبة التي قطعها في هذا المضمار طيلة الثلاثة أشهر الأخيرة ، وكيف استطاع الأعضاء رغم تباين أفكارهم واتجاهاتهم السياسية المحافظة على الأمانة التي قلدوا بها .

وفي الأخير اتخاذ القرارات التي يتطلبها الموقف .

هذا وفي انتظار الرسالة التي ستحدد لكم فيها تاريخ المؤتمر بالضبط مع بعض الايضاحات التكميلية ، نرجو أن تعملوا في أسرع وقت ممكن على عقد اجتماع عام لجميع الأعضاء المنخرطين في الفرع لاطلاعهم على مضمون الرسالة وعلى الغاية من عقد المؤتمر وتسجيل ملاحظاتهم واقتراحاتهم في الموضوع .

وتفضلوا بقبول أطيب العواطف وأزكى التحيات ./.

عن المكتب المركزي
الكاتب العام

- P R O C E S - V E R B A L -

DES ASSEMBLEES EXTRAORDINAIRE & ORDINAIRE DE L'"ASSOCIATION MAROCAINE POUR L'EDUCATION DE LA JEUNESSE".

- : -

I.- ASSEMBLEE GENERALE EXTRAORDINAIRE :

Assemblée tenue à la Chambre de Commerce de RABAT le 2 Juillet 1961, sous la présidence de Monsieur BENSAID élu : Président de séance .

Après vérification des pouvoirs et pointage, il s'est avéré que le quorum règlementaire est acquis: plus des 2/3 des membres faisant partie de l'Association sont présents ou représentés .

Monsieur BENSAID a été désigné pour présider les assemblées et ce, en attendant le renouvellement ou l'élection du Bureau de Direction chargé de représenter l'Association .

Le Président prend la parole et, après avoir remercié les membres présents qui ont bien voulu répondre aux convocations qui leur sont parvenus et qui, par leur nombre important, ont bien voulu marquer tout l'interêt qu'ils portent à la Jeunesse Marocaine, il rappelle brièvement les raisons de fait et de droit qui ont nécessité la réunion des assemblées dont il s'agit .

Il souligne notamment que l'Association Marocaine pour l'Education de la Jeunesse n'a pas tenu d'assises depuis plus de 2 ans que son Bureau de Direction actuel, n'a guère davantage tenu de réunions régulières, que les membres de l'Association ont, à plusieurs reprises, écrit au Secrétariat de l'Association pour se plaindre de cette carence, à laquelle il est à souhaiter qu'il sera mis fin dorénavant .

La faute en incombe un peu à tout le monde, dit-il, et plus particulièrement à ceux qui, au lieu de respecter l'objet de l'Association en s'interessant exclusivement à l'avenir et à l'éducation de la jeunesse, ont cru devoir donner d'ores et déjà à celle-ci une orientation politique dont l'effet serait d'occuper la Jeunesse par des problèmes déjà fort embarrassants pour les politiciens adultes .

Il espère que le Bureau qui, à la fin de l'assemblée, sera élu dans une ambiance et une atmosphère d'entente générale, vaquera dans l'avenir beaucoup aux problèmes préoccupant la Jeunesse en tant que tels .

Ce qui est plus grave, rappelle-t-il, c'est que notre Association n'a même plus depuis Juin 1958 d'existence légale, et ce, pour ne s'être pas déclarée et pour ne s'être pas conformée au Dahir du 15 Novembre 1958 lequel stipule :

1.- En son __Article 40__ que : "Les Associations disposent d'un délai de 6 mois "pour se conformer aux prescriptions qui sont " édictées en ce qui les concerne .

2.- En son __Article 41__ que : " Le présent dahir abroge et remplace toute législation antérieure relative aux associations".

.../...

Or, comme les textes antérieurs ont été abrogés expressément par le Dahir du 15 Novembre 1958, seule l'observation des dispositions de ce texte peut conférer à notre Association la personnalité et la capacité civile qui lui permet d'être en justice, d'acquérir et d'administrer des biens et de passer tout acte juridique nécessaire à son administration, à son fonctionnement et à la légalité de ses rapports avec les tiers et les pouvoirs publics .

Pour observer les dispositions de ce Dahir, il faut nécessairement en appliquer les prescriptions, autrement dit, il faut revoir ses statuts, il faut déposer ces statuts dans les formes et conditions prévues à l'Article 5 du Dahir du 15 Novembre 1958, et il faut informer les administrations compétentes de la réunion des assemblées, du renouvellement du Bureau, et ce, annuellement .

Sur ce, Monsieur HDII Secrétaire Général a tenu à rappeler le contenu du Dahir du 5 Novembre 1958. Il me suffit dit-il de vous préciser qu'aucun de ses Articles n'a été observé par nous, et que nos statuts ne s'y réfèrent même pas. Aussi est-il urgent de régulariser la situation de notre Association vis-à-vis de la législation en vigueur au Maroc sur les Associations, et je dois avouer que je reste perplexe devant un problème qui, je le confesse, me dépasse un peu .

D'un côté, notre Association est dans la rigueur du droit inexistante, puisque, je le répète, elle ne s'est pas déclarée dans le délai de 6 mois imparti par l'Article 40 du Dahir du 15 Novembre 1958 .

D'un autre côté, il ne nous est pas possible de renoncer à notre patrimoine moral et matériel, à la continuité qui doit être reconnue à notre Association et à notre ancienneté dans cette Association, et à toutes les qualités que cette ancienneté nous donne, et ce, sans parler de cette lourde responsabilité que nous avons voulu assumer devant la Jeunesse de notre pays, laquelle Jeunesse ne comprendrait pas que l'on puisse ne plus exister après avoir existé .

C'est pour cela, que je tiens à affirmer avec votre accord que si, pour se conformer à la loi, nous devons établir de nouveaux statuts, faire un nouveau dépôt et une nouvelle déclaration, nous considérons quant à nous, par les soucis que vous n'avez cessé de manifester dans vos correspondances combien nombreuses par vos activités locales qui elles n'ont pas connu d'interruption que nous n'avons cessé en aucun moment d'appartenir à une même Association. Notre réunion d'aujourd'hui n'est-elle pas la preuve de cette continuité ?

- : -

L'Assemblée Générale réunie en séance extraordinaire arrête à l'unanimité des délégués des 8 sections ce qui suit :

1.- Les seules sections faisant encore preuve d'une existence réelle sont les suivantes :

CASABLANCA - RABAT - SALE - MEKNES - EL KSAR EL KEBIR - FES - KHENIFRA et OUJDA .

Une action doit être entreprise pour relancer les sections éteintes.

2.- Modification des statuts conformément au Dahir du 15 Novembre 1958 (ci-joint copie) et particulièrement l'Article XIII, Titre IV .

3.- L'Assemblée confirme toutes les décisions, sans exception aucune, prises par l'Assemblée Extraordinaire tenue le 26 Avril 1959 et particulièrement le caractère absolument apolitique de l'A.M.E.J.

4.- L'Assemblée Générale Extraordinaire constatant toutes conditions remplies décide la réunion de l'Assemblée Générale Ordinaire le même jour 2 Juillet 1961 à la Chambre de Commerce à Rabat dans le but de permettre à l'Association de poursuivre son action.

5.- Une commission de statuts composées de MM. BENNANI Abdeslam, Président de l'Association, BENSAID mohamed, Secrétaire-Adjoint et EL HIHI, Secrétaire Général est nommée.

Un procès-verbal de la dite assemblée extraordinaire fut signé individuellement par chacun des délégués et des membres du Bureau Central.

II.- ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE :

Suite à la décision prise par l'Association au cours de sa séance du matin l'Assemblée Générale Ordinaire s'est tenue le 2 Juillet 1961 à 15 heures à la Chambre de Commerce de Rabat.

Les sections y sont représentées conformément à l'Article XIII des Statuts modifiés, le quorum étant atteint.

Le Président de séance prend le premier la parole.

Avant de passer à l'ordre du jour, je vous fais remarquer, compte tenu de la nécessité urgente qui s'attache à la régularisation de notre situation vis-à-vis de la législation en vigueur et notamment du Dahir du 15 Novembre 1958, notre réunion en assemblée ordinaire se tient plus qu'auparavant conformément aux statuts.

Cet exposé du Président a été applaudi et les membres présents ont donné leur accord sur les observations faites concernant les statuts, dont le dépôt doit être assuré avec la plus grande diligence.

La parole fut donnée ensuite au Président de l'Association :

" Chers amis, vous n'ignorez certainement pas la situation où se trouve l'A.M.E.J. notre association. Situation que je qualifie de critique et où nous l'avons mise, il faut l'avouer, par nos innombrables erreurs qui vont du défaut de conscience à la négligence parfois très grave :

- que l'Association n'ait pas tenu d'assemblées ordinaires depuis plus de 2 ans, cela est grave.

- que le Bureau Central n'ait pas mérité votre confiance en manquant ses réunions périodiques et régulières, cela est aussi grave.

Nous n'avons pas besoin de savoir qui est le fautif. Je vous demande d'oublier le passé, je vous en supplie. C'est l'avenir qui compte et notre Bureau que vous élirez vous-mêmes tout à l'heure, doit prendre leçon de la situation présente

Le Président de séance ouvre les débats selon l'ordre du jour suivant:

1.- Compte rendu des délégués des sections
2.- Rapport moral - discussion
3.- Rapport financier - discussion et formation d'une commission aux comptes conformément à l'article XVI, appelée "Commission de Contrôle des Finances"
4.- Travaux en commission (règlements intérieurs ...)
5.- Election du Bureau

L'ordre du jour épuisé, le Bureau de l'Association présente par écrit sa démission suivie de la signature de chacun de ses membres .

Un Bureau électoral est désigné.
Se sont portés candidats aux élections :

MM. MOHAMED BENSAID : KHOURIBGA
ABDESLAM BENNANI : CASABLANCA
AHMED CHAKIR : CASABLANCA
MOHAMED EL HIHI : RABAT
TAHAR BEN ABDELKHALEK : RABAT
MOHAMED SEMLALI : SALE
MOHAMED RIH : RABAT
ABDELHAFID MOULINE : RABAT
DJILALI FADEL : CASABLANCA
Mme EL HIHI ZHOR : RABAT
MM. ABDELATIF BENNANI : CASABLANCA
ADNANE DRISS : CASABLANCA
RAJAI MOKHTAR HAMDAOUI : CASABLANCA
ABDELATIF MELLOUK : CASABLANCA
LARBI LAHLOU : CASABLANCA
MOHAMED BARGACHE : CASABLANCA
AHMED BERRADA : [illegible]
MOKHTAR TAHTI : CASABLANCA
BRAHIM MOUSSAIF : CASABLANCA
ALI IDRISSI : FES
AHMED SADEK : [illegible]
ROUHI ABDELLAH : MARRAKECH

Ont été élus au scrutin secret :

MM. BENSAID
BENNANI ABDESLAM
CHAKIR AHMED
EL HIHI MOHAMED
TAHAR BEN ABDELKHALEK
SEMLALI MOHAMED
RIH MOHAMED
MOULINE ABDELHAFID
FADEL JILALI
RAJAI MOKHTAR HAMDAOUI
MELLOUK ABDELLATIF
LAHLOU LARBI
Mme EL HIHI ZHOR
BENNANI ABDELLATIF
DRISS ADNANE

Ont été ensuite élus membres de la Commission de Contrôle des Finances:

MM. AZIBRI MOHAMED
HIMMI OTHMAN
ABDELKRIM ZAARI



Après la répartition des charges parmi ses membres, le Bureau élu s'est présenté au complet devant l'Assemblée qui l'applaudit .

Le Président après les remerciements d'usage fait appel à la volonté de chacun dans les sections et au Bureau Central de se mobiliser pour redonner à l'Association la renommée nationale qu'elle méritait de tous .

La séance fut levée à 23 h.

Fait à Rabat le 2 Juillet 1961

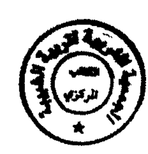
CERTIFIE CONFORME

LE SECRETAIRE GENERAL

Signé : EL [illegible]

LE PRESIDENT DE L'ASSOCIATION

Signé : [illegible]



الجمعية المغربية لتربية
الشبيبة

المكتب المركزي
ص.ب. 197 الرباط

برنامج تدريبي تكوين اعضاء فروع الجمعية
في موسم ربيع 1965

1) تاريخ واماكن اقامة التدريبين : يقام التدريبان بمعمورة من الاربعاء 14 ابريل 1965 الى 20 منه .

2) عدد المشاركين : 50 متدربا في كل تدريب بما في ذلك الاطار المسير.

3) نوعية الاعضاء المشاركين : اعضاء المكتب الجدد واعضاء الفرع الملتزمون .

4) مواد التدريبة (عدد ساعات العمل في التدريب 54 ساعة)

I العروض

تقسم العروض الى ثلاثة اقسام : ا ـ عروض حول نشاط الجمعية . ب ـ عروض حول التكوين العام . ج ـ عروض حول التوجيه العام .

العروض	الحصة
ا ـ عروض حول نشاط الجمعية :	
1) التعريف بالجمعية وقانونيها ماضيا وحاليا واستقبالا	30 . اس
2) مخيمات الجمعية في الموسم المقبل على ضوء التجاريب الماضية	1.00 س
3) تنظيمات الفرع وعلاقته بالمكتب المركزي والسلطات المحلية	1 . 30 س
ب ـ عروض التكوين العام :	
4) حركات الشباب ومشاكل المغرب الجديد	1 . 30 س
5) تهيئ الشباب على الحياة الاجتماعية بواسطة حركة الشبيبة	1 . 30 س
6) البحث الاجتماعي اساس العمل التربوي	1 . 00
7) كيفية التعرف على البلاد	2 . 00 س
ج ـ عروض التوجيه العام :	
8) تنمية الشباب حسب التجاريب المغربية	1 . 00 س
9) تنمية الشباب حسب التجاريب الاجنبية (عموميات)	1 . 00 س
10) " " " " " (فرنسا)	1 . 00 س
11) " " " " " (الجزائر)	1 . 00 س
12) " " " " " (المانيا)	1 . 00 س
13) " " " " " (الجمهورية العربية المتحدة)	1 . 00 س

III اعمـــال اللجـــان (8 ساعات — 4 حصص)

يوزع المتدربون الى 4 فرق تختص كل فرقة بدراسة موضوع من المواضيع الآتية :

1) المخيمات: بناء على البرنامج الذي اعدته لجنة المخيمات بالتجمع فان لجنة المخيمات بالتداريب ستحلله وتضع برنامجا مدققا للسير العام لمخيمات 1965 ماديا وتربويا : كيفية ضم الاطفال وسنهم ، واجب التخييم بالنسبة لكل طفل ، نوع المخيمات (اطفال مراهقون فتيان فتيات مختلط) الاطارات ، مدة التخييم ، اماكن التخييم ، مواد التخييم التربوية : المعامل ، الاناشيد ، الالعاب المهرجانات العامة ، الجولات الخ . . . ، البرامج اليومية التربوية ، الاقتصاد بالمخيم ، برامج التغذية ،

2) الاسفار والرحلات : تحليل برنامج الاسفار الذي اعد في التجمع : الاسفار الداخلية وانواعها ، الاسفار الخارجية وانواعها ، وضع برنامج مدقق لبعض الاسفار التي تنوي الفروع تنظيمها على الصعيد المحلي والمركزي وميزانيتها ومواردها ، الامكانيات المادية : الايواء ، التغذية وسائل النقل ، الاستعدادات الادارية الخ . . .

3) اللجنة الثقافية : اعداد برنامج نشاط ثقافي في الفروع طيلة السنة وفي المخيمات : محاضرات ، ندوات دراسية ، سينما ، خزانة ، مجلة ، مسامرات موسيقية الخ . .

4) الدعاية والمهرجانات : وسائل التعريف بالجمعية على الصعيد المحلي : الصحف ، الاذاعة والتلفزيون ، (اعلانات واستجوابات ومراسلات حول نشاط من المنشطات) مهرجانات محلية ، اخبار الدوائر المسؤولة عن كل نشاط يقوم به الفرع . الخ . . .

III الاشغال الفنيـــة (6 ساعات — 4 حصص)

الاشغال الفنية عبارة عن اشغال يتدرب الاعضاء فيها على استعمال بعض الآلات التي يحتاجون اليها في نشاطهم العام .

يحتفظ بنفس توزيع الفرق السابق ، وكل فرقة تمر بالتناوب باعتبار كل حصة على كل الاشغال .

اما انواع الاشغال الفنية فهي :

1) آلة التصوير : كيفية استعمال الآلة ، كيفية اخذ الصور الصالحة ، كيفية استغلال الآلة في النشاط .

2) آلة السينما : " " " وادارة الافلام ، دور الآلة في النشاط .

3) اخراج الصور : الغسل والتحميض والاخراج .

4) الاسعافات الاولية الصحية :

IV البحث الاجتماعي (4 ساعات — 1 حصة)

نفس التوزيع السابق للفرق . وكل فرقة تقوم بالبحث في موضوع من المواضيع الآتية :

1) الاتصال بنواب المدينة المقام بها التدريب واحد عن كل فريق للمذاكرة معهم واخذ رايهم في القضايا الوطنية العامة .

2) الاتصال برؤساء المجالس البلدية ومناقشتهم في مشاريع المجالس البلدية السابقة ومشاريعهم الحالية .

.../...

3) بحث اجتماعي في حي من الاحياء الشعبية : كيفية معيشتهم ومشاكلهم ، وموقف السلطات المحلية منها .

4) بحث في مرفق هام وهام بالنسبة لكل مكان يقام فيه التدريب : مثلا التلفزيون في الرباط اوالبيضاء ، صوماكا في البيضاء ، الميناء في الحديدة

IX الالعاب التنشيطية (6 ساعات ـ 6 حصص)

تخصص ساعة واحدة في اليوم للالعاب التنشيطية يقصد بها تنشيط المتدربين وتترك لهم الحرية في مزاولة كل منها : كالكرة الطائرة ، وكرة السلة ، وكرة القدم وغيرها من الالعاب المحبية لدى الشباب .

VI الاناشيد (3 ساعات ـ 6 حصص)

تلقن فيها بعض الاناشيد المرحة ليستفيدوا منها ويرفهوا بها عن انفسهم .

VII تقديم نتائج البحث الاجتماعي (4ساعات ـ 4حصص)

في كل حصة تقدم فرقة نتائج بحثها .

VIII تقديم نتائج اعمال اللجان (4 ساعات ـ 2حصص)

تقدم فيها كل لجنة تقارير مفصلة عن دراستها .

IX تهيئ السهرة الختامية (2 ساعات ـ 1 حصة)

تهيئ كل فرقة فيها بعض مواد السهرة الختامية .

X تلخيص التدريب (1 ساعة ـ 1 حصة)

يعطى فيها مجمل عن ماراج في التدريب ، وتجاب فيها على الاسئلة المطروحة من لدن المتدربين .

XI السهرات (5 سهرات بمعدل سهرة في كل يوم

انواع السهرات :

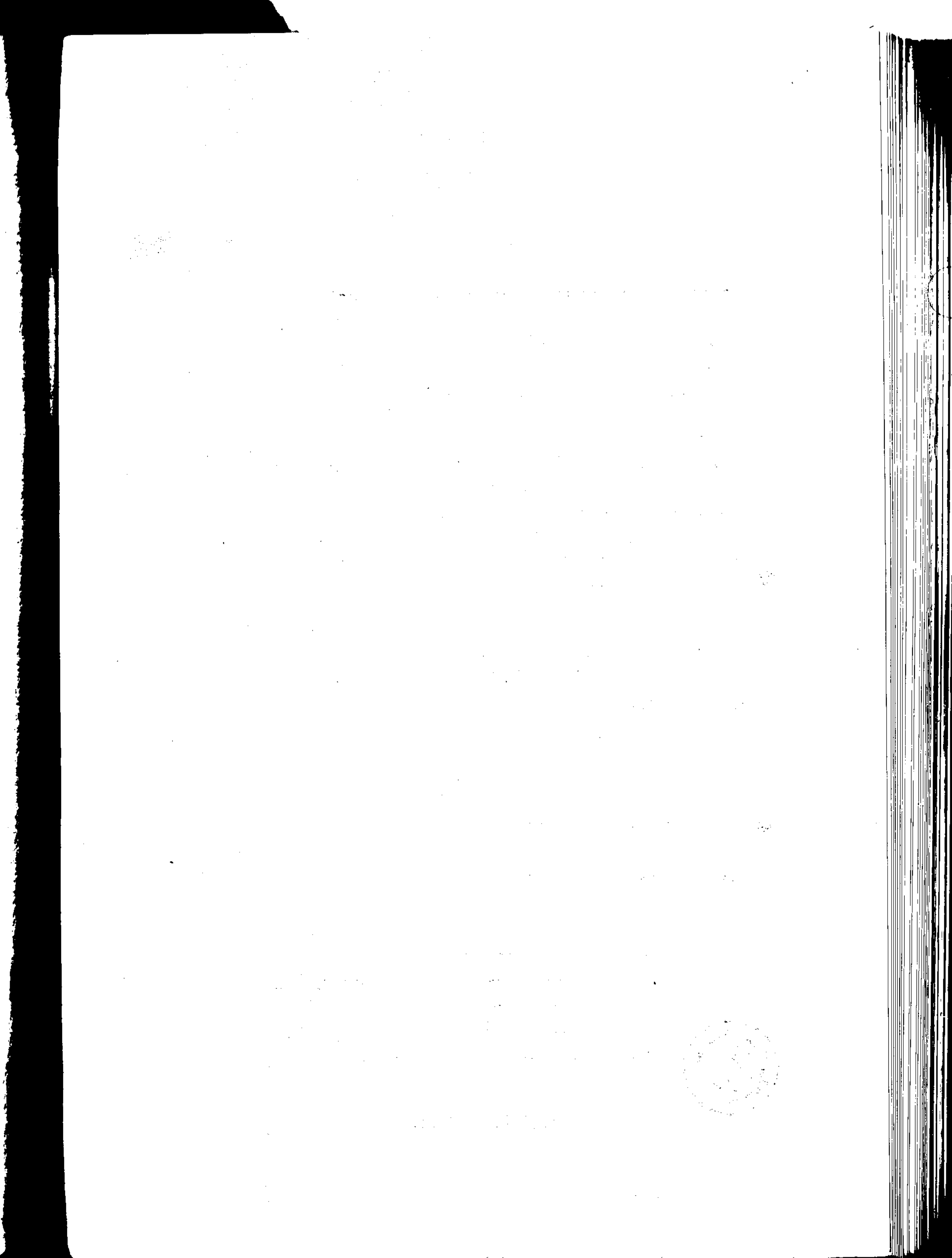
اليوم الاول : سهرة سينمائية

اليوم الثاني : سهرة من اعداد الفرق

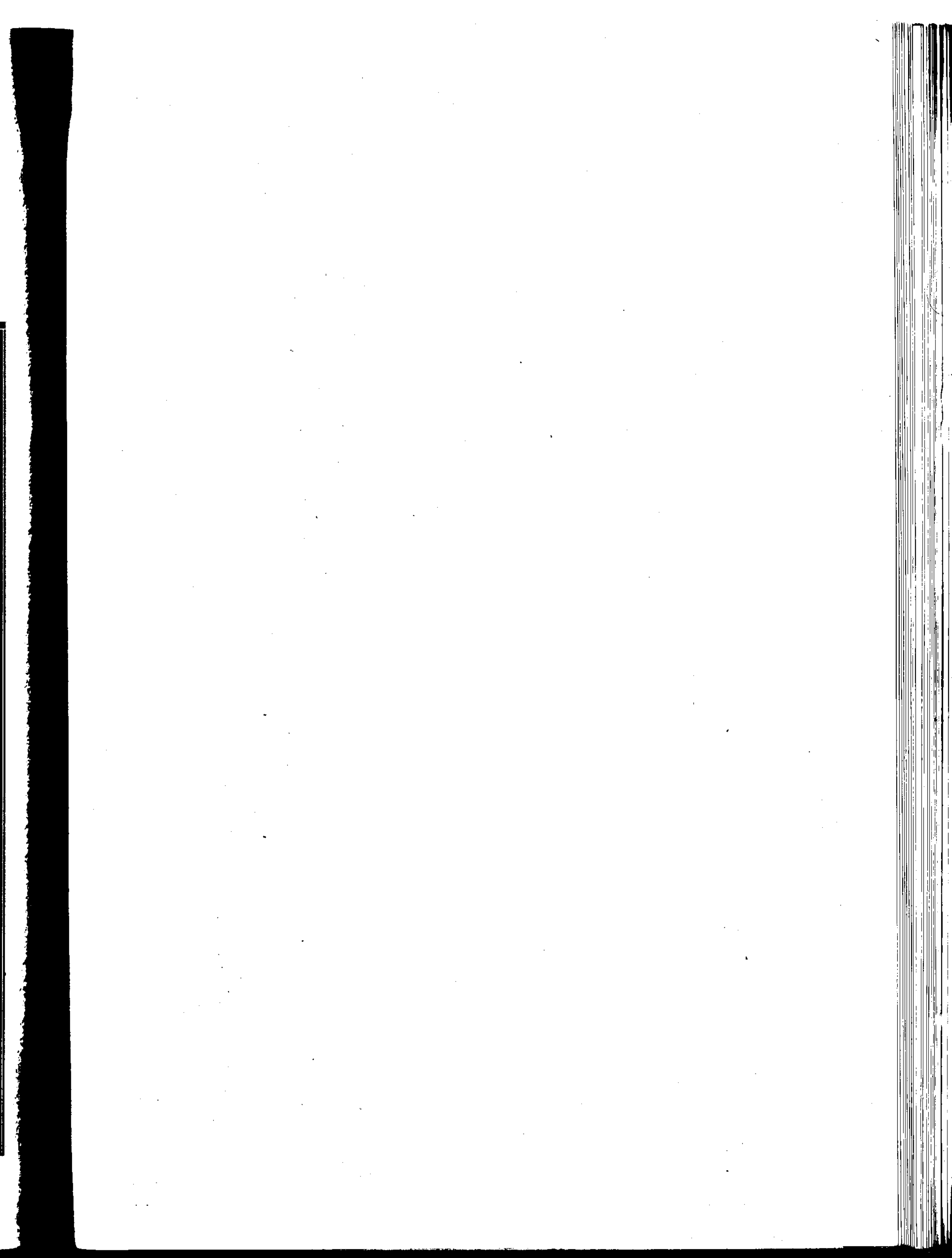
اليوم الثالث: سهرة حرة

اليوم الرابع : سهرة من اعداد الفرق

اليوم الخامس: سهرة ختامية من اعداد الفرق بمساعدة الاطر



2- بيانات استئناسية



1- فروع الجمعية وفعاليتها على امتداد خمسين سنة

	الفروع	60-56	-61 65	-66 70	-71 75	-76 80	-81 85	-86 90	-91 95	-96 00	-01 05
1	أبو الجعد	+	0	0	+	+	0	0	0	+	0
2	أزرو	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+
3	أزمور	0	0	0	+	+	0	0	0	0	0
4	أزيلال	0	0	0	0	0	+	0	0	0	0
5	اسفي	+	0	+	+	0	0	+	+	+	+
6	أصيلا	+	0	0	0	0	0	0	0	0	0
7	أكادير	+	0	0	0	+	0	+	+	+	+
8	أمزميز	0	0	0	0	0	0	0	0	0	+
9	إنزكان	0	0	0	0	0	0	+	+	+	+
10	أولاد داحو	0	0	0	0	0	0	0	0	+	+
11	أيت ملول	0	0	0	0	0	0	0	0	0	+
12	أيت ورير	0	0	0	0	0	0	0	0	+	0
13	برشيد	0	0	+	0	0	0	0	0	0	+
14	بركان	0	0	+	0	0	0	0	0	0	0
15	بنسليمان	0	0	+	0	0	0	0	0	0	0
16	بني ملال	+	+	+	+	+	+	0	0	0	0
17	بني وليد	0	0	0	0	0	0	+	0	0	0
18	البهاليل	0	0	0	0	0	+	+	+	+	+
19	بوزنيقة	0	0	0	0	+	+	0	0	0	0
20	تارودانت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	+
21	تازة	+	0	0	0	0	+	0	0	+	0
22	تافراوت	0	0	0	0	0	0	0	0	+	+
23	تاملالت	0	0	0	0	0	0	+	0	0	0
24	تاوريرت	0	0	0	0	0	0	+	0	0	0
25	تطوان	+	0	+	0	+	0	+	0	0	0
26	تمارة	0	0	0	0	+	+	+	+	+	+
27	تيكوين	0	0	0	0	0	0	0	0	+	+
28	الجديدة	+	0	+	+	+	+	+	0	+	0
29	جرادة	0	0	0	0	+	0	0	0	0	0
30	جمعة حودران	0	0	0	0	0	0	0	0	0	+
31	الحاجب	0	0	+	0	0	0	0	0	0	0
32	الحسيمة	0	0	+	0	0	0	0	0	0	0
33	خريبكة	+	0	+	+	+	+	0	0	0	0
34	الخميسات	+	+	0	0	0	0	0	+	+	0
35	خنيفرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	+
36	الدار البيضاء/بنمسيك	0	0	0	0	0	0	0	+	+	+
37	الدار البيضاء/الزرقطوني	0	0	0	0	0	0	+	+	+	+
38	الدار البيضاء/س.معروف	0	0	0	0	0	0	0	0	+	+
39	الدار البيضاء/عين الشق	0	0	0	0	+	+	+	+	+	+
40	الدار البيضاء/الفداء	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+

0	+	0	0	0	0	0	0	0	0	دار الكداري	41
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الرباط/أكدال	42
+	+	+	+	+	+	0	0	0	0	الرباط/التقدم	43
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	الرباط/حسان	44
+	+	+	+	+	+	0	0	0	0	الرباط/ي. المنصور	45
0	0	0	0	0	+	0	+	0	0	الرشيدية	46
0	0	0	0	0	+	0	0	+	+	زرهون	47
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	زاوية الشيخ	48
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سبت الكردان	49
+	+	0	+	+	0	+	+	0	+	سطات	50
+	+	0	0	0	0	0	0	0	0	سلا/حصين	51
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	سلا/المدينة	52
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	سيدي إيفني	53
0	0	0	0	0	+	0	+	0	0	سيدي بنور	54
0	0	0	0	0	+	0	0	0	+	سيدي حجاج	55
+	0	0	0	0	0	0	0	0	+	سيدي سليمان	56
0	0	0	0	+	0	0	0	0	+	سيدي قاسم	57
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	سيدي يحيى الغرب	58
+	0	0	0	0	0	0	+	0	0	شفشاون	59
+	0	0	0	+	+	0	0	0	0	الصخيرات	60
0	0	+	+	+	+	+	+	0	+	صفرو	61
+	0	0	0	0	0	0	0	0	+	الصويرة	62
+	+	+	+	+	+	0	+	0	+	طنجة	63
0	0	0	+	+	+	0	0	0	+	العرائش	64
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	العيون الشرقية	65
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	فاس/البطحاء	66
0	+	0	0	0	0	0	0	0	0	فاس/دار دبيبغ	67
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فاس/القدس	68
0	0	0	0	0	+	+	+	0	0	الفقيه بنصالح	69
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	الفنيدق	70
0	0	+	+	+	+	+	+	+	+	قصبة تادلة	71
0	0	0	0	0	0	0	0	+	+	القصر الكبير	72
0	0	0	0	0	+	+	0	0	0	القصيبية	73
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	قلعة السراغنة	74
0	0	+	+	+	+	+	+	+	+	القنيطرة	75
0	+	+	0	0	+	0	0	0	0	المحمدية	76
+	+	+	+	+	+	+	+	0	+	مراكش/المدينة	77
+	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مراكش/المنارة	78
0	0	0	0	0	0	0	0	0	+	مريرت	79
+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	مكناس	80
0	0	0	0	0	+	0	0	0	0	ميدلت	81
0	0	0	0	0	+	0	+	0	0	الناضور	82
+	+	0	0	0	+	+	0	0	0	واد زم	83
0	0	0	+	+	+	+	+	+	+	وجدة	84
0	0	0	0	0	0	0	+	0	0	ورزازات	85
0	0	0	0	0	0	0	+	+	+	وزان	86

2- بيانات خاصة بالمستويات العمرية

أ- نسب الأعمار بين سنتي 1991 و1995

الموسم	- 20 سنة	-20 25 سنة	-26 30 سنة	-31 35 سنة	-36 40 سنة	-41 45 سنة	-46 50 سنة	50 + سنة	المعدل العام
-90 91	10.6	40.8	29.4	11.6	03.8	01.4	01.7	00.5	25.5 سنة
-91 92	15.2	49.6	18.4	08.3	03.9	02.6	01.1	00.4	23.9 سنة
-92 93	14.6	53.5	19.4	07.7	03.7	00.4	00.4	---	23.2 سنة
-93 94	10.1	45.9	23.4	09.1	06.4	03.4	00.6	00.8	26.5 سنة
-94 95	07.9	48.1	22.4	11.1	07.1	02.3	00.5	00.2	25.9 سنة

ب- نسب الأعضاء دون 25 سنة حسب الجهات

المواسم / الجهة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	42.2	63.4	58.9	59.7	71.6
البيضاء	52.1	56.8	63.7	58.5	59.8
سايس	63.3	67.4	66.2	37.6	54.5
مراكش-أسفي	49.9	69.9	68.1	61.5	55.9
سوس	---	56.7	78.1	65.9	47.0

ج- أعضاء المكتب المركزي ما دون 30 سنة منذ 1956 إلى الآن

السن	الاسم	المدينة	السنة
22 سنة	محمد السملالي	سلا	1961
23 سنة	زهور بن بركة	الرباط	1956
24 سنة	حسن دحمان	فاس	1983
25 سنة	بوشعيب الأمني	الرباط	1986
26 سنة	العربي لحلو	الرباط	1961
	ع. السلام مجلاوي	القنيطرة	1983
27 سنة	محمد الريح	الرباط	1961
	محمد بولعمان	الرباط	1983
	عبد الواحد بناني	القنيطرة	1986
28 سنة	محمد الحيحي	الرباط	1956
	محمد العليوي	الرباط	1976
	محمد لحميدي	سلا	1983
	فريد حسني	الرباط	2000
	هشام منار	البيضاء	2004
29 سنة	عامر وشن	مراكش	1986
	مصطفى حمدي	مكناس	1986
	سعيد إيدوش	إنزكان	2004

3- بيانات خاصة بالاستمرارية

أ- متوسط الاستمرارية العامة والنسوية بين سنتي 1991 و1995

الموسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
التجربة العامة	4.3 سنة	3.1 سنة	3.7 سنة	4.5 سنة	4.1 سنة
التجربة النسوية	3.9 سنة	3.1 سنة	3.3 سنة	4 سنة	3.8 سنة

ب- النسب المئوية للاستمرارية العامة

الموسم / المدة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
- 3 سنوات	47.3	66.2	46.2	39.6	50.2
3-5 سنة	22.6	19.0	27.2	29.5	20.8
6-10 سنة	16.8	08.2	18.8	20.2	21.7
11-15 سنة	07.5	03.6	06.6	07.4	06.0
+ 15 سنة	05.5	02.8	01.1	03.0	01.1

ج- النسب المئوية للاستمرارية لأكثر من 5 سنوات حسب الجهات

المواسم / الجهة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	38.4	25.0	27.7	32.4	56.7
البيضاء	28.3	22.1	24.6	20.7	17.4
سايس	26.6	10.5	32.5	50.5	09.0
مراكش-أسفي	04.3	09.7	27.2	32.9	36.9
سوس	---	01.0	00.0	06.2	17.6
المتوسط	30.0	14.7	28.5	30.7	28.8

4- بيانات خاصة بالمستويات الدراسية

أ- نسب المستويات الدراسية بين سنتي 1991 و1995

المواسم / المستويات	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
ابتدائي	01.7	02.5	03.7	02.4	00.7
إعدادي	08.4	10.2	07.7	04.4	06.3
ثانوي	52.7	46.6	45.3	46.5	36.7
جامعي	35.2	39.2	40.7	43.9	55.5
سلك ثالث	01.7	01.2	02.4	02.6	00.7

5- بيانات خاصة بالتجارب الحياتية

أ- النسب حسب المهن بين سنتي 1991 و1995

المواسم / المهن	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
عاطل	06.1	04.7	07.5	07.0	08.2
تلميذ/طالب	62.6	65.0	60.1	51.4	49.7
رجل تعليم	09.3	11.6	07.3	12.9	11.3
موظف	06.1	03.1	06.6	07.4	05.5
مستخدم	13.4	14.1	16.1	18.2	21.9
مهنة حرة	02.3	01.2	02.2	02.8	03.1

6- بيانات خاصة بالتكوينات التربوية

أ- النسب حسب التكوينات التربوية بين سنتي 1991 و1995

المواسم / التداريب	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
نسبة المؤطرين	31.4	18.7	25.8	29.5	28.0
تحضيري	28.7	38.6	38.4	41.7	50.0
تكويني	27.7	22.6	21.3	28.0	29.2
دبلوم مدرب	22.2	17.6	14.5	17.1	13.2
مدير	11.1	14.2	18.8	10.9	07.5
مؤطر	10.1	06.7	06.8	02.0	---

ب- تطور نسب المكونين حسب الجهات

الموسم / الجهة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	39.6	29.8	31.6	40.2	56.7
البيضاء	32.7	33.6	27.5	19.2	22.7
سايس	23.3	13.3	24.0	31.1	36.3
مراكش-أسفي	06.5	10.6	10.6	32.3	27.3
سوس	---	08.2	21.8	17.0	05.8

7- بيانات خاصة بالحضور النسوي

أ- نسبة الحضور النسوي بين سنتي 1991 و1995

الموسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
النسبة	26.5	20.5	27.2	22.0	20.3

ب- نسبة الحضور النسوي على المستوى الجهوي بين سنتي 1991 و1995

المواسم / الجهات	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	24.6	24.3	32.6	27.9	32.8
البيضاء	34.5	32.6	21.7	25.1	17.4
سايس	10.0	09.6	26.5	13.9	12.1
مراكش-أسفي	23.9	23.8	30.3	32.6	20.2
سوس	---	17.5	00.0	00.0	17.6

ج- نسبة استمرارية الحضور النسوي

الموسم / المدة	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
- 3 سنوات	52.6	65.8	56.0	36.6	46.3
3-5 سنة	21.5	18.6	21.6	39.4	27.5
6-10 سنة	18.2	07.7	06.8	16.5	21.7
11-15 سنة	02.1	04.6	04.8	06.4	04.3
+ 15 سنة	05.3	03.1	00.8	00.9	00.0

د- نسب استمرارية العضوات أكثر من 5 سنوات حسب الجهات

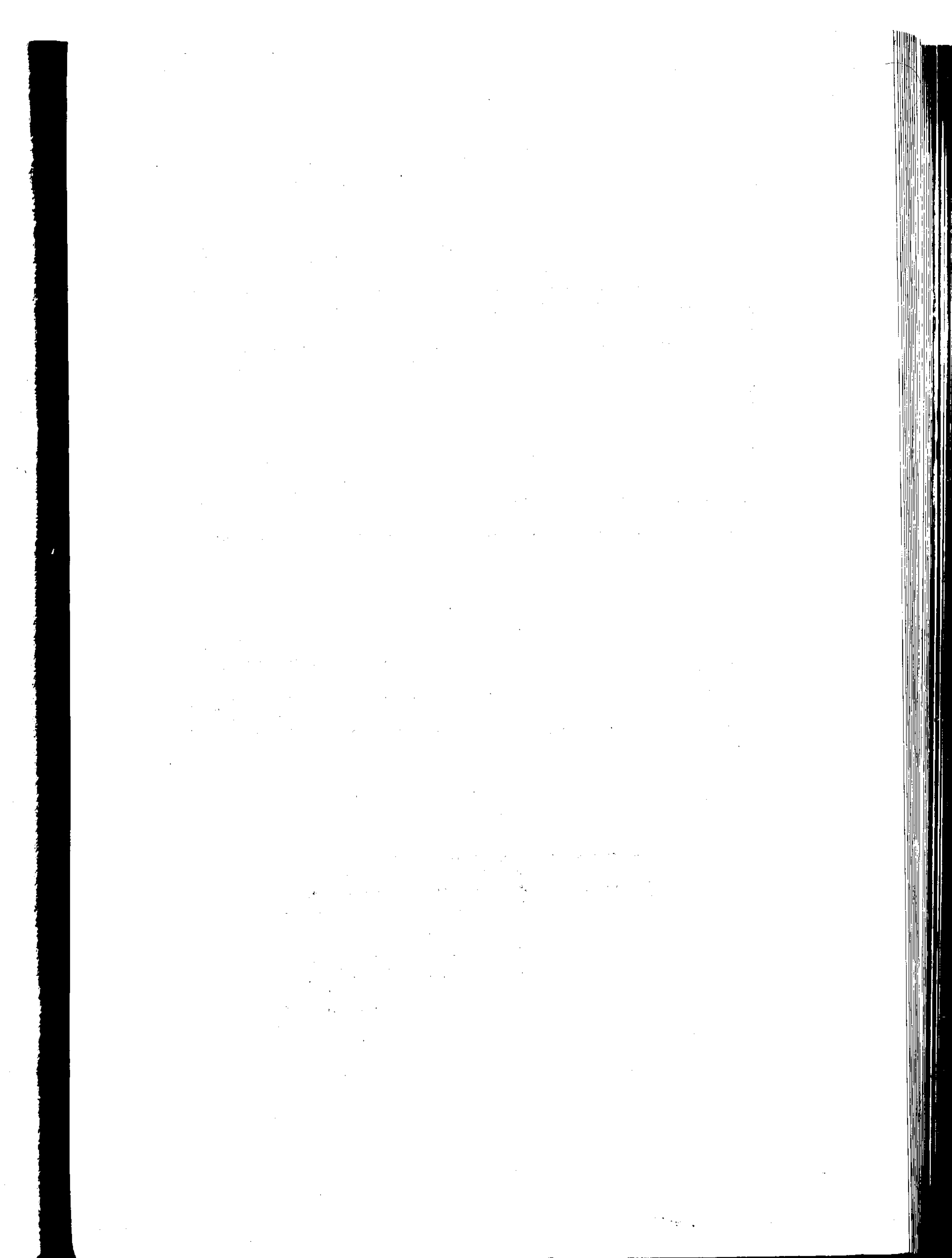
المواسم / الجهات	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
الرباط	30.0	23.8	16.4	18.6	26.3
البيضاء	33.3	23.3	42.8	31.4	26.0
سايس	00.0	00.0	30.4	22.0	00.0
مراكش-أسفي	09.1	08.0	14.2	13.3	33.3
سوس	---	00.0	00.0	00.0	20.0
المتوسط	**25.8**	**15.5**	**22.3**	**22.8**	**27.0**

هـ - نسبة المشاركة النسوية في الهياكل

الموسم	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94
النسبة	12.9	12.1	12.2	08.6	12.1

و- عضوات المكتب المركزي منذ 1956 إلى الآن

الإسم	الفرع	المدة
زهور بن بركة	الرباط	(1962-1956)
زهرة طراغا	البيضاء	(-1980)
نجية عبد الكريم	البيضاء	(-1993)
فتحية الشنتوف	طنجة	(-2004)



مصادر ومراجع معتمدة

* السجلات المركزية لمحاضر هيئات الجمعية.

* سجلات الانخراط.

* تقارير ووثائق المؤتمرات.

* وثائق تعريفية.

* محمد الحبابي:" *شبيبتنا المغربية في أفق الثمانينات* " – دار النشر المغربية – البيضاء 1971.

* حسن أميلي وحسن طاترق وعبد الحفيظ أميلي:" *طريق الوحدة – صيف 1957: تجربة رائدة في العمل الشبابي التطوعي* " –دفاتر كتابة الدولة المكلفة بالشباب رقم 1 – الرباط 2006.

* " ندوة العمل الجمعوي بالمغرب: التاريخ والهوية " – إعداد حسن أميلي – منشورات الجمعية المغربية لتربية الشبيبة – الرباط 2004.

Aïssa Ikken : » *Les organisations de jeunesse au Maroc* « - ed. Al Assas – Rabat 1997

فهرست المواد

مطبعة كنبرانت
7, زنقة أنقرة – المحيط – الرباط
الهاتف : 00 05 20/ 28 72 73 037

يرافق هذا الكتاب مسيرة حياة الجمعية المغربية لتربية الشبيبة (AMEJ)، إحدى أعرق الجمعيات الوطنية بالمغرب، مذ أن كانت مجرد فكرة جنينية في عقل عريس الشهداء، المهدي بن بركة، إلى حين تحولها إلى إرهاص عملي لدى مجموعة الرباط بقيادة المرحوم السي محمد الحيحي، ومجموعة البيضاء بقيادة المقاوم المرحوم السي عبد السلام بناني أواخر أربعينيات القرن الماضي.

ولم يكتمل الحلم، وينبعث بعنفوان وطني جياش إلا مع حصول الاستقلال، حيث كان التأسيس القانوني في 19 ماي 1956, لتنطلق الجمعية في أدوارها التأطيرية كمدرسة للوطنية وبناء الشبيبة المغربية، مستفيدة من حماس فجر الاستقلال الذي بوأها مراتب عليا في تشييد صرح المغرب الجديد في «طريق الوحدة» وفي غابات الشباب وفي مكافحة دور الصفيح، ومحاربة الأمية وأنشطة المخيمات؛ قبل أن تكتوي بلظى التحولات السلبية التي عرفها المغرب عقب وفاة أب الأمة، جلالة المغفور له محمد الخامس، فكان عليها أن تتجاوب مع أسئلة صيانة الهوية وصقلها، والدفاع عن مبادئ الديموقراطية والحرية والمواطنة الحقيقية، مستعدة دوما لتأدية ضريبة انحيازها لمبادئها ومثلها العليا.

ومع استعادة الحياة العامة لجزء من زخمها الطبيعي عقب معركة الوحدة الترابية وانطلاق «المسلسل الديموقراطي»، كان عليها التجاوب مع انتظارات الشبيبة المتطلعة إلى استكمال تشييد المبدإ الديموقراطي، ارتكانا إلى محاربة أشكال التضليل والتدجيل، دونما انفعال مع محاولات التصفية المعنوية أو المادية التي تعرضت لها، كان من ثمراتها سطوعها كمؤسسة لصهر المناضل التطوعي المعطاء دون حدود ولا تخاذل.

ولم تعرف الجمعية مخاضها العسير إلا مع أعطاب ديموقراطيتها الداخلية، مع تباين وجهات نظر أعضائها حول حدود الانحياز الاجتماعي والحزبي، بشكل رهنها في دوامة البحث عن سبل صيانة وحدتها واستقلاليتها، تأثرا بطبيعتها الانفتاحية كهيئة منذورة لشبيبة كل الوطن، بما تحمله من أفكار ورؤى مختلفة ومتنافرة أحيانا.

إنها مسيرة هيئة شبابية صنعها الشباب، ورعاها الشباب، وأوجدت من أجل الشباب، بكل ما تحمله هذه الصفة من انفعال واندفاع ورغبة عارمة في تجسيد الأحلام، حتى المنفلتة منها.



المـــؤلــف

د. حسن أميلي

أستاذ التعليم العالي

كلية الآداب بالمحمدية

دكتوراة الدولة في التاريخ

~ ~ ~ ~ ~

عضو الجمعية منذ 1977

عضو مكتب فرع الرباط (1980-1991)

مسؤول عن الأرشيف الوطني للجمعية منذ 1985

منسق اللجنة المركزية التربوية (1986-1993)

نائب الكاتب العام للجمعية (1993-1998)

كاتب عام للجمعية (1998-2000 و2004)

النائب الأول لرئيس الجمعية (2000-2004)